













الهم هو اهل بيتي وجميع اذ هم في الجحيم وطهرهم نظيرا قالوا  
 وانما هم يابسون السدة قالوا على ضرب من جوع هذه الايام والى الجحيم  
 فخرجوا الى الدنيا واهل بيته في الجحيم في جوع هذه الايام والى الجحيم  
 على ذلك الميم يقولون لهم هم اهل بيتي وجميع اذ هم في الجحيم وطهرهم  
 من يقولون الميم السدة كيف وقد خرج منهم ام سلمة واهل بيته  
 عندنا وعندهم وقد شهدوا اصل الله والى الجحيم وطهرهم نظيرا  
 فقالوا انما الله اهل بيتي وجميع اذ هم في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 وانكم ترون فيهم على المصطفى والى الجحيم وطهرهم نظيرا  
 فوامسلي في صحيفي الميم قالوا الميم في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 ما ينبغي في صحيفي الميم في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 وسأينك وسأينك وانكم في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 والى الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 دليل على انهم لساوي لهم في الفضل واهل بيته ولا يخرج من الفضل  
 واسابع المفضل فاعلم من لا يدري انهم لساوي لهم في الفضل  
 وفيهم ومنهم بالمدنية علم النبي وهم لساوي لهم في الفضل  
 الميم قالوا في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 بالالف ويطهرهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 اجمع الامم وعمل العباد اجمع يقولون الا واهل بيته في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 الميم وخروجهم من الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 الله عليه والى بيتي في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا

١٧ وقال اجمع الاربعه

١٨ في الجحيم في بيتي  
بارك الله في بيتي  
الله تعالى

ظاهر التلازم بينهم وبين النبي صلى الله عليه وآله وبينهم وبينهم رسول الله  
 وما ينادي بغيرهم وهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 بعضهم ولم ينعقد عليهم اطباء نورهم كتبوا في فضائلهم الله تعالى  
 حلة كان الله واصحابه في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 علم وديار الله في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 تزيد علم الله في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 الخالقون المستقرون في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 واسبقوا المفضل في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 على انهم لساوي لهم في الفضل واهل بيته ولا يخرج من الفضل  
 بما سبق في الفضل واهل بيته في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 والعذاب عليهم ادم ولا يخرج من الفضل واهل بيته ولا يخرج من الفضل  
 نص لادلة القاطعة على رتبته والشاهد بالبرهان على وحدانيته فلا  
 يجوز ان يكونوا معه في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 ومنهم انما مولودون بالبرهان والى الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 ولا يمتد ذلك الى الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 وما سنده في هذه الباب وما لا يمتد الى الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 الغالب ومنهم انهم لساوي لهم في الفضل واهل بيته ولا يخرج من الفضل  
 وقد الشاطون في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 انما مولودون بالبرهان والى الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 هشام من الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 الله تعالى

١٩ الله

٢٠ في الجحيم في بيتي

٢١ في الجحيم في بيتي

٢٢ في الجحيم في بيتي

٢٣ في الجحيم في بيتي

انبت الانبياء والرسول صلى الله عليه وآله انما انبتا انما انبتا انما انبتا  
 عتوا وعن جميع ما خلق وكان ذلك الصانع في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 ولا يلاسه في بيوتهم ويحاجهم ويحاجهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 عنه في خلقه وديارهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 فتاوى في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 وجلوهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 كلهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 اكرمهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 بزناهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 الخلق في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 ليرى في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 الابواب في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 عرفهم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 صل الله عليه وآله في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 من كان في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 المرحوم في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 ان القرآن في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 فقالوا في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 احد بعد في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا  
 القوم فقالوا في الجحيم وطهرهم نظيرا في الجحيم وطهرهم نظيرا

في الجحيم في بيتي  
بارك الله في بيتي  
الله تعالى



فيناظف مشام الجفم  
مع عيون عبد

مخطوطة  
المعبد  
الملك  
مخطوطة  
مخطوطة

٧ الكليات والسنة

سازگار







۷۰۰

٧ في قول الله عز وجل

٢٠

— لاسالت م

ثبت على الأعيان  
أحمد بن محمد



[illegible]

ان من محمد بن علي والعباس بن علي والاعلام ولد اذ قالوا للوزير انه انما  
 وبقي انز ايضا كما انز بقيا ولم يطلعتا كما انز بطاعتا وبلغ فينا رسول الله  
 فينا واذهب عن الجبر كما ذهب عن طاعتنا كما انز بطاعتنا وبلغ فينا رسول الله  
 لم يستطع ان يحول له ولم يستطع ان يولد له وبلغ فينا رسول الله  
 او لم يوصف في كماله لم يولد له وبلغ فينا رسول الله  
 كما انز بطاعتنا وطاعتنا وبلغ فينا رسول الله  
 وفي ابيه واذهب عن الجبر كما ذهب عن طاعتنا كما انز بطاعتنا  
 عليا لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له  
 ابيه لو اراد ان يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له  
 عليا لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له  
 صار من يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له  
 الجبر هو انز وانه لا يشك في انز ابيه وعنه عبد الجبر لم يولد له  
 ابو جعفر في قوله وبلغ فينا رسول الله فينا رسول الله فينا رسول الله  
 والوا الاحكام بعضهم او بعضهم فينا رسول الله فينا رسول الله فينا رسول الله  
 ان هذه الامور فينا رسول الله فينا رسول الله فينا رسول الله فينا رسول الله  
 عليا لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له  
 لا تعدد عليه بل هو عبد المطالب فينا رسول الله فينا رسول الله فينا رسول الله  
 وفيه بعد لا يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له لم يولد له  
 محمد في فينا نصيب غيرنا وعنه عبد الجبر لم يولد له لم يولد له

[illegible]

وكانت الفريضة من بعد الفريضة لراوى وكانت الولاية اخر الفريضة فانزل الله  
وجعل اليوم كله ذكرا وانتم عليه يعني قال ابو جعفر عليه السلام يقول الله جل  
لا انزل الله بعد هذه فريضة وقد علمت انكم ديني وقال ابو بصير عن ابو جعفر عليه  
السلام قال كنت عند جالس فقال له جل حديث عن فلانة عن ابن اسد او عن  
سرولة فضبطة قال ابو بصير كان رسول الله صلى الله عليه واله اخوف الناس  
يقول الله يا مريم بياضه الى اقراصه كما افترض الله على من والى الله والصوره  
وعن ابو الجارود عن ابو جعفر عليه السلام قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان الله  
يفرض الله عز وجل اخذوا العباد والعبادة والاولاد والاولاد والاشقياء والاشقياء  
حيلا فذرا فقال الصديق وكان الناس لا يدرون كيف يصليون فنزل جبرئيل  
عليه السلام فقال يا محمد خبرهم عبادي صلواتهم فزنت الزكاة فقال يا محمد  
من اكرم ما اخبرتهم من صلواتهم فزنت الصور فكان رسول الله صلى الله عليه  
عليه واله اذا كان يوم عاشوراء انصرف الى امشولة الفريضة فاصابوا ذلك اليوم  
فنزل الله رمضان بين شعبان وقال ابو بصير عن ابو بصير عليه السلام  
قال اخبرهم عن عجم ما اخبرهم من صلواتهم ورويتهم وصومهم فزنت الولاية  
واما ما ذكره ابو محمد بعنه ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يركع  
وانتم عليه يعني كان قال الله بولاية علي عليه السلام فقال عند ذلك رسول الله  
صلى الله عليه واله اتي جبرئيل العهد للحاهلية ومضى اخبرهم هذا في عجمي  
بقوا يا رسول الله فقالوا فزنت نفسي عنك لا ينطق بلساني فاشي غيرة  
من الله واصل شدة اعدائي اني ابلغ اني بعد في فزنت انما الله رسول

ادم

ذکر

٧ الصلوة



بلغ ما نزلنا من ربه وان يقول فاقبلوه رسالة الله بعض من الناس ان  
اسم الحق في القوم الكافرين فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على علم فقال  
اتبعوا الناس ان لم يكن بيني وبينهم الا نبيا فمن كان الى الله عز وجل دعاه فاجاب  
فاستجاب ان ادعى فاجب وان استأوا فاقبله مسؤولون فاذ انتم قالون قالوا  
شهد ان لا اله الا الله فقلتم فقلتم وادع ماعد فخذ ان الله اخذنا منكم  
فقال اللهم اسهر ثلاث ليال بقرة فاما معشر المؤمنين هذا وليكم من بعدي فقلتم  
الشاهد منكم الغاية قال الوجه جعل عليا مكان الله بين الله وخليفته وعيبيه  
ودينته الذي رضاه لنفسه قرآن رسول الله صلى الله عليه واله والخصم الذي  
خضر في عليا عليه السلام فقال يا علي اني اريد ان اتيتمك على ما يحبني الله عليه  
من عيب وعاد من خلقه وقد دينة الذي رضاه لنفسه فقلتم فيها ما رايت  
احد الخلق قرآن عليا عليه السلام الذي خضر وعاد ولدته وكانوا انتم  
ذكرا فقال لهم يا بني ان الله وادى الى ان يجعل في سنة من يعقوب وان يعقوب  
دعاه ولدته وكانوا اتبع عمره كرا فاحذرهم تصاحبهم الا واني اخبركم تصاحبهم  
الا ان هذين اسما رسول الله صلى الله عليه واله الحسن والحسين عليهما السلام  
لما وطعوا ووارثهما فاني قد اتيتمهما عليا فاستخفي عليهما رسول الله صلى  
الله عليه واله عليهما تصاحبه عليهما خلقه ومن عيبيه ومن دينة الذي رضاه  
لنفسه فادع اسم الله من عليا عليه السلام علي رسول الله صلى الله عليه واله  
فلم يزلوا معه فاضل علي صاحب الاية وكان الحسن كان اذا حضر الحسن لم  
يدخل في حد الحسن حتى تقوم ثم ان الحسن عليه السلام حضر الذي حضر ثم اذ كان

زیاد اسم الحار و ده ضم

[illegible]

و فی این کتاب

۱۷ وادی یوشع بن نون ص

الكتاب الاسم الاكبر فاعرف حماد بن عبد الله القوي والنجاشي والقرطبي  
 كتاب نوع علي السلام وفيه كتابا صباح وشعب وابراهيم وحنبله ورجل ان هذا  
 لعلي الصفح الا في الصفح الا في الصفح الا في الصفح الا في الصفح الا في الصفح  
 الاسم الاكبر وصفح موسى الاسم الاكبر في منزلة الوصية في عالم بعد عالم  
 وهو في المجمع والاسم عليه السلام في المجمع والاسم عليه السلام في المجمع  
 له العقب المستحقين وذكره في بيته اسير ودعيا الله عز وجل هو هذا  
 في سبيل فقام في هذا ذكره ان اعلى فضل وصية فقال ان الله عز وجل  
 حقا له فيهم كتاب ولا يبعث الله فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي  
 ولا فيهم ولا يبعث الله فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي  
 ولا فيهم ولا يبعث الله فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي  
 النفاذ في قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وآله وما يقول فقال الله  
 حله فيهم ولا يبعث الله فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي  
 بابا الله محمد بن النعم محمد بن النعم محمد بن النعم محمد بن النعم  
 في النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم  
 حق ترادف هذه السورة فاحفظها من اجلها في النعم بن النعم بن النعم  
 حله فيهم ولا يبعث الله فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي ولا فيهم نبي  
 علماء واعلم وصية واعلم فضل الله عليه السلام في النعم بن النعم بن النعم  
 فعل مولا الله محمد بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم  
 على محمد بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم بن النعم

٧ بما يقولون



اصحابه يحسنون فقال اصلى الله عليه والصل الله عليه وآله عليه السلام وقال  
 عموه الذين وقال هذا الذي نصر الناس بالسيف على القوي بدي وقال الحوي  
 علي انما انا وقاتلنا فيكم امرنا اخذنا من اهلنا فقلوا اننا اهل  
 واهل بني عترة في اهلنا الناس اسمعوا وقد بلغنا انكم ستردون على  
 فاسلمكم عما فعلتم في القتل والقتال اننا اهل حادثة واهل بيتي ولا  
 مستبقوهم فقلوا واولعق ثم فاتهم عليه السلام فخرج الحجة بقول النبي  
 عليه وآله والانكار الذي يعرفه الناس فليزله عليه السلام فصل اهل بيته  
 بالكلية وببيتهم بالقرآن اما من يداهن ليزه عن الرجل اهل البيت  
 وظهر لهم ظاهره ووافوا احد ذويه عليه السلام فما خفف منه وقال رحم الله الرسول  
لذلك الفرقة فما احد ذويه وان ذا الفرقة فكان عليه السلام عليه السلام  
حقا الوصية التي حمل له والاسم الاكرم والعلم وان اراع السنة فما  
فلا استسلم عليه السلام الا المودة في الفرقة فما او اذ المودة سئلت  
باي ذنب قتلت لنحو الاسلم المودة التي تراسلم فصلها مودة  
الفرقة باي ذنب قتلهم وقال احد ذويه فاسلموا اهل الذي ان كتم  
تعلو قال الذي الان اهل الحجر عليه السلام اسرا عز وجلسوا عليه السلام  
ولم يؤمن وبسوا الجهاد والحي اسمه عز وجلس الفرقة ذوق افا الساد فما  
وان لنا الاهل الذي لبيت الناس ما انز الهم ولعلم تبع من وقال عز  
وان لذكر له ولقوم كوسوف الور وقا عز وجلس الذكر لكن تعلو  
الطبع عليه السلام الطبع السوا في الامر سما وقا عز وجلس لور دولي الله  
 (واول)

[illegible]

السماء والارض والطلع

لا ولم يقبل اموالهم فقال  
 ما انزل الله عليه محمد  
 وما يريد الا دفع بضع بن  
 ويحل علينا اهل بيته يقول  
 امر من كنت مولاه فعلي  
 مولاه واليوف قد الاستسلم  
 عليه اذ الا المودة في  
 التي صر صر

عليه السلام بالفرار يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وآله لم يبق العباس فتركه  
الفرار بآب فقال المعتز كان لا يثقت حبل فذكر كظمه فذكر شيعته ومالهم  
تقاربا كما لم يابا بآب فقال المعتز سمع أن رجلا فضلا ما نروون فطلبنا  
الابناء فمطوفه فملك هذا اخا ردا جمعت نساء الممل كالدلة  
وجعل المعتز يمد بهم صلوات الله عليهم وهي قطع مرتبته وحده فخرنا به  
فتم رام الحكي نناهم فكاذب كمدهم بنظم ادبير نظر ان يدب عليه فيه  
كثيرة منهم فاعيا بلاغته مع فتم الحجز والقصور عن معرفتهم لانهم عرفوا  
ايه يوم وامرهم فلا تخرجهم الابا وصفوا انفسهم روى عبد العزير  
بن سلم قال انما المصاعل عليه السلام وفا جعنا للمخام يوم الجمعة في يد  
معتزنا فاذا رآوا امر للمعاينة وذكروا كثر اختلاف الناس في ما فعلت على  
سيد علي السلام فاعلمه خوض الناس فيه ينقسم عليه السلام قالوا عبد العزير  
القوم وجوه وعوازع الهم ان الله روى له يعقوب بن عبد الله الصفي  
لدا لغيره عليه السلام ان قتيبا بن كنانة في الجلال والحج والحدود  
ولم احكام وجه ما يحتاج اليه الناس فلا نقا اعزل ما فطن في الكتاب  
من شيء وانزل في حجة الوداع وهو امره صلى الله عليه وآله في اليوم المكنم  
دينك واتممت عليهم فتم وصيت لهم الاسلام ديننا وامر الامم في كل الدين  
ولم يخص صلى الله عليه وآله في الامم معام دينهم وادخلهم تسليم وديهم  
على قصد سبل الحرف اقام لهم على صلوات الله عليه علما ما ما ذكره كشافا  
يحتاج اليه الامم الاتية فمن راعى ان الله عز وجل لم يكذب دينه فقد راعى

وكبار الفلكية والفراسية **١** وعن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في مرضه الذي توفي فيه ادعوا الي حليتي فارسلنا الي ابيهما فلما نظر اليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضا عنهما فقال ادعوا حليتي فارسل الي علي فلما نظر اليه قال عليه السلام فيما هو عليه فبناه فقال له ما فعلت فحمله فقال ادعني الفاني يفتح كوار الفنا **٢** وعن ابي عبد الله عليه السلام قال علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم علي عليه السلام الف حرف وك حرف يفتح الذخرف **٣** وعن ابي عبد الله عليه السلام قال كان في ذواته سبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيفة صغيرة فقلت لا يعيها الله علي اي شيء كان في تلك الصحيفة قالها الا حرف التي يفتح ك حرف والف حرف قال ابو بصير قال ابو عبد الله عليه السلام في ما خرج منها حرف واخرج الماع **٤** وعن فضيل بن عمر قال قال ابو عبد الله عليه السلام في ذلك كل شيء الذي يقبل من الميتة محمد وقد قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال علي عليه السلام اذا انامت فاستوتت فم من حمارك ويرع عن قنبي ولفظي وخطي فاذا فرغت من غنبي ولفظي فخذ جماعك فاحلبني ثم ساقني عما شئت فواسه لا ان يغني شي لي الا احبته **٥** وعن ابي اناس قال قال علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال لي الحضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل علي علي فاذا خلا رساه فراقا اعل اذمت فلفظي ولفظي فاقه في فاسلي **٦** وعن ابي بصير قال اذمت انا وكم قال الفار عن ابي عبد الله عليه السلام فقال لا كما قال علي فذاك حديث رواه ولا فقال اذنته فقال ادعني ان ابني ابي عبد الله عليه السلام اذنته







الخصيف

٣٤

58

۴۱  
مقدم

فمنه وصية وليكون ذلك  
على وصية وليكون ذلك  
نقص في العقل

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page.











FA

५९

الفصل الثاني في الاشارة والفضل  
الحمد لله الذي جعل العلم والفضل  
فصل في هذا الفصل وفيه ما هو من الفضل والاشارة ثلاثة اشارة اولها  
الحمد لله الذي جعل العلم والفضل  
اولها الحمد لله الذي جعل العلم والفضل  
والثاني الحمد لله الذي جعل العلم والفضل  
والثالث الحمد لله الذي جعل العلم والفضل

عل  
لا فخر و نص

لمزلة

الفصل الثالث في الاشارة بالنصر على  
الحسين عليهما السلام ونبأ الخبر  
الحسين الاور عن محمد بن مسلم ارفع اليه جعفر عليه السلام يقول اني



الحسن على الوفاة قال الحسين عليهما السلام اني اوصيك بوصية فاحفظها اذا ماتت  
فهي في يوم القيامة خير من الدنيا وما فيها **فهي في يوم القيامة خير من الدنيا وما فيها**  
ثم خرج في فداء في البقيع واعلم ان سبب صبي من عاتية ما علم الله الناس ففضها  
وعدا وتاهل ورواه وعداوتها اهل البيت عليهم السلام في اقص الحزن ووضع على الشجر  
ثم انطلقوا به الى ارض كربلاء فاصلى رسول الله عليه وآله الذي كان يصلي فيه على الحسين  
فصل على الحسين عليهما السلام وحملوا في الجاهل اوقف على رسول الله صلى  
الله عليه وآله ذهب والعمى بين العاتية فقالوا انهم قد قتلوا الحسين  
ليدفعوه مع رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجت مبادرة على يد ابي سفيان فكانت  
اول امره في كربلاء في الاسلام سر جافة الشجر اسف فانه لا يدفن في بيتي فها  
عنه رسول الله صلى الله عليه وآله والحجابه فقالوا الحسين عليهما السلام قد قتلوا هاتين  
حجابه رسول الله صلى الله عليه وآله وادخل عليه لا يحب فريده وان اسلم اليه  
عائشة **الحسن الثاني** عن الفضل عن ابن عباس عليه السلام قال لما حضر  
الحسن عليهما السلام الوفاة قالوا فليقلل من امره يا رسول الله فقلل من امره  
محمد عليهما السلام فقالا له رسول الله صلى الله عليه وآله في فداء في يوم القيامة  
فانتهى فلا دخل عليه فقالوا له من الاخير فقلت لولا ما خرجت من تحت  
نعله فلم يسوقه وخرج من بيته بعد ما قام بين يديه فقالوا الحسين عليهما  
السلام عليهما السلام فانه ليس له نبي عن ان يسبح الله تعالى في الاموات وموت به  
الاحياء كوفوا وبعوا وبعوا مصابيح الهدي فان ضوء النيران بعضه اصفر من بعض  
اما علم اني اعمل ولدا بر اسم عليهما السلام الله تعالى بعضه عدي بعضه والي داود  
زبجوا وقد علمت عباسا شريفا محمد عليهما السلام عليهما السلام عليهما السلام عليهما السلام

الحسن واما وصفه به الكافين فقالوا له الحسن عليهما السلام انهم من عاتية  
لهم الحق ولم يجعل الله سلطانا على سلطانا يا محمد بن علي لا تجعل من عاتية  
ايك في دار علي قالوا له الحسن عليهما السلام فقالوا له الحسن عليهما السلام  
فليس محمد بن علي في دار علي فقالوا له الحسن عليهما السلام فقالوا له الحسن عليهما السلام  
يا محمد بن علي ما علمت ان الحسين بن علي عليهما السلام بعد وفاة نفي ومقارفة روحه جدي  
امام بعدى وعندهما حلاله في الكتاب والكتاب والكتاب والكتاب والكتاب والكتاب  
الله في داره اياهم في الله انهم ختم خلقه فاصطفى من محمد بن علي عليهما السلام  
واختار محمد بن علي عليهما السلام واختار في عائلته واختار في عائلته واختار في عائلته  
فقالوا له الحسن عليهما السلام انما وانت في سبيل الله يا محمد بن علي عليهما السلام  
لو دد انني في سبيل الله يا محمد بن علي عليهما السلام لو دد انني في سبيل الله يا محمد بن علي عليهما السلام  
ثم رفته الى داره لا تفرقه ولا تفرقه ولا تفرقه ولا تفرقه ولا تفرقه ولا تفرقه ولا تفرقه  
فانه في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله  
لسان الاناطة في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله  
محمد بن علي عليهما السلام في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله في سبيل الله  
اعلم ان عليا واثقنا **الحسن الثاني** عن الفضل عن ابن عباس عليه السلام قال لما حضر  
الحسن عليهما السلام الوفاة قالوا فليقلل من امره يا رسول الله فقلل من امره  
محمد عليهما السلام فقالا له رسول الله صلى الله عليه وآله في فداء في يوم القيامة  
فانتهى فلا دخل عليه فقالوا له من الاخير فقلت لولا ما خرجت من تحت  
نعله فلم يسوقه وخرج من بيته بعد ما قام بين يديه فقالوا الحسين عليهما  
السلام عليهما السلام فانه ليس له نبي عن ان يسبح الله تعالى في الاموات وموت به  
الاحياء كوفوا وبعوا وبعوا مصابيح الهدي فان ضوء النيران بعضه اصفر من بعض  
اما علم اني اعمل ولدا بر اسم عليهما السلام الله تعالى بعضه عدي بعضه والي داود  
زبجوا وقد علمت عباسا شريفا محمد عليهما السلام عليهما السلام عليهما السلام عليهما السلام

يوم المظفر من يوم البصرة  
يوم المظفر من يوم البصرة

ناحفظها فاذا ماتت فهي في يوم القيامة خير من الدنيا وما فيها  
ثم خرج في فداء في البقيع واعلم ان سبب صبي من عاتية ما علم الله الناس ففضها  
وعدا وتاهل ورواه وعداوتها اهل البيت عليهم السلام في اقص الحزن ووضع على الشجر  
ثم انطلقوا به الى ارض كربلاء فاصلى رسول الله عليه وآله الذي كان يصلي فيه على الحسين  
فصل على الحسين عليهما السلام وحملوا في الجاهل اوقف على رسول الله صلى  
الله عليه وآله ذهب والعمى بين العاتية فقالوا انهم قد قتلوا الحسين  
ليدفعوه مع رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجت مبادرة على يد ابي سفيان فكانت  
اول امره في كربلاء في الاسلام سر جافة الشجر اسف فانه لا يدفن في بيتي فها  
عنه رسول الله صلى الله عليه وآله والحجابه فقالوا الحسين عليهما السلام قد قتلوا هاتين  
حجابه رسول الله صلى الله عليه وآله وادخل عليه لا يحب فريده وان اسلم اليه  
عائشة **الحسن الثاني** عن الفضل عن ابن عباس عليه السلام قال لما حضر  
الحسن عليهما السلام الوفاة قالوا فليقلل من امره يا رسول الله فقلل من امره  
محمد عليهما السلام فقالا له رسول الله صلى الله عليه وآله في فداء في يوم القيامة  
فانتهى فلا دخل عليه فقالوا له من الاخير فقلت لولا ما خرجت من تحت  
نعله فلم يسوقه وخرج من بيته بعد ما قام بين يديه فقالوا الحسين عليهما  
السلام عليهما السلام فانه ليس له نبي عن ان يسبح الله تعالى في الاموات وموت به  
الاحياء كوفوا وبعوا وبعوا مصابيح الهدي فان ضوء النيران بعضه اصفر من بعض  
اما علم اني اعمل ولدا بر اسم عليهما السلام الله تعالى بعضه عدي بعضه والي داود  
زبجوا وقد علمت عباسا شريفا محمد عليهما السلام عليهما السلام عليهما السلام عليهما السلام

اذن رسول الله صلى الله عليه وآله اوقفه في داره وحملوا في الجاهل اوقفه على رسول الله صلى  
الله عليه وآله ذهب والعمى بين العاتية فقالوا انهم قد قتلوا الحسين  
ليدفعوه مع رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجت مبادرة على يد ابي سفيان فكانت  
اول امره في كربلاء في الاسلام سر جافة الشجر اسف فانه لا يدفن في بيتي فها  
عنه رسول الله صلى الله عليه وآله والحجابه فقالوا الحسين عليهما السلام قد قتلوا هاتين  
حجابه رسول الله صلى الله عليه وآله وادخل عليه لا يحب فريده وان اسلم اليه  
عائشة **الحسن الثاني** عن الفضل عن ابن عباس عليه السلام قال لما حضر  
الحسن عليهما السلام الوفاة قالوا فليقلل من امره يا رسول الله فقلل من امره  
محمد عليهما السلام فقالا له رسول الله صلى الله عليه وآله في فداء في يوم القيامة  
فانتهى فلا دخل عليه فقالوا له من الاخير فقلت لولا ما خرجت من تحت  
نعله فلم يسوقه وخرج من بيته بعد ما قام بين يديه فقالوا الحسين عليهما  
السلام عليهما السلام فانه ليس له نبي عن ان يسبح الله تعالى في الاموات وموت به  
الاحياء كوفوا وبعوا وبعوا مصابيح الهدي فان ضوء النيران بعضه اصفر من بعض  
اما علم اني اعمل ولدا بر اسم عليهما السلام الله تعالى بعضه عدي بعضه والي داود  
زبجوا وقد علمت عباسا شريفا محمد عليهما السلام عليهما السلام عليهما السلام عليهما السلام

الحسين عليهما السلام







[illegible]

عليه السلام **الحزب الثالث** عز جابر بن عبد الجعفر عن ابي جعفر عليه السلام قال من  
 اقام ضرب بيده على راسه عليه السلام فقال الله واذا لم اجد الله عليه السلام  
 عيسى بن مريم او جعفر عليه السلام قلت علي بن عبد الله عليه السلام واخبرني  
 بنوه فقالوا صدقوا ثم قال العلم يكون ان ليس كل امام هو اقام به الامام  
 الذي كان قبله **الحزب الرابع** ولا يوجد الله عليه السلام ثلاثة وثمانين مصنف عليه السلام  
 في شواهد سنة ثمان مائة واربعة وستون سنة ودفن في القبر  
 الذي دفن فيه ابو جعفر والحسن عليه السلام في امامة مرفوعة القاسم بن محمد  
 بن النعمان وامه اسماء بنت عبد الرحمن بن ابي بكر **الحزب الخامس**

[illegible]

لا رنة تطلق بعد من الحجج السماء تطلق بعرضه وقد قال نعم ويكفي من الحجج  
سائر السماء الخواص فخرج جوابه ومجاولا لاهل البيت معا فلهذا مما عني  
شيء وجب اليه في النبي صلى الله عليه وآله فلهذا جئت اليه في اذاننا العالم  
وانه فقال السلام عليه فرددت عليه فقال العجب من تدينه من حيث  
معدنني والحمد لله الذي دخلنا ودخلني في ذلك موسى جعفر عليه السلام  
حضر الصلوة فقال يا ابا جعفر بلحني في ربنا فليت ذلك اذنا وعلينا  
وسقطنا فقال اهل البيت فلهذا الحضرة فارميه في الكبريت اذ افتحه  
ففتحته وقال اني فقلت وظنرهم شطيطه المعج فاذن بده  
وقال اني فقلت قد ففتحها فاذن بالمد يد منها بده وقال وهو مقبل  
علي ان الله سبحانه في الحق يا جعفر افرعنا عن شطيطه السلام واخرج اليها  
هذه الصرة وقال ارددنا معا في الحق عليه وادفع اليه اهل وادفع في يده  
ووصلكم فقلت عنده وحاشي وعلني وقال في الحق اوجعتم انما في  
الكوفة فاني انما ارجع اليكم علي السلام اولد اقلت نعم قال لا يكون  
اذ اقول الله عليه كان عليا بالوجه في قال نعم انما ارجع اليها  
فسلمهم فقلت قال ابو جعفر في المراسي فقلت جماعة شتمت شتموا بالسر  
علي موسى علي السلام صلى ابو جعفر في اخر اسنان قال داود الرقي في جامع خراسان  
انه وجد جماعة من خيال الملا وصادوا فطحه وانه وجد شطيطه على راس  
شوقه بعد قال في المراسي انها عتقا سلام مولاهم وولوا ناعياها وتبوله  
منها دون غها وسلم اليها الصرة ففتحته وقال في المراسي سلم



فانها لكفى فاقلة ثلاثة ايام وتوفيت رحمة الله عليها **الحل الثاني** عن  
ابن سنان قال كنت انا وجماعة من الصحابة في مكة بالمدينة بعد وفاة  
العلي وقد اجتمع الناس على مبايعة علي بن ابي طالب فاجتمعوا اليه في  
ماي ودم حنة وراهم فقلنا نعم ما قاله ادرهم فوضعت يدي على  
فقد ما بالكر في موضع نفوسنا الى المعزلة الى الزيدية فقلنا  
اذ لم نكن شيئا لا نعرف يوم لا تخف ان يكون من عيون الجمع  
فانما نرضى بقرار من تحت علم موسى عليه السلام فقلنا انما نرضى  
للعون نرجو ان لا نرى في الجاهل على نفسي وسعتي التي هي في الجاهل موسى  
عليه السلام وادخلوا في دار الى موسى عليه السلام قالوا الله الله في الاله  
والله المعزلة ولا الى الزيدية فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم  
قالوا الله الله في دار الى موسى عليه السلام فقلنا نعم في يومنا هذا  
اسام قالوا في علي فقلنا نعم في دار الى موسى عليه السلام فقلنا نعم  
فان ادعت في يومنا هذا فقلنا نعم في دار الى موسى عليه السلام فقلنا نعم  
فادعهم اليه قالوا الله الله في دار الى موسى عليه السلام فقلنا نعم  
دايا بصر فقلنا نعم في دار الى موسى عليه السلام فقلنا نعم  
الا الفيل **هـ** ولدا ابو بكر موسى عليه السلام بالاباء سنة ثمان وقال  
سنة تسع وعشرين وما يدعنا نرى في جعفر عليه السلام سنة ثمان وعشرين  
عليه السلام يستولون من حبيب من سنة ثمان وعشرين وما يدعنا نرى في جعفر

وحسينة وقبض عليه في بغداد في حبس السدي شاه وكان هرون عليه  
المدنية لعشر ليالي في شهر شوال سنة تسع وسبع ومائة وقد قدم هرون  
المدنية بعد منصرفه من شهر رمضان في شخص هرون لما كان في حبس السدي  
عليه السلام في حبس السدي في حبس السدي في حبس السدي في حبس السدي  
بن شاه في حبس السدي في حبس السدي في حبس السدي في حبس السدي  
ولم يبق الاها حمة صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وبنائه **هـ**

**الفصل الثاني في الاشياء والنقص**  
**الحل الثاني في الاشياء والنقص**

وهي ثلاثة اخبار **الحل الاول** عن يزيد بن ابي طاق الغني ابا ابراهيم  
عليه السلام عن يزيد بن العزم في بعض الطوافات فقلت فقلت هذا  
الموضع الذي نحن فيه قال نعم فقلت فقلت اني قلت اني انا والافندي  
ههنا وانتم مع ابي عبد الله عليه السلام ومعه الحق فقالوا اني انا والافندي  
انهم كلهم ائمة مطهرين والموت لا يورث من بعدهم فقلت فقلت فقلت فقلت  
من خلفني من بعدني فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت  
واشار اليه في بعض النسخة والعزم والسجاء والمعرفة وما يحتاج اليه الناس  
اختلاف في امرهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم  
ابواب الله عز وجل ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم  
قال علي عليه السلام في بعض النسخة هذه الامة غفيا ثم عليها ونورها  
وفصلها وحكمها خير مولود وخير ناسي جعفر الله برع وجل الدعاء ويصلح به

منه

ذات الدين ويلم بالثبوت ويثبته بالصحة ويثبته بالهارة ويثبته بالمجان  
ويثبته بالمجان ويثبته بالمجان ويثبته بالمجان ويثبته بالمجان ويثبته بالمجان  
وصحة علمه في الناس واخبروه في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
ابو يانثي في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
نستطيع مع كلامنا في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
احضر في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
زمانه فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
عليه السلام في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
لما في قلنا واشركه في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
ولو كان الامر في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
الله عز وجل في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
الاسية والافندي في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
اسم عليه السلام في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
اسم عليه السلام في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
واما الكتاب في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
فخام هذه الامور في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
ارانية لهم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
على اول هذه الامور في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
منه ولقد ذكر من الله عز وجل في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
الاجساد

الاجساد منهم ولا موافاة فقالوا الله الله في دار الى موسى عليه السلام فقلنا نعم  
هو مني وانا منه واسمهم الحسين قالوا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
بانين يديها ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم  
سئل عن الشهادة فاشهد بها او لا فقالوا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
الامانة الى اهلها وقالوا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
فقالوا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
في يادوا في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
لحمة في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
ابني في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
واخبر في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
فادع عليا في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
فانصطع في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
فانده في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
عليهم واشهد في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
الاسم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
الاول في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
وودة في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
هرون في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
فمنهم من سئل في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا  
عنه في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا فقلنا نعم في يومنا هذا















لم يرضه الخنزير اهل وهم رزاق الخنزير وقد وجدوا فيه عند سكونه من قطعته  
 عليه الشيطان شاهدا له رعيها الى الخنزير ودفع له الخنزير بالاطلاق من عند الفهم  
 ودفع ما ذهبه شيئا كالكلب اذا اراد ان يحمي ما دون السور في ذلك ما اقبل  
 يتبعه الى ان اذ كانت الحصنة والكلب يد ويد على الجار ليحمي من اول العلم  
 احسن عاين استعرت واياك ان الاذنة وطلب المراسية فاهما يد عنوان  
 الى الحلة ذكرت شخصه الى الفارس شخصه اذ انه لا يوتى من امر انا الله  
 امنا وافر اخر توبيعه من والى العلم وامر به تقوى الله العظيم واداء الامانة  
 واعلم ان المذبح عليه السلام قال الفارس اريد منكم امر الفارس يعني قد  
 لغوا وعرفتم اعدوه الى الفارس فلهذا يسمى الخنزير وهو من الامم الخنزير  
 ما حدث بعض الرضا في المذبح الى رعيها الى الفارس وقد رافى عليه ما يريه  
 قال كنت لم ينجس في طيبه ولا كان من طيبه في بعض  
 عن محمد الرضا عليه السلام ان يبعث الى بعض الرضا اصحابا عنده ليقصروا  
 فاختاروا وقالوا فلان من الرضا ليقصروا له وروا عن علي بن مسعود  
 عن السقاء قال عن ابي عبد الله عليه السلام ان رعيها الى الفارس  
 وقال رعيها الى الفارس قال وكان الوقت الذي دخل عليه عبد الله  
 ليقصروا وروا عن ابي عبد الله عليه السلام ان رعيها الى الفارس  
 فلم يزل المذبح رعيها الى الفارس قال المذبح قطع قطعته  
 وروا عن ابي عبد الله عليه السلام ان رعيها الى الفارس  
 دعا في وقال استرح ودعا عبد الله في رعيها الى الفارس  
 قطع قطعته وشده به وروا عن ابي عبد الله عليه السلام  
 التمس على رعيها الى الفارس وقال استرحه وخرج من رعيها الى الفارس

٧ الطستمر

الحبل إلى اسناتلاطية قالوا قطع فقلوه فخرس به وقد تم إلى تحت شارب  
وعنه فخرسنا وادوا احداهما فاعده من الصخر فخرس وفات يأس في محنة  
قال لهم نحن صبي من صبي من زبنا العاقرة التي لم ينجس شوخ وفات  
ذلك له القصة فقالوا ليعتق الحكماء على انهم ما يؤمنون بدين الانسان  
امان من الدم وهذا الذي نحن نكفي لخرج من زمانا كما كانا واعلمنا  
في الامم ففكر ساعة ثم قال ثلاثة ايام بلينا لهما فقالا له نعم ان هذا  
القصة ذرا في العالم فليخرجه ثم قال ليس في اليوم في الضربة اعم باليت  
من الهب يدبر العاقرة فكتب اليه كتابا يذكر فيه ما جرى فخرج في ليلة  
فانصرف على فراخا فزنت فقالوا صلي بختشوع فقالوا بعد فباته فلم يعم  
في زنباب اليجلث الفاتس فخرج فزاد في الامم وخرج في ساعة فقالوا له  
الذي قضيت الرجل فليدفع فقالوا له فليدفع فليدفع فليدفع فليدفع  
سهر من راي وقد فزع السيد ثلثه ففعلت ان تحتد واستادنا فام دار  
فصرنا اليها في الاذان الاول ففتح الباب وخرج اليها خادم اسود وقال السلام  
دين العاقرة فقالوا لهما فليدفع فقالوا له وقال في الخادم احفظ بالبعث وادع  
ميد وودخلا فامر سالي ان اصحبوا وادفع المهر فخرج المهر وقد فزع  
الرهبانية ولم يربح في صر فاسلم فقالوا له ان المادار استاذك فصرنا  
اليها بختشوع فلما راه باور بعد والدة في قالوا الذي انك لم تدع في قال  
وهو المسيح فاسلم به به قالوا صرنا المسيح وانظر قال هذه القصة  
لم يفعلا في العالم الا المسيح وهذا انظر في امانة وبلد منه ثم انصرف اليه  
ولزم خدمته الى ان مات هـ ولما رجع الحرب على العرب في

٧٠٢

[illegible][illegible]



لا ادرى على استغفرتها ولا ادرى على اذنها فان اجترأ فادفعها الى  
من يامر بك بدفعها اليه فالوقوف على الجميع على ثقل هذه الحجة  
جعلها على الملاحق دخل فغدا وانيت حاجس من يد الوشا فقلت  
على وجه اليه فقال لا اجعل فقلت هذا مال ذوق الالفه الحارة  
كم يوزن دفعه الى فان لم يجر دفعته اليه قال له امر ياخذن وهذا  
جاني ياخذ فادفعها لا تقبل من احد من الالفه ووجهه اليه لا اسامرا  
فقلت لا الى الا الله الحار مني اذ قد خرجت ووافيت سامرا فقلت  
بجمعهم فقلت فقلت انما هم فان كانت الحجة عن عنهم والاصح  
الى جمعهم فقلت من دار لا تخبر عليها السلام خرج الرخاء فقلت انما  
الى روح قلت نعم قال هذه الرقة اقراها فقلت ما فادفعها اليه الى روح  
ياخذ الى روح او دعته عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
خلاله فانظر وهو لا الامانة ولم تفتح الله ولم تدبر ما فيه وفيه الف  
درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
صدقت مع الف الف درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
دنايا وهو في كثر فادفعها الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
وصلى فقلت اذ دفعها الى الملاحق وضعت ما عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
دنايا فقلت انما استغفرت في عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
هو كلكم بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
في الخيا ما ناسا فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
الى روح الى العون الى جمعهم والحب الى روح الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه

وقد مر نكاحه اهل وماله وجمعته الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فادفعها اليه درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
الله فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
انا فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
اليهم فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
درهم الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
سبعين الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
اذا دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
الا هو اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
ليدفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
عامر فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
عرفات ورسول الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
تري شيئا فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
الاسم الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
الناقد الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
انتهج بركة وماراخر ووقد كسر بردي عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه

الشيخ ولا بالقصر اللذي لم يروى من روى الهامة صلوات الله على جميع  
اقول لا افسر من الخدين على خاتمة الانجيل كانه قد مر على رضاء عاتقه  
فلما انتهت بدمه بالدم في دلي احسن على سالي من الميراني فقلت قد  
اليسوا جبارا فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
الا وعر او من الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
يوم يؤد في فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
وهي احد من رضى يتصل الف الف درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
ويوما واه صاخر من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
قال الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
اخولوه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
امير الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
باسد اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
بولادة الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
كنايا بغير شدة من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
واسم ابني واسم الاوصاء من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه

تعرض على فقلت نعم فقلت معي الامير اجاب فخرج محييت من رضى فقال اجاب  
انظر في محييتك لا فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
فقلت اذ دفعها اليه فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
هذا الكتاب من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
نزل بالروح الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
ولا تخجل الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
الدين الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
اعد به لاهل الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
ايامه وانقص من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
وصد على الاوصياء والوقر بن عبد الله بن عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
على بعد انقضاء مدة ابي عبد الله بن عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
لدا السجادة هو افضل من استشهد بالحق الشهادة ورجعت جعلت على النبا  
معه وحقق المبلغه عنده بعترية ابي عبد الله بن عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
وزن وولياي الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
المرايون في عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
في اشياعه وانصاه واولياي الى عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
لان خطا فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
منهم فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه  
عند انقضاء مدة موسى بن عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه بن الميراني فقلت اقول درهم من عاتقه

في نسخة



[illegible]

الباب الثاني في بيان حقيقة الحد  
اجتماع الماهيات لهم فيهم ودرهم في  
التروية عنهم صلوات الله عليهم  
مقتضى

مقدمة

۷ احوال

plm.

[illegible]

واجتهدوا في تبيين الامور والنواهي وتعرف الحق والباطل كما هو حق الله  
اعليهم لما علموا ان حكم الله يقتضي غيبه فاعلمهم واخرجهم عن الاصل  
في الزمان ومن زاد الجور والظلم ان اطروا انفسهم عند محبة حقهم  
ومواظبتهم على حلال الله وحرامه وكانوا سلام اعليهم ان سالم الله  
اجالوه وان لم يبالوا ان يروا حقا يخافون كتاب الله وستة سوار  
صلوا عليه وآله فندبوا اصحابهم المعاصرين لهم ورجالهم وروايتهم  
في الكتاب والسنة وهو هم من القوي الباع والارباب المقاميس  
وعرضهم الى رواية الكتاب والحديث وبنوا الفضل الكائنات والكتب  
او قفوا على عجزهم لاختلاف الاحاديث وندبة العلم بالاجاديت  
المختلفة كل ذلك كان منهم صلوات الله عليهم لشكر الراي عنهم وفي ذلك  
اهل من الغيبة ليل الضيق في اصحاب الرجال واحكام النساء  
بكون للناس حجة عليا عليه فنهت الربعة فصول **الفصل الاول**  
**في ادلة الامم والرجال الكائنات والسنة** فمن اعمداه  
عليهم ان اسدوا ردوا ان في القران تبيين كل شئ في امهات شئ  
الله الصادق الباطن عظيم يقول لو كان هذا ان في القران الادوات  
وقول الجميع عليهم ان يروا وقال لم يدع شيئا يحتاج اليه الا انزل  
كتابا ويبين له امرا عليه وآله وجعل لكل شئ حجة وجعل لكل ليل  
يدل عليه وجعل على كل نذر في الحديث **الفصل الثاني** في اعمداه

٧ ان الله ص











من شئ فهو من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما انزل في شئ واحد  
عليه السلام قالوا لا نؤمن به ولا نؤمن به فان كل شئ  
وقرأته وولجته وبعده وشهدته من قطع الامانة للقرآن  
لا في عهد الله عليه السلام في الرسالة التي كتبها الى اصحابه وامرهم بمداستها  
والظن فيها والاعمال بها فكانوا يصنعونها في مساجدهم وتقام فيهم في الصلوة  
في طوافها وهي طوله اخذوا منها موضع الحاجة فافضلوا كلام طوي  
ابن العاصية المرحومة المفتحة ان الله انزلكم ما انا في الدنيا علموا  
انهم لم يعلموا من ان يخلصوا من خلق الله في دية هوى ولا راي  
ولا مقاييس وقد انزل الله القرآن وجعل فيه نبيان كل شئ وجعل القرآن  
ولتعليم القرآن اهلا لا يبيع اهل علم القرآن انما هم الله سبحانه باخذوا فيه  
هوى ولا راي ولا مقاييس اعلم ان الله عز وجل انما علمه وحده  
عندكم فرائد من الله انهم بها وهم اهل الجنة الذين امر الله  
بشيء لهم وهم الذين من الله وقد علم الله انهم يصنعون ويتبعون امرهم  
واعطوا من علم القرآن ما يهديهم الى الله ناذروا الى جميع سبل الحق وهم الذين  
لا يربح عنهم وعن علمهم وعز علمهم الذي اكرمهم الله به وجعلهم  
الامر في علم الله في اصل الخلق تحت الاظلة فلو ان الذين يبيعون  
عز سوا الله في الدنيا انما هم اعلم القرآن ووضع عنهم وامر بسوا الله  
الذين يخذلون بايواهم والايهم ومقاييسهم في ادخلهم الشيطان لا يجمعوا  
اهل الامانة في علم القرآن عند الله في كل شئ وجعلوا اهل الصلوة  
في علم القرآن عند الله في كل شئ وجعلوا اهل الله في كل شئ وجعلوا



١٢٥

وجعلوا ما احقر الله في كل شئ من الامور خلا ذلك اصل امره اياهم وقد علموا  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل شئ وهو ما يقصده رسول الله  
عليه السلام في كل شئ الذي عهد الله اليه وانه ما يقصده رسول الله  
عليه السلام في كل شئ الذي عهد الله اليه ولا يبين في صلاته من اخذ به ذلك وعلم ان  
ذلك سعة والله ان الله خلقنا ان تطيعوه وتطيعوا امره في كل شئ  
الله عليه وآله وهو مودع في كل شئ الله عليه وآله الله ان يعلم ان  
من اسلم محمدا صلى الله عليه وآله وسلم اخذ به قوله ومقاييسه فان الله  
كذلك علم الله وصلى الله عليه وآله وسلم وان قال من اخذ به الله  
ومقاييسه فقد افترى كجبة عليه في نفسه ويومع من علم ان الله يطاع ويتبع امره  
بعد نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل شئ الله في كل شئ الله في كل شئ  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل شئ الله في كل شئ الله في كل شئ  
عليه عليه فليضرب الله في كل شئ الله في كل شئ الله في كل شئ  
ويتبع امره في كل شئ الله عليه وآله وسلم في كل شئ الله عليه وآله وسلم  
له يكن لا يحد من الناس في كل شئ الله عليه وآله وسلم في كل شئ الله عليه وآله وسلم  
مقاييسه انتهى كلامه صلى الله عليه وآله وسلم في كل شئ الله عليه وآله وسلم في كل شئ  
يحيى وفيما ذكرناه من اماكم متوقفا عننا الكفاية في الفص  
**الثالثة ادلة التنقيب في فائدة الكتب والحديث**  
**وفضل الكتابات والمسند بالكتب**  
قالوا في علم الله في كل شئ الله في كل شئ الله في كل شئ  
قالوا في علم الله في كل شئ الله في كل شئ الله في كل شئ  
قالوا في علم الله في كل شئ الله في كل شئ الله في كل شئ

حيث علمه  
ايضا ان اخذنا  
راي الناس بعد  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



١٢٦

الان  
احاديث التنقيب في رواية  
احاديث وفصل الكتابات  
والفصل بالكتب







عليه السلام عليه وسلم وقد كان يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 له وجهان وكلام عام وكلام خاص مثل القرآن وقال الله عز وجل في كتابه  
 ما أنزل الرسول تخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فثبت عليه من غير وجه  
 ولم يرد ما هو عليه به رسول الله صلى الله عليه وآله وليس كل أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وآله كان يبالغة في الشيء فيعلم وكان منهم من يبالغة ولا منهم  
 من كانوا يجتنبون أن يجيئوا بالأخبار والاطار فيسئل رسول الله صلى الله عليه وآله  
 عن شيء أو قد كنت ادخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأله كل يوم دخلة  
 وكل ليلة دخلة فيحدثني أدور فيها حيث دار وقد علم أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس عزي في مكانه ذلك في  
 بيتي يا بني رسول الله صلى الله عليه وآله والمكان الذي بيتي وكنت إذا دخلت عليه  
 بعض منازلة لخلاتي وأقام عن نيايه فلا يبع عن عزي وإذا أنا في الخلق  
 معي في منزلي لم تقم عني فاطمة ولا أحد من بني بيتي وكنت إذا سأله لأحد  
 وإذا سأله عنه فثبتت سبيل أبيه في أنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والباقي من القرآن إلا أن أفرأها أو أملاها على فلنكتها بخطي وألقى بها  
 ونفسها وناسخها وسننوها وحملها ومنتاجها وأوصاها وأعامها ودعي  
 أن يطبق فيما وحفظها فأنسيت أن كنت أبا رسول الله صلى الله عليه وآله على وكنت  
 منذ دعا الله لي بما دعا وما تركت شيئا من عمله من حلال ولا حرام ولا  
 ولا شيء كان أو يكون ولا أنا بما نزل على أحد من قبلي طاعة أو معصية  
 إلا علمت وحفظته فلم أسرف وأحدا من وضع يده على صدري ودعاني  
 لي أن يملأ قلبي علما وفهما وكما ونور فقلت يا بني الله أنت وأمي

عليه السلام عليه وسلم قد كان يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 له وجهان وكلام عام وكلام خاص مثل القرآن وقال الله عز وجل في كتابه  
 ما أنزل الرسول تخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فثبت عليه من غير وجه  
 ولم يرد ما هو عليه به رسول الله صلى الله عليه وآله وليس كل أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وآله كان يبالغة في الشيء فيعلم وكان منهم من يبالغة ولا منهم  
 من كانوا يجتنبون أن يجيئوا بالأخبار والاطار فيسئل رسول الله صلى الله عليه وآله  
 عن شيء أو قد كنت ادخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأله كل يوم دخلة  
 وكل ليلة دخلة فيحدثني أدور فيها حيث دار وقد علم أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس عزي في مكانه ذلك في  
 بيتي يا بني رسول الله صلى الله عليه وآله والمكان الذي بيتي وكنت إذا دخلت عليه  
 بعض منازلة لخلاتي وأقام عن نيايه فلا يبع عن عزي وإذا أنا في الخلق  
 معي في منزلي لم تقم عني فاطمة ولا أحد من بني بيتي وكنت إذا سأله لأحد  
 وإذا سأله عنه فثبتت سبيل أبيه في أنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والباقي من القرآن إلا أن أفرأها أو أملاها على فلنكتها بخطي وألقى بها  
 ونفسها وناسخها وسننوها وحملها ومنتاجها وأوصاها وأعامها ودعي  
 أن يطبق فيما وحفظها فأنسيت أن كنت أبا رسول الله صلى الله عليه وآله على وكنت  
 منذ دعا الله لي بما دعا وما تركت شيئا من عمله من حلال ولا حرام ولا  
 ولا شيء كان أو يكون ولا أنا بما نزل على أحد من قبلي طاعة أو معصية  
 إلا علمت وحفظته فلم أسرف وأحدا من وضع يده على صدري ودعاني  
 لي أن يملأ قلبي علما وفهما وكما ونور فقلت يا بني الله أنت وأمي

جعل اختيار رجل من أصحابنا فوضنا أن يكونا الناظرين في حفظها فاحفظا ما  
 وكلاهما مختلفا في أحد شيئا من الخبر ما وجدنا في أحدهما وأما ما وجدنا في  
 الحديث أو غيره واللفظ لا يمتثل إلا في الخبر الآخر في أوقات فها قد كان  
 عند أصحابنا لا يفتقر أحدهما على صاحبه قال فقال ليظن أن ما كان  
 رواه عنهما في ذلك الخبر حكاهما على غير ما وجدنا في أحدهما فترك  
 الشاذ الذي ليس به في خبرنا عن الصحابة قال في الخبر على ما وجدنا في أحدهما  
 أمرت أن لا يفتقر أحدهما على صاحبه في الخبرين فثبتت في خبري على ما وجدنا في أحدهما  
 وإلى الرسول صلى الله عليه وآله قال رسول الله صلى الله عليه وآله حلال بين وحرام  
 بين وشبهات بين فذكر في خبرنا من الخبرين من الخبرين ومن أخذ من الخبرين  
 أنزل الخبرين وهذا خبرنا لا يعلم فقلت قال كان الخبران عنكما مشهورين وقد  
 رواهما الثقات عنكم قال سطر في رواية حكاه عن الكنا في خبرنا العامة  
 نوحنا به وبينكم ما خلف حكاه الكنا في السنة ووافق العامة فاحفظ  
 فقلت أريد أن كان الغيبنا عن فاحفظ من الكنا ويصيرنا أحد الخبرين موافقا  
 للعامة والأخر مخالفا لم يأت الخبرين فقلت قال يخالف العامة فقلت  
 فقلت جعلت فداك فإننا نأخذ الخبرين جميعا قال ليظن أن ما كان  
 وفضا بهم فتركه ونؤخذ بالخبرين فقلت فإن في خبرنا من الخبرين من الخبرين  
 إذا كان كذلك فإن جميع الخبرين جميعا فقلت أمامنا قال أوفت عندك  
 خبرنا في الخبرين في الخبرين وروى الكنا في الخبرين عن الكنا في الخبرين  
 الله صلى الله عليه وآله أن يفتقر أحدهما على صاحبه في الخبرين فثبتت في خبري على ما وجدنا في أحدهما  
 ومما حكاه كذا في خبرنا وروى عن كذا في خبرنا في الخبرين فقلت قال سألت أبا عبد الله

عليه السلام عليه وسلم قد كان يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 له وجهان وكلام عام وكلام خاص مثل القرآن وقال الله عز وجل في كتابه  
 ما أنزل الرسول تخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فثبت عليه من غير وجه  
 ولم يرد ما هو عليه به رسول الله صلى الله عليه وآله وليس كل أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وآله كان يبالغة في الشيء فيعلم وكان منهم من يبالغة ولا منهم  
 من كانوا يجتنبون أن يجيئوا بالأخبار والاطار فيسئل رسول الله صلى الله عليه وآله  
 عن شيء أو قد كنت ادخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأله كل يوم دخلة  
 وكل ليلة دخلة فيحدثني أدور فيها حيث دار وقد علم أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس عزي في مكانه ذلك في  
 بيتي يا بني رسول الله صلى الله عليه وآله والمكان الذي بيتي وكنت إذا دخلت عليه  
 بعض منازلة لخلاتي وأقام عن نيايه فلا يبع عن عزي وإذا أنا في الخلق  
 معي في منزلي لم تقم عني فاطمة ولا أحد من بني بيتي وكنت إذا سأله لأحد  
 وإذا سأله عنه فثبتت سبيل أبيه في أنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والباقي من القرآن إلا أن أفرأها أو أملاها على فلنكتها بخطي وألقى بها  
 ونفسها وناسخها وسننوها وحملها ومنتاجها وأوصاها وأعامها ودعي  
 أن يطبق فيما وحفظها فأنسيت أن كنت أبا رسول الله صلى الله عليه وآله على وكنت  
 منذ دعا الله لي بما دعا وما تركت شيئا من عمله من حلال ولا حرام ولا  
 ولا شيء كان أو يكون ولا أنا بما نزل على أحد من قبلي طاعة أو معصية  
 إلا علمت وحفظته فلم أسرف وأحدا من وضع يده على صدري ودعاني  
 لي أن يملأ قلبي علما وفهما وكما ونور فقلت يا بني الله أنت وأمي

عليه السلام عليه وسلم قد كان يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 له وجهان وكلام عام وكلام خاص مثل القرآن وقال الله عز وجل في كتابه  
 ما أنزل الرسول تخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فثبت عليه من غير وجه  
 ولم يرد ما هو عليه به رسول الله صلى الله عليه وآله وليس كل أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وآله كان يبالغة في الشيء فيعلم وكان منهم من يبالغة ولا منهم  
 من كانوا يجتنبون أن يجيئوا بالأخبار والاطار فيسئل رسول الله صلى الله عليه وآله  
 عن شيء أو قد كنت ادخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأله كل يوم دخلة  
 وكل ليلة دخلة فيحدثني أدور فيها حيث دار وقد علم أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس عزي في مكانه ذلك في  
 بيتي يا بني رسول الله صلى الله عليه وآله والمكان الذي بيتي وكنت إذا دخلت عليه  
 بعض منازلة لخلاتي وأقام عن نيايه فلا يبع عن عزي وإذا أنا في الخلق  
 معي في منزلي لم تقم عني فاطمة ولا أحد من بني بيتي وكنت إذا سأله لأحد  
 وإذا سأله عنه فثبتت سبيل أبيه في أنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والباقي من القرآن إلا أن أفرأها أو أملاها على فلنكتها بخطي وألقى بها  
 ونفسها وناسخها وسننوها وحملها ومنتاجها وأوصاها وأعامها ودعي  
 أن يطبق فيما وحفظها فأنسيت أن كنت أبا رسول الله صلى الله عليه وآله على وكنت  
 منذ دعا الله لي بما دعا وما تركت شيئا من عمله من حلال ولا حرام ولا  
 ولا شيء كان أو يكون ولا أنا بما نزل على أحد من قبلي طاعة أو معصية  
 إلا علمت وحفظته فلم أسرف وأحدا من وضع يده على صدري ودعاني  
 لي أن يملأ قلبي علما وفهما وكما ونور فقلت يا بني الله أنت وأمي

عليه السلام عليه وسلم قد كان يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 له وجهان وكلام عام وكلام خاص مثل القرآن وقال الله عز وجل في كتابه  
 ما أنزل الرسول تخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فثبت عليه من غير وجه  
 ولم يرد ما هو عليه به رسول الله صلى الله عليه وآله وليس كل أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وآله كان يبالغة في الشيء فيعلم وكان منهم من يبالغة ولا منهم  
 من كانوا يجتنبون أن يجيئوا بالأخبار والاطار فيسئل رسول الله صلى الله عليه وآله  
 عن شيء أو قد كنت ادخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأله كل يوم دخلة  
 وكل ليلة دخلة فيحدثني أدور فيها حيث دار وقد علم أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس عزي في مكانه ذلك في  
 بيتي يا بني رسول الله صلى الله عليه وآله والمكان الذي بيتي وكنت إذا دخلت عليه  
 بعض منازلة لخلاتي وأقام عن نيايه فلا يبع عن عزي وإذا أنا في الخلق  
 معي في منزلي لم تقم عني فاطمة ولا أحد من بني بيتي وكنت إذا سأله لأحد  
 وإذا سأله عنه فثبتت سبيل أبيه في أنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والباقي من القرآن إلا أن أفرأها أو أملاها على فلنكتها بخطي وألقى بها  
 ونفسها وناسخها وسننوها وحملها ومنتاجها وأوصاها وأعامها ودعي  
 أن يطبق فيما وحفظها فأنسيت أن كنت أبا رسول الله صلى الله عليه وآله على وكنت  
 منذ دعا الله لي بما دعا وما تركت شيئا من عمله من حلال ولا حرام ولا  
 ولا شيء كان أو يكون ولا أنا بما نزل على أحد من قبلي طاعة أو معصية  
 إلا علمت وحفظته فلم أسرف وأحدا من وضع يده على صدري ودعاني  
 لي أن يملأ قلبي علما وفهما وكما ونور فقلت يا بني الله أنت وأمي



فلما سمع أصحابهم المعاصر ولهم وروايتهم الاخرون منهم صلوات الله عليهم  
بالرد الى الكوفة والسند وهم من ابناء الراي والبدع والمقاييس وهم  
على رواية الكوفة الحديث والكتابة وهم اوسيا وهم على اختلاف الاحاد  
وكيفية اليعراب والادب المختلفة مما ذكرناه من شذوذ هذه القصول  
الاربعة وسماهم بيان فضل العلم وحق طلبه والتمسك به وتوا العالم  
والمبتغى وصفه العلماء وتوا تبحرهم وصحبهم وسؤال العلماء ونذرهم  
لاختر الكوفة احوال الادب وشروطه مما ذكرناه في الرسالة الاولى  
نثوب انفسهم بالتحصيل ونظرة انفسهم وعقولهم ايضا فاعادوا في  
وتوفر دواعيهم الى اخذ غير اهل وجهه وبذلة واستسهموا مفرقة  
ومقاسات نيكات الزمان في ايام نبيلة يحملوا السير السراية الافاق  
اهل النفاق طمأنهم ان لا يحقر من حيث تحصيله ونفقوا في المشي الى  
اسرهم ويحكي تاريخهم من في ايام الامم صلوات الله عليهم في الافاضة  
الغير كاطار ايام مولانا الخليفة جعفر محمد الصادق عليه السلام في ايام  
نراهم ولحقه يد يد وجران جميل دراح وجرهم ويدرهم ويدرهم في  
وايضا وعبد الله وجرهم وجران الخليفة وعبد الله سنان واتي الصالح  
وغيرهم من اعيان القضاة كاطار في ايامه مولانا الخليفة الذي صلوات  
هاد كالخليفة بن عبد الله الخليفة بن محمد بن الفضل بن علي بن ابي طالب  
وشاذان ابو الفضل الفخري واليوب بن يونس دراح واطار محمد بن عيسى وعمر  
تلاهم صلوات الله عليهم في ايامهم بعد ايامهم واليام والعقار الالي  
الام مقلان الخباد صلوات الله عليه انه كان عليه السلام يحيي الله انتم ما  
احله

[illegible]

ای اصحاب الایمہ المعاصریہ و اہل صلوات اللہ علیہم

المعول بها المفق مصحح ما ناهى رسولنا العظيم فجمعوها بعضها وهو الاغنى بالجماع  
منهم ما فيه واذا سمعوا منه بواسطه كانوا على غير وجهه وسيا من صدقوا ذلك  
لمعاصرهم المعقول عنه وقدر منهم من اخرج عن عهده الامام بعد القيام مقامه  
وبعضهم في الامور المعروضة عليهم في الجمع على صحبتها وكانت الفرائض الدلائل  
رواياتهم مستثيرة في المعاني والمعارف والمعارضة ومعارضة من عاصرتهم  
وكانت لهم صوان العظمى ورسم في نقل الاخبار عن الامتداد الطهاره وذلك انهم  
صلوات الله عليهم كان يحضر مجالسهم الصادق والكاذب والموافق والنافق فاذا  
شعر عواصلاوا عليهم حتى يؤمن بالانكسار سمعوا كل من كان حاضر في المجلس  
اهل المجلس فيصرف كل واحد من كان خيرا ان يفتد عن ذم الامام الذي كان  
في مجلسه مع من يفتد ان الذي في الواسطه عنهم وهو من لم يحضر في المجلس  
او لم يسمع الحديث عن الفاسق الكاذب ثم ياتي به المناقذه عنه فيثبته ويقول  
رويت عن فلان انه كان في مجلس الامام وحديثه عليه السلام يروي في كتب  
فيقول الامام يصادق ما سمعت عنه فهو صادق ولا في ذلك مجالسنا  
في ذلك المجلس وحديثه الحديث يفتد عنه ويقول المجلس الاثر المعقول  
لذلك وهذا هو شهره في صدر المجلس المأخوذ اوله الكاذب فيفتد بتعدد  
وهذه في كل زمان يؤخذ الحديث الضعيف ولو بواسطه متعددون فيحصل  
للمعول وانما متعددون ولو بالواسطه ان الامام عليه السلام قاله ونقله  
هذا الحديث وصادق على الحديث ونوعه عند الامام الصادق في سماعنا  
منهم ثم نقله للطبقه التي بعدهم يوم صادقوا انهم سمعوا من اصحاب الائمة  
صدوق هذا الحديث وهذا الكسار سمعوا من اصحابهم متقدم فيكون  
نقل الحديث ثابت على الائمة بنقل الصادق عن الصادق فاذن ما  
استاد

اسناد الحديث في الكلا الحديث اذ كان قاعدهم اسناد الحديث في الكلا الحديث  
 الحديث اذ كان قاعدهم اسناد الحديث في الكلا الحديث اذ كان قاعدهم اسناد الحديث في الكلا الحديث  
 من فخرت في التلويح المتفاوتة في السور شرا فاعز باو عوف  
 الاحكام واجبا وحرا ومنزها ومباحا ونزها كان من مرجع الشريعة  
 الاصول والفروع في القول في المبادئ النظرية الشرعية اصلية كانت  
 فروعها الاعم السماعي الصادق في هذا ونسبة مع تحقيق النسبة كما هي  
 ولم ينسب للحديث في ذلك العطر في اسم الاخير صحيح مقبول ضعيف  
 مرود والصحيح والمعلوم في المقصود في الحديث ان الامام قاله  
 ولما كان الحديث اوتد احده من كتابه في عمدة بان المعصوم قاله واحدا  
 بينهم بعدة في الحديث صاحب الائمة لاطهاره ان كان صاحب الائمة او  
 اماما فاسبق في جملة الائمة كتابه وهو مشهور في الصحة كما قال  
 الشيخ في الحديث ان ينسب الى اصحاب التلويح كانوا يتبعون الحديث في الائمة  
 وكانت بينهم عدة وكما قال في الدعوى في الحديث خبر الثقة في الرواية  
 وان كان فاسد المذهب فاسبقا في جملة من هذا موافق لما تقدم في صاحب  
 التلويح وهو في رواية التلويح في ترجم بعض الرجال في الحديث في الحديث  
 فيه الا ان الكتاب محمد والصنف مختلف في ذلك وان كان او اماما محمد  
 بالوثوق وان كان عديم صوابه في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
 يقطع فيه ومع فقد في التوقف وكان الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
 بان هذا الحكم في الواقع كالمعصوم متناهية في هذا وان هذا الحديث في  
 من غير ذلك وقد حذر والمماثل في قبل ظهور العلم وان كان في الواقع ورد  
 في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

٧/ الامام

٧ ذی قعدة



بالمعنى  
واما المعنى والضمير  
عليه لانه هو اصطلاح  
ولكن عندهم معناه  
يعتبر فيه بالاسماء  
فيما بين الهمزة  
التي هي في الالف

اعلم وقفا انه انما هو الذي جعلناهم اهل البيت المعصومين وقت  
مشورة وعليها العار وما تؤذي في روضه عز وجل فامل من ذلك الى ان يكون  
الدهاء والديهم والمحببة العظيمة اعني عبيد صلي الله عليه واله وسلم فاشرف على الامم  
عليه السلام وكثر الامر بالاسرار ونقرت فنون الحاديف في العلم  
وارداد الظلم والعذر وان كثر الكذب غير رسول الله والصلوات الله عليهم  
وصار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوحدانية انتهى ووصف في الوصفيات مصنفه ولحقه في الإجماع  
ووالشيخ الصدوق وخبره بالولاية من تركه على إجازة العامة ليس  
بذلك منها المبالغة فطرح في نقار واحد في تاريخ ٥٥٥  
**الكتاب الأول في الأصول العامة** <sup>المسمى</sup> **الكتاب**  
بالكتاب لغة الإسلام وفيها أهل البيت عليهم السلام يعقوب الكوفي نور  
استوفى وأبو سعيد بن ماسعود <sup>فكان</sup> في رجاله أولاً وثانياً وكان  
حاله من أن يذكر في تاريخ الإجماع وأبو القاسم وأبو العباس  
ثم يذكر وصف كتابه العظيم وما وصفه به وهو الصادق لأهل الطبيعة <sup>منصب</sup> **الكتاب**  
لغة الظاهر في علم من ذكر الوصف بيان لطيفته ومذهبه وحقيقته  
فأما وصف حاله في تاريخ الجلاله <sup>فكان</sup> قال العلامة **في الأصول العامة** <sup>يعقوب</sup> **الكتاب**  
في الحق أبو جعفر الكوفي رحمه الله بالحق والحق وعبد الله وكان حاله اطلاق  
الكوفي الرازي ومحمد بن يحيى وأما في وقته بالري ووجهه وكان أوثق الناس  
في الحديث واشتهر مصنف كتاب الكافي في عشر مئة ومائة في سنة  
ثمان وعشرين وثلاثمائة في تاريخ الطوسي رحمه الله وقال الخفاف سنة تسع  
وثلاثمائة سنة ثمان في تاريخ الطوسي رحمه الله جعفر الكوفي في تاريخ الطوسي  
الوفى في مئة ثمان في تاريخ الطوسي رحمه الله في تاريخ الطوسي رحمه الله  
عليه السلام واسم أبيه انتهى كلامه في الأصول العامة وقال الخفاف في ترجمته كما كان  
**العلامة** لأن أبا جعفر الكافي المعروف بالكوفي في تاريخ الطوسي رحمه الله في سنة  
ثم ألفه بعد ذلك ما استعمل عليه القاسم **الكتاب** في تاريخ الطوسي رحمه الله  
فأول كتاب الرضا الذي وازع الكتب ثم قال له غيره كتاب الكافي في تاريخ

[illegible]

۱۱۲











۱۷۲

٦ وكذا في  
الحديث  
وإن شاء الله  
وأما في  
التقليد  
فإنه

175

۷ جملہ

۲. فنی

175

155



نفسه الرسالة المنقحة من الفتاوى في اقصا الزيادة عليها لا في انشاء  
اسد اذا وقع اسألنا في هذا الكتاب في كتابي في كتابي في كتابي  
جميع احاديث اصحابنا اذ كانها مما يبلغ اليه في سؤالي في سؤالي في سؤالي  
انشاء اسد من ابي عبد الله المعتمد واسأل الله في ما يحب ويصير انما المستند  
بالنعم المفتوح بالكرم  
**الكتاب الرابع في شرح الطائفة المحيية**  
**مجلد الحسن علي الطوسي نور الله وجهه**  
الاستنصار فيما اختلف من الاخبار قال في كتابي في كتابي في كتابي  
ابن جماعة من اصحابنا لما نظر في كتابنا الذي هو موسوم بهذا الحكم  
وفي ما عرفت من الاخبار المتعلقة بالحلال والحرام ووجدوا ما يستعمل  
الكتاب في الاستدلال بالفتنة في ابواب الحكم وانما في شدة في جميع  
ابوابه وكتبه مما ورد في احاديث اصحابنا وكتبه واصولهم ومصنفاتهم  
الانوار قليلا وشاذ يسيرا في بعض ابوابها مما يوجب الجواز اليه  
المبتدئ في تفسيره والمنتهى في نفيها والمقسط في بطلانها فان كان  
ينال مطلبه ويطلب بغيره فتوقف نفسه في بطلانها فان كان ينال  
المختلفة بغيره في طريق الاختصار يفرغ اليها المقسط في الفتنة  
والمنتهى في نفيها اذ كان هذا في الفرقان السبعة مما يتعلق بالوقاي  
لم يكتف بها في الوقت من تصحيح الكتاب وتبويب الآثار في غير ما عرفت

من الروايات المتفرقة في شتم علي رضي الله عنه من احاديث اصحابنا  
الكتاب في شرح الطائفة المحيية في كتابي في كتابي في كتابي  
ما يجري في هذا الجري في كتابي في كتابي في كتابي  
لما تفرع عظيم النفع وحيد الذي اذ سبق اليه هذا المعنى في كتابي  
المصنف في الاخبار والفتنة في الحلال والحرام وسألني في بطلانها  
الغاية في الجمع والمجتمعة وانما في كتابي في كتابي في كتابي  
الفتنة في الاحاديث في كتابي في كتابي في كتابي  
الحق في وجه الاستقضاء لما امر في كتابي في كتابي في كتابي  
كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في بعض الاحاديث في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
اذ شرع في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
المعولة في هذا الباب في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
مؤثر في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
يضاف اليه ولا يفتقر في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
يقع في المعارض ولا المضادة في احاديث النبي والائمة عليهم السلام  
مؤثر في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
قرينة في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
الاول في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
ومقتضاؤه في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي

او دليل خطابه في قوله نكل هذه القران في كتابي في كتابي في كتابي  
الاحاديث في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
عليه السلام في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
جميع هذه القران في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
العلم في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
القران في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
خبر في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
فتاوى في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
ينظر في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
العلم في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
وبما عرفت في جميع القران في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
امير العلم في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
العلم في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
عالم في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في بعض النسخ في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
بعض النسخ في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
لاحد الدواعي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي

واذا لم يكن العلم بوجه الخبر الا بوجه اخر جازم في كتابي في كتابي في كتابي  
التاويل في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
العلم في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
عليه السلام في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
انما في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
صحة في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
وحد في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
العلم في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
كل باب في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
التي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
العلم في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
كل باب في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي  
من الاخبار المتواترة في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي

الرسالة  
في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي في كتابي



عليه صحتها اما من اجماع المسلمين ان كان فيها اوجاع الفرقة المحقة ثم يذكرها  
 ويرمز احاديث اصحابنا المشروعة في ذلك ونسبها باخبار تضادها  
 ونسبها وبين الوجوديات اذ يلجج بينها اوريد بعضها الفساد اما  
 في ضعف اسنادها او افعال التعصبة بخلاف بعضها حيث ما قالوا  
 صلوات الله عليهم في قيمة العلم الاحاديث المختلفة ثم ذكرنا اذا  
 انفق الخبر على وجه لا ترجع لامدها على الاخرين ان يكون العلم بها  
 يوافق دلالة الامر وترك العلم بخلافه ودون ما غفلت في تأويل  
 له لحدائث من غير ان تلحق في اسنادها في ان اعتداه واحتجده فان  
 اورد في معنى ما تأويل الحديث حديثا اخر يعض ذلك المعنى اما في  
 او فتواه في كونها على الفيا والتاويل بالامر وعلم وتحقق  
 الفرض موضع تمام الثاني وهو لحدائث المختلفة والخصاصة فيه  
 بالافسام الثلاثة التي تحقق بها اليقين عما يتعلق بالاحاديث المختلفة  
 بيان وجه الجمع بينهما على وجه لا يسطر في منها ما استعملوا ان كان  
 الاول يعنى عنه كما قاله الشهيد الثاني في شرح الدرر الا انه وجه  
 وزيادة في غير حيث يذكر في مختلف الاخبار لا يعنى هو مطلب هشر  
 النفوس اليه بسهولة فتاوه علمه على احوال ما ان الشخ جاز على طريقة  
 اصحابنا من اخبار ائمة السلفية يقول يدعى فلا ما رواه فلا ان  
 وذكر لحدائث المتصلة على الصغار والمذمومة والمجهر والاحباب  
 العقائد

۷ ششخنام

اصفنا  
 العقائد الفاسدة ويجعل ما نصادقها من الهاديّة الصحيحة زعم  
 المتأخر وقد يعسر تبيين الصحيح بزعم دليل لا الضعيف عند  
 معارضته وبيان الحجج بل انما من المعاصرة بينهما اخرج الوجوه والى  
 على بعد من التاويل ليلالين من الخبر الثابت لاسناد الى المحدثين  
 ولولا ذلك لكان في الوجوه الى الخبر لاسناد الى المتأخرين طائفة من  
 على اسناد لا على نقل اصحابنا المتأخرين بل وارجح منهم لاشياء وهم  
 مجال الرواية بل المتأخرين رضوان الله عليهم طرأوا ليعرفهم في نقله  
 مثله وامثاله في اصحابنا المتقدمين لاختاروا والاعتماد على ما قالوا  
 في تجميع اسماء الرجال في كتبهم فثبت ان مذهبهم ذكره وطريقته  
 مذهب وطريقه اصحابنا المتقدمين وسادوا اشياء اخرى  
 في باب اختلاف حقيقة مذهب حقيقة مذهب في باب اختلاف  
 اصحابنا المتقدمين في الحقيقة في باب اختلاف وطريقه الحقيقة واما  
 مذهب سيدنا الامام الميرزا محمد الهادي رضي الله عنه في الاستدلال بالوجوه  
 اصحابنا المتقدمين وطريقته طرقتهم ولا يخالف بينه وبين شيخه في  
 جميع محمد الحسن في الطوسي صاحب كتاب في المذهب والاستبصار  
 في كيفية العمل بالاجزاء والمؤرخ في الامية الاطهار ما يطر من الخالف  
 بينها في جميع ما سادوا اشياء اخرى في باب اختلافه ونذر الله  
 كيف وهما في العلم في العلم الطاهر والزياد القادر في الحاضر والقائم

[illegible][illegible]

والذي

جاز الاعتقاد عليه بحسب كافي لا العلم وصار نظراً للإجماع الذي ذكرنا  
 في جواب الاعتقاد عليه فيما سبق عليه المذهب فاما ما اختلف فيه فقال  
 بعضهم في الحادثة بشيء وقال بعضهم على ما لا يخفى من ان يصح دخولها تحت  
 بعض اطوارها الفرق ومعرفة حكمه في عموم مقتضى حملها لا فيه او يكون  
 مرجع الى حكم اصل العقل لرجوع فيها اليه مع تقدير ادلة الشرع او غير فيه  
 طريق القسمة والبطال بعضها وتفصيل ما سبق في ذلك لا فيه او يكون  
 جميع التي ذكرناه في تعداد مخفيين يعمل بخبرنا في ذلك القول الذي وقع  
 فيها قال ان مذهبه لنفي باي شيء شئت منها لا يلحق بالاعتقاد وها  
 لا يجماع الطائفة عليها وقد قدّر دليل التمسك فليس في التكليف الا التخيير  
 واما ما لا يوجد للمامية ففيه نظر على خلاف ولادنا في كازا عند  
 حد وشدان تعرض على الادلة التي ذكرنا من عمومات الكتاب وظواهرها  
تقلاً ما لغوت تناو والبعضا من قريب او بعيد فان لم يوجد دخولها تحت  
على اصل العقل وعلى مقتضاها وان كانت القسمة فيها سائسة على  
 فان قدرنا باعتقاد في كل هذه كانت بالخيار على تقدير علما دونها يا  
 الذي يتبادر بوطور معرفة الحق في جميع احكام الشرع في الوساخ  
 من كلامه في هذه المسئلة وانت اذا ناملة وجبة لا يزيد على ما قال  
 الشيخ في الاستبصار وغيره فاعتقاد بما في هذه الطائفة اعتقاد  
 وصادقها منها ادراك حاسن باعتقاده وحتما ونضم في

طریقہ











1 f f

175

۱۷ غنائکونہر

صلوات الله عليهم

122

طریقہ

عندما اذ الحلفاء في كلامهم قد اجمعت منها الصدق والشوق، وعرض الصبر بخلافه  
حسب ما يتبادر في الذاكرة، وسببته في ذلك ما يختار، وقد كانت احباب المذاهب  
من هذه القلعة، وجميعها التابعون، عاهدوا القلعة، فكان الصبح عند انوار  
ما خدع من اصول القلعة، كان ما كانت وان والضعيف بخلاف ذلك، وان لا  
المختلفة، ما خدع عندهم من وراء التلميع بعد الخبز، ارجاع الى البعض بعد التنازل  
كاسته في انشاء في باب ما يختار، ولم يكن الحائز المسعدين، في عاهدوا الاصلح  
وكانوا يطوفون اهل الاجتهاد، ويعنونهم العامة، كما يطلق العامة، السعد  
بهم، المنكر، للاجتهاد، والقياس، واخبار الاحكام التي تخصه، المخالف، بزيادتها  
فانما اصطلاح المسعدين، من غير ان يخرجهم صلوات الله عليهم، واحكامهم، والتابعين  
لهم، وان ظهر جماعة من اصحابنا، لم يحصوا، ولم يفرقوا، فاحذر اوطاعة العامة  
اجتهاداً، وتفضيلاً، وتقسماً، على سبيلهم، في اواب ما يختار، واحذر ايها  
علمائنا، اصطلاحهم، وان خالفوه في شرائط ونفاصيل، بل اخرجوا عن  
في الامامة، ولا ياد هذا اصطلاح الجريد، انهم خصوا اهل القيم، الاجبا  
يعرفون فعل الاخر، السراج، والذين طرأ عليهم، في باب البشرى، في باب البشرى  
على ما حكى القلب، ثم شيد هذا اصطلاح، وقوله، ولما كان في سنة  
علقتا العلماء، على الدير، مطهر الحار، في ربه، وحده، ونور محمد، فان كان في  
التسعة، لكاتب العامة، ما تخل منهم، استحسنه، فاعاد اجتهادهم، وقسم  
اخبارهم، واصنافها، الى اخبار، فان اجتهاد عاهدوا، المذهب، وصفه، على هذا  
شبهه الاصول، كما اخبره، في خبره، من الحصول، في خبره، في خبره، في خبره، في خبره  
كانا جالسة، وعجلت في قسم، بعد عليه، واخر القيد، عليه، وفي خبره، اخبره  
نوابه

٧ وجوازاً ومنعاً  
٨ كحكيائهم وتحكي  
الفصول الأربعة  
بارمختار

في معرزة اول فري  
الاصطلاح الجديد  
اصحابنا المتأخرين  
ابن علي

لا اله الا الله  
وفاي عليه

۱۴۷

۷ فایده قصه

[illegible]

~~طريق~~ ~~مادون~~ ~~طريق~~

وغرذ لكم



كلا او بعضا

كلا او بعضا

١٤٠

وكيفية علم الاخبار

الجديد فاذن بعد ان ذكرنا الاستدلال به وكان علم الطائفة في معرفة  
 الامامية بعد ان ارجعوا باعتقاده قال في صحة فالان ادعى الصريح  
 فلان وان كان جازما لغيره من الامامية وكان في سمران  
 ذلك الموضع لا يبلغ التوثيق قال في صحة فلان ادعى الجرح فلان  
 وان كان جازما لغيره من الامامية وكان في سمران  
 في موثقة فلان وعرف فلان في الموت وهذا في الصيغة والمجمل  
 انما يشبه اسمها بصفتها بعد سمران واجتهاده حتى ان بعض اصحابنا  
 المتأخر لما رأى هذا البحر المحيط ذكر معظم الاحاديث في جميع ابواب  
 الفقه على هذا المثال بعد السمران والاعتماد على النفس بالادلة  
 قال في صحة فلان تلحق عنه ان يعتمد في معرفة صفات هذه الاحاديث على ما  
 افاده في كتبه من المعاني والتفسير والمطالعة للرجال والعرف  
 عند التمر وحجهم منها وانما يحتاج الى ان يكون لطريق اتصال اليه  
 فتنبع هذا العالم الى ما في علمه الطائفة في معرفة التحقيق في هذا  
 لعود اليه فان جميع ما ذكره من الروايات وصفه هذه الصفات على  
 والتمس قدر اسررهم وكذا في العلم بالمتنوع وتبني الشبهة  
 من رخص العلامة الى هذا الزمان العلم على هذا العنوان في ادلة  
 ما قبله وبعده والمعرفة والفهم في معرفة فاعلم انما يتبع العلم  
 علمائنا المتأخرين فلان في علمه وصفه فلان في معرفة اليه في جميع  
 الاثبات على لواعظ طائفة اصحابنا المتقدمين الامامية عنهم في ادلة  
 وجه العود والاعتماد اليه بعد رجوعه عليه وتبين النفس الجدي كان

ليس بطريقه اصحابنا المتقدمين نعم وحديث بعض المحققين في هذا الطريق  
 المتقدمين ويتبين وجه العود والاعتماد اليه في معرفة فاعلم انما يتبع العلم  
 تنقل كلام هؤلاء الافاضة بقصوره في بعض النقص او اقله في حجة طائفة  
 اصحابنا المتأخرين في

**الفصل في الاكلام السنية**

**من الخلق والدين في المدينة** قال في رخصه وخبره من الشبهة في معرفة  
 في مدينة في رخصه في الحديث وشبهه كان في سمران المتقدمين على الجملة  
 لا رجاء في رخصه في معرفة الاصول وكان عليها اعتمادهم في معرفة العلم  
 الى هذا معظم الاصول في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 واحسن ما جمع منها الكتاب في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 جعفر الطوسي ولا ينبغي لغيره من الاخبار الا في رخصه في معرفة العلم  
 والثاني اجمع للاحادثة في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 انفس من التهم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 الحجج الاخبار في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 الفقيه من رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 مختصر فيها الان ما خرج عنها في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 انتهى كلامه في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 عده ورواه في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 التي كانت جميعه في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 على صحة نقلها كلها عنهم علم الى الانقسام الاربعة وتوابعها التي حصلت

١٤٩

الخبر المتواتر

١٥١

وفي الحقيقة

الاخبار فان الموافق منها للعلمين الاولين قليل ثم قال في رخصه في معرفة العلم  
 اعم بالمعروف صدق وعدم المعروف صدق في المتواتر واحد في المتواتر  
 بانها بلغت رتبة في العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 ان في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 اوله في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 على ذلك في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 على الاصح من المعبر بعد المحقق في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 وهذا لا يحصل بتمامه في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 اقواله في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 احدها انتفاء العلم المستفاد من غير السامع ضرورة لغيره في الخبر المتواتر  
 العلم اذ لو كان العلم المستفاد من غير السامع ضرورة لغيره في الخبر المتواتر  
 لاستحال حصول العلم المستفاد من غير السامع ضرورة لغيره في الخبر المتواتر  
 يكون في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 الخبر المتواتر استناد الخبر المتواتر بان يكون الخبر متواترا في جميع  
 او غير من الخبر المتواتر بان يكون الخبر متواترا في جميع  
 لا يحصل في العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 اليه واعداد رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 تواتر في العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 وقيل بتحقيقه في الاحاديث الخاصة المنقولة بالفاظ مخصوصة لعدم  
 اتفاق الطائفة في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم

١٥٠

لمنعه كالمعبر الى رخصه

قطعا

العلم  
 الاحاديث المعبر عليها المعقن من المشهور لها بالصدق والاعتماد  
 كما في اشهره في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 الرجحان في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 واحسن البابين في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 وزاد في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 دراية كالاخبار في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 وبخلاصة ما ذكره في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 مختصر الصدق والصدق في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 المحقق باللفظ فالاول هو الصدق وان لا يطاق في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 ثم قال بعد كلام لا حاجة لنا بنقل الخبر اما ان يعلم صدقه قطعا او  
 كذا في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 فهو في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 وكالاخبار في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 وخبر الملائكة والرسول والاصحاب وجميع الامم والخبر المتواتر في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 الحرف في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 ما يعلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 فالعلم كذا في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 ضرورة في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 لما علمه في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم في رخصه في معرفة العلم  
 الاخبار



اعماله عليه وحديثه انما الاموال والبنيات ليس من المتواتر وان قيل الاصل المتواتر  
والكثير لا يدل على التواتر المذموم واتر وهو ما لم يثبت وسطا سنده الى الامان دون اوله  
والثاني يدعي قوتهم بهذا القيل المعتمد حديثهم كذا على تقدير ما يفتي به بعد  
في المناهضة اذ قوتهم فقد قلنا في النسخ والعهود والافعال الحجة التي لهم  
الغفيرة وعرف الامداد بانها لم يثبت على التواتر سواء كان المراد الواحد  
او اكثر فثبت على اقسام مختلفة وفيها الواحد مستفيض انما ثبت  
رواية غريبة في كل مرتبة او ردت عن ائمة عن بعضهم وبما لا يثبت  
الضعيف فثبت ثلثة اقسام ثلاثة وقد يباين بينها فثبت المستفيض  
ما انصف بينه في ائمة وفي ائمة بايد وانما يدعي على السواء والمتواتر عام  
من ذلك حديث انما الاعمال بالنيات مشهور عن مستفيض لان الشريعة  
طريق وسط حاسر وقد يطلق المشهور على ما اشهر على الاستدلال والخصص  
واحد بل لا يعجز للسناد اصلا ولا غيره انما يثبت به او واحد  
في اتي موضع وقع التفرد به في السند وانما يثبت في الطريق الدواعي  
وبعد ادهان الاقسام بنفعهم من الاقسام عند العزير وهو الذي لا يرد به  
اعمال ائمة عن ائمة في غير القلة وجوده او كونه في الحديث  
طريقا له ومنه المقبول وهو ما يوجب العمل به عند الجمهور في الخبر المحقق  
باله اير والصحاح عند الاثر الحسن في قول ومنه ما هو وهو الذي لم  
ياتهم صدق الخبر لبعض المواضع بخلاف المتواتر كذا في المقبول او ادهان  
لصديق فثبت ومنه المشبه حاله في شبهة حال رواته وهو على ما يوجد  
حيث نشتر طواظهم عند الدواعي لا يثبت في بظاهر الاسلام ولا يمان

٧ هذا الباب

٧ هذا الباب

الخبر الصحيح

تعريف

هذا هو العلم بالابواب الواحدة تتضمن قسمة الاحداث التي لها اثرها  
ولا استعملها وهو علم يلحقها فاذا ذكرنا كل مخصص منها وشرحها فاقول قال  
قد سرت الباب الاول في اقسام الحديث ومخصصاته قسم الحديث الى  
الاربع اقسام وسماها اصول ثم قال بعد بيان اقسام الاربعه اصول  
تبقى هنا علم ان كل علم شئ منها ما ستر في اقسامها الاقسام الاربعه اما في  
او بعضها بحيث لا يختص بالضعيف ليدخل فيه المقبول فانه ليس في اقسام المقبول  
الصحيح وانما ستر كذا في الخبر عن ظاهر الاستعمال ان كل إطلاق فهو منه  
كقولهم في الصحيح انما جملة المشترك ثمانية عشر نوعاً ومنها ما يختص بالضعيف  
وهو ثمانية ثم ان جملة انواع الفرع ستة وعشرون ومع اصول ثلاثون  
نوعاً واذ لم يرد عليه وجه المخصص لم يرد الاستقراء في الحكم ان اداء اقسام اخر فخذ  
حاصلها في المقبول اسد وقوله في اقسام التلاتين اصولها الاربعة  
وفروعها التي تشارك فيها اصول الاربعة اعني الثمانية عشر والتي تخص بالضعيف  
اعني الثمانية وامر بجمع متبني وشرح ليصرحاً لها واحداً قال قد سرت والها  
المفترق في التبع عنها اربعة وباتي اقسام ترجع اليها الاول الصحيح  
وهو ما فصل اسد في المعصوم من قبل العدل الامامي مثله في جميع الطبقات  
وان اعترافه شذوذ وحق في هذا القسم بما اريد علمه وحاصل حديث قال فخذ  
بأنها لا بد المقطوع في امر مرتبة انفية فانه لا يبيح صحيح وان كان  
من جملة الصحيح وشتم قوله في المعصوم النبي والامامي وخرج من قبل العدل  
الحسن وقوله الامامي الموقوف وقوله في جميع الطبقات ما انفق فيه  
واحد بغير الوصف المذكور فانه ليسه بطريق ثمانية من الاصول والاصح

913

ثم قال في موضع آخر يشهد بذلك وأعلم من الحديث نفسه لا يخرج عنها  
 هذا الحديث الفن الزائد وإنما يظهر أعين البحث بخصوصه الكيفية في  
 موقول الأحاديث المقيدة والتأخر ليجازي بحيث فيما استوفى مدونها ثم قال  
 واستثنى الزائد لم يخل الحديث المقبول والمصحح والمضطرب والمزبد  
 فيه فاستبيح عنها في هذا العلم من نقلها بالمتن فقال بل يفتى الحديث  
 صفة من القوة والضعف وغيرها الأوصاف بحججها وأصولها والاعتماد  
 والضبط واليمان وعدمها كغير ذلك وبجمل الأسناد والأصناف إلا انقطاع  
 والأسانيد المضطرب وغيرها وتخصر الحديث عن ذلك في هذا العلم حديث  
 أوصاف وميزة بعضها بعض ويحجز إلى بيان أنواعه الصحة وأصنافها  
 والحسن والثقة والضعف وغيرها حتى نرى حديث صحيح أو حسن أو موثق  
 أو ضعيف ويحجز إلى بيان الحجج والوقوف للرواة فيقال فلان قدام  
 نقد أو منهم أو مجهول أو لا ريب أو محذور أو ليس بجليه ماسبقه الأنواع  
 وإذا نظرنا إلى أصل الظاهر المحمل نظر إلى كيفية أخذ وطرقه فالحقارة  
 والسماع والامارة والمنأولة وغيرها ويحجز الحديث إلى أسانيد الرواة المستفقة  
 والمقرقة فانساهم ويحجز ذلك ثم قال وهذا القدر من أسانيد المطالب  
 منها بما يخصه فمنها أربعة الأبواب الأولى في أقسام الحديث الثاني في  
 نقل روايته وترد الثاني في طرقه وتخلد وحله وكيفية روايته إلى  
 أسماء الرجال وطبقاتهم ثم أخذ يذكر في بيان الأبواب الأربعة أقول  
 ولما كنت ممنكر طريقة أصحابنا المتأخر في قسمهم الخبر إلى ماسبقه التأخر  
 الميرستعرف لأصحا الشافعية وأما ما ذكره الخزاز رأيت أن أدفعه في الثاني

عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في الذكر

کشفاء

وهو وان علي بن عتيق في الحج انما الشاهد في الذكرى بانما اتصلت واثبت الى  
المعصوم بعد الامام فان اتصاله بالعباد المذموم لا يبرهان كون جميع الطبقات  
يحاطون بالظن وان كان لا يبرهان انهم قالوا قدس وكتب بقوله وانما الحق  
شذوذ على خلاف الاصطلاح على العامة من تعريف الصحيح حيث اعتبروا  
سلامة من الشذوذ وقالوا في تعريفه انما اتصل سنده بمقل العبد الفاضل  
عن مثله ولم ينشئوا في تعريفه نقا وقد سري في هذه التعريف للعلماء  
تعريفهم باطلاق العبد لجميع فرق المسلمين فبقوله رواية المخالف العبد لما  
يلحقه لا فخذ الفرس اوسرى ما لم يقوى بدعيه على اصح اقوالهم وهذا هو  
كثر احدى منهم الصحيح وقوله احدى ايضا مضافا الى الاما التوازي في  
العامة من جهة ظهور الحق والبناء على ظاهر حال المسلم فالانصار والمسلمون  
عندنا صحيح عندهم مع سلامة ما في المناهي المذمومة واجتزوا باب السلامة  
الشذوذ دعا رواه الثقة مع مخالفة ما روي الناس فلا يكون صحيحا واذا  
العلمة ما فيه اسباب صفة واحدة استخرجها الماهر في الفن واما استناد  
في حديث الصحيح ذلك الاختلاف في مجرد الاطلاع والافتقار يقولون المختار  
الشاذ والمحال ونحو الانتباه وان يقال في الصحيح من العواض في تمام  
قدس وقد يطلق الصحيح عندنا على سلم الطريق مما ياتي في الامر وعلى ان  
الرواية ايضا العدل اماميا وان اعتبروا لا يبرهان بالطريق السلامة السلامة  
وقطع وهذا هو المختار يقولون كثيرا في الامر في الصحيح الامر في الصحيح



رواية المذاهب لانه رسالة وتدل وقع اعم في المقطوع كثيرا والمجمل فطافوا  
 الصحيح على ما كان من الطريق المذكور في غير ذلك امامية وانما استعملوا  
 اخر بعد ذلك حتى اطلقوا الصحيح على بعض الاحاديث عن علي بن ابي طالب صحة النسبة  
 اليه فقالوا لا يصححه فلان وجدنا ما يصححه من عماله وفي الخلاصة وعرضا  
 ان طريق القيمة لا معوية من ميسر والى عاين الاحاديث والى خالد بن  
 الاعلان في الصحيح مع ان الثلاثة الاولين لم ينسبوا اليهم بتوثيق ولا غير  
 والراجح في التوثيق وان ذكر في القسم كراوك وكذا نقلوا الامام علي الصحيح  
 ما يصحح اباان عن علي مع كونهم في هذا الطريق خارج عن توثيق الصحيح الذي  
 ذكره في التوثيق خصوصا في هذا الطريق فيكون الصحيح ما يقيد  
 فائدة الصحيح المشهور الصحيح اباان ومنه ما يرد منه وصف الصحيح دون  
 فائدة كما لا طريق في حقوق الاسرار والى القطع او الضعف او الجملية  
 من الاتصال الصحيح فينبغي التمسك به في غير ذلك فاما ما قاله في  
 قال قد ركن الشا في الحسن وهو ما اتصل سنن في المعصوم الامامي  
 من غير نص على الصحة من محفوظات جميع رواة طريقه او محفوظات بعضها  
 بان كان منهم واحد ام لم يرد في غير موثوق مع كون الباقي في الطريق رجال  
 الصحيح فينصف الطريق بالحسن لانه لو لم يرد في واحد من الباقي  
 من رجال الصحيح لما كان دونه فانبج بالمرتببة الدنيا لو كان في واحد  
 ضعيف فانه يكون خيرا او واحدا غير امي عن ذلك فانه يكون في الموثوق  
 فانه واجله

علا  
 في  
 طوط  
 ا  
 ١٢  
 X  
 في  
 في  
 في

الحسن  
 الحسن

والمجمل فيمنع احسن ما في الصحيح فينقل وهذا كله ورا على غير ذلك  
 في الصحيح كما شهد به جماعة في اباان ما رواه المذاهب عن علي بن ابي طالب  
 فانه لم يكن في طريقه واحد كذا وان كان الباقي ضعيفا فاضلا في غير ذلك  
 انه لم يقيد المذاهب بكونه اماميا مع انه لم يرد في غير ذلك في غير ذلك  
 الصحيح ما قيل في الامر فيكون الوصف المذكور في جميع مراتبه وفي بعضها بمعنى  
 كذا في رتبة منصف في بعض المراتب مع ان في بعض المراتب في بعض المراتب  
 مقطوعا او غير ذلك كما في الصحيح مع ان في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 ولعله منها اماميا ومحمد عليا وجملة من سلج العمل في ان الصحيح بطريق علي  
 الطريق ما ياتي في الامر في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 طريق القيمة من حيث شاع انهم لم يردوا في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 وشال طريق في الادس في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 واقفي وان كان في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 ان فائدة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 مقطوعا في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 الثقة وبقا الى العوي لقوة الظن بحجابه في توثيقه وهو ما دخل في طريقه  
 من رتبة الاحاديث على توثيقه مع في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 للامامية فان كان السبعة واحدا في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة  
 في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة في رتبة

الحسن  
 الحسن

الحسن  
 الحسن











الحديث المعلن

۱۴۴

الحسين المفرد

الحمد لله المديح

المشهور

الحديث الغريب

[illegible]

195

لا ستعرفه  
الحديث المصحف

العامي سنڌا  
للحبيب

الشاذم

المجلد  
الحادي عشر

[illegible]

الحديث المندرج  
من الأحاديث

١٦٦  
العدد المختلف

والمسوخ  
الناسخ

لفظاً  
الغريب  
للحديث

هو من فيون الرواية و سبع عشرها المبدع خرج الاحاديث المدة  
ومعناه والزيادة تقع المثلث بأن ويؤيد كلمة لأن تنص معنى الاستفاد  
من غيره وفي الاسناد بأن ويؤيد بعضهم باسناد ثلاثة حالات مست  
ثلاثة ويؤيد المبدع باعت تخط المرجع الثلاثة وذكر لزيادة الكل أن  
معرفة بها لجميع و سبع عشر ها الخلاف و ان يوجد مديان مختلفان  
متصلان في المعنى ظاهر فقد يؤيد لان الاختلاف فدق مع الجميع فان يكون  
الاختلاف ظاهر لخاصة و لا يؤيد في ظاهر باطنا وعلى المعنى فالاختلاف  
ظاهر المتفق لم يوجد الحرف الاختلاف فصل الجميع بها حيث يتم الجميع  
ولو يوجد بعيد ويجب تخصيص العالم بها واقتض مطلق واحد علا ظا ف  
ظاهر والأرجح لها الحجج الفرقة في علم الاصول في صفة المراد و الرواية  
والدقة وعز ذلك هو سادس عشر ها الناسخ والمسوخ فان يخرج لواحدة ما  
ينسخ بعضها بعضا كالقرآن فلا يؤيد ادعاء في فهم في عسا لو والثاني ما  
يفصل المراد ليس في عسا في اغنية مطلوب معرفة المراد البي بصل عليه الاله  
او نقل الحجج او التاريخ فان المتأخر منها يكون ناسخا للمقدم او الاصح  
لا ينسخ بنفسه واغاي د على النسخ في سابع عشر ها الفرق لنفا واحد بين  
على المراد المطلوب منها او اسنادا وقد تقدم و يؤيد ما يتم لغة على المطلوب  
بعيد في العمل لعلنا استعماله الناسخ في المراد و يؤيد في علم الحديث موجب ان  
تثبت في ناسة تثبت لنا في اللغة ولم يتم معاني الافاظ الغريبة وقد ما  
ظهر معنى فليس لله او المقصود عظم ما المراد و قد نصف فمن جماعة

۱۶۷

الحديث المقبول

مهم الخالص  
إلى الموقوف  
الحديث

منه  
والعلماء وتأنى فيها المعبود وهو الحديث الذي يقوله بالمعقول والاعمال  
من غير التفتان إلى الصحة وعدمها وهذا الاعتبار دخل هذا النوع في القسم  
المشترك الصحيح وغيره وقد جعل في أنواع الضعف لأن الصحيح مقبول  
الأدلة من خلاف الضعف فأنتم بالمعقول غيره وما خرج القسم الأول من  
شبه الحسن والموقوف عند ذلك لا يعارض مطلقاً فقد يعارض بالمعقول منها حيث  
من الضعف بطريق أول فبكونه من القسم العام وإن أشبه الضعف الصحيح  
أدليس قسم ثالث والمعقول الحديث عن حذيفة في حال المتخاض صريحاً أحياناً  
وأحياناً بالرجوع إلى الحديث وقد ذكره فيهم وعرفوا أحكامهم وإنما رسموا  
بالمعقول لأن شرطه فيهم صحيح ودأبهم في الحديث وفي الضعف أن يعرض حذيفة  
ليرصد الإخبار فيبجروا ولا يوردوا بل كنزهم عند من لا يثقون في قوة  
في مجاله وإن كانوا أراهموه ومع ما نرى في هذا الأسناد قد قيل الإخبار  
وعلموا بمصونه بل جعلوا علمه التقوى واستنبطوا منه شرطاً فكلوا وسموا  
مقبولاً ومثله في الضعف إلهاد في اللغة كثره ثم الأقسام الثمانية  
المشتركة الأقسام الثمانية الصحيح والموقوف والمعقول وأما القسم الثاني  
الذي يتخرج من الأقسام الجردية الضعف فثمانية أقسام أولها  
الموقوف وهو قسمان مطلق ومقيّد فإن أخذ مطلقاً فهو ما روي عن صاحب  
في غير الأقسام من قول أو فعل أو غيرهما متصلاً بالكان من سنة أم منقطعاً  
وقد يطلق في غير الأصل المصنوع مقيداً وهذا هو القسم الثاني من مثله  
وقد فلا على ذلك أن كان الموقوف عليه غير صاحب وقد يطلق على















مواقفها والاعتماد يكون التفاتنا اليها فلا ندرجها في اعتبارنا نظرا  
ويكون عليها ثانيا ان الضبط شرط في قبول خبر الواحد فلا وجه لعدم التعميم في  
التعريف وقد ذكره العلامة في تعريفهم وسيأتي حكايته ولو ادري عما يكلام  
في اوصاف الراوي تبس على المقتضي لئلا يتركه فانما ذكر وصف الضبط قال  
وفي الحقيقة اعتبار العدل لا يقع عن هذا لأن العدل لا يجاوز رواية ما ليس  
بمضمون على الوجه المعروف في الرواية والوجه في العادة يعني عادة القوم  
حينئذ لا يترتب من ذكر الضبط شرط في قبول الخبر وفي هذا الكلام نظر  
ظاهر فإن منع العمل بالمرجع الجواز الذي ذكره لا يرتب في باب المطالبات  
الضبط الا من من هذا المقصود بالسلب من غلبة السهو والغفلة المتو  
لوقوع الخلل على سبيل تحقيق الاصول وهو فلا بد من ذكره غاية الامر  
ان العلة من منه تفاوت النظر في الرواية والرواية فيما يعبر في الرواية  
من التنازل قليل بالنسبة الى ما يعبر في الرواية من الحفظ كما هو واقع ويتبع  
الكلام على الزيادة الواقعة على الخبر المتعارف ان قوله وان اعتبره شذوذ  
ذكر في الشرح ان شبهة بغير المخالفة لا اصطلاح على العامة حيث اعتبره والى  
سلامة المشذوذ وقالوا في تعريفه انما انما انما ينقل العمل (المراد  
الضابط عن مثله ولم يشره في شذوذه وعلته واما السلامة في الشذوذ  
رواية الثقة مخالفا لرواية الناس فلا يكون من العلة عما فيه شبهة  
قادمة تحتها المذهب في الفرق كالمراد انما ظاهر الانصاف لا يشترى الموقفة  
بها

١٨٠

٢٤١

بها لحد القطع بغيره من مفادة غير ان يغلبها الظن او يوجب التردد والشك  
قالوا سبحانه الوضوح في هذا الصحيح ذكره الخلال في مجرد الاصطلاح والافادة  
يضاهون الخبر الشاذ والمحال ونحوه لا يغلبهما وان دخل في الصحيح فانه  
يخرج من العمل بالمرجع ما يقع من صحة الخبر على تقدير كونها  
الصحة لولا ذلك وعبر عن شرط في تعريف الصحيح للمصلحة في العلة واما  
احكامنا فلا يشترطها المصلحة منها وهي بعد ان ينقسم الصحيح الى العمل به  
في العمل كإيراد الصحيح الشاذ وانفق في هذا الباب نوع توهم فيمكن  
الشاذ من جهة ما اشتركت فيه اقسام الحديث لا يعتد من الاوصاف والمحال  
عندما انقضى لضعف ثم ان ذكر المصطلح انضمام العمل في المصطلح  
ولو يعرض لبيان حال الاضطرار في قضية المنع من الصحة بالتحريم وبعد ان  
على عدم مانعة العلة يحصل الشذوذ في استفادة مانعة الاضطرار في مجرد  
ذكر المصطلح في تعداد المخصص الضعيف فيحتمل ان يريد من الضعيف ما اراده  
من العمل ويوعدم القبول وقد وقع في أثناء كلامه المتصرح بهذا الحكم حيث  
ان الاضطرار مانع من العمل بمضمون الحديث ولا ينافي استعار بمصانها  
المحال وذكره في حلة هذا البحث ان الاضطرار شرط في رواية الراوي  
المختلفة وفيها من موجبات الترجيح لاحد على الآخر وظاهر هذا  
الكلام يعطى عدم المانع من الصحة ايضا لجهة لا ارادة الصحة المنهية  
للاجل الاضطرار بالنظر الى ما يقع منه الشذوذ فانهم ليسوا على نفي هذا

١٨١







1 Af

٦ واقف لي

140

944

189

المختار في مسدد كرم  
بان القدماء لا علم لهم  
باصطلاح المتأخر







المنهج  
شهادة من قدس  
هذا هو طالع القدماء

١٩٤  
ما يصح

شيخنا العلامة جمال الدين الحسين المطهر الحلي رحمه الله بعد ان  
اعلمنا ان مقامهم في بيان اصول الفقه والاعتقاد منصوصون  
من قبل بعض المشايخ كالمصنفين في بعض النسخ من الامم  
لا يرون انهم قد يتفقون بصدق بل يصنفون بعض الاحكام  
التي في سندهم بغير تدوين او نقل او تواتر وسيصححنا في الامم  
فيما اجمعوا على تصحيحهم وفيما اختلفوا في العالم قد راسوا في  
حيث قاله في مسيلطهم في امام الجماعة في حديثه عليه السلام  
وفي ملك الامة حيث قال ان طرأ الصدوق اليك من الامم الا انك  
وان كان في خطه بياض ان في سندك في الكتابين في اجماع العصابة  
لتصح ما يصح منها وقد جرى في شيخنا الشهيد طارئة عليه هذا المسوال  
ايضا كما وصفه في بحث الفقه في الشريعة الحسيني في غير واحد  
بالصحة وامثال ذلك في كلامه كثيرا فلا تغفل له في اوردته في موقع  
اخر في الكتاب المذكور بصرح المعنى حال حال الراي وفي الاداء لاف  
التحليل في محل الحديث طفلا او غير ما في اوقاسات تارة في علم الراي  
عنه هل وقعت قبل التوبة او بعدها هل تقبل حق نظرنا وفي غيرها بعد  
التوبة فان قال ان كذا في الرواية على اسباط الحسين واسرار وغيرها  
كانوا اولاد غير الامامية تواتروا في جملة المجلد والامام فيهم دون  
عليه حديثهم ويتفقون بهم في غير ذلك منهم ويرتفع الامامية الذين

١٩٥

له في الرواية الحق من ارجح الرواية عنهم غير مضبوطا يعلم انه كان بعد  
الرجوع الى الحق او قبله بل بعض الرواية ما قلنا من اجماع الفاضل  
من الوقوف وكانوا في يد المتصنفين ولم يقدروا جوهر الحق  
في وقت من اوقات اصلها وانما يعقدون عليهم ويقبلون احاديثهم  
كما في واحد من كتب علي بن محمد بن باقر وقالوا في الصحيح الرواية ثبت محمد  
عليه السلام في رواية في المعتبر في رواية في المعتبر عن الصادق  
عليه السلام انه قال انما كان في زمن الكاظم عليه السلام فلا يقدح فيما  
وقد حكم العلامة في المتن في صحة حديثه في غير واحد وهو في التلا  
من رؤسا الواقفية في كتب المتقدمين من تصحيح كتابنا في الواقفية  
في السير والجمع والتعديل ان صاحبنا الامامية في غير الله كان اجتهادهم  
عن صاحب الطائفة من كان الشيعة على الحق والافرا امامية بعض الامم عليهم  
في اقصا المذهب وكانوا في حيز من غير مجازاتهم والتميم فضلنا في اخذ  
الحديث عنهم بل كان نظارهم بالعدالة لهم اشد من نظارهم بها  
للعمامة فانهم كانوا في اصول الجماعة وبجبالهم فيهم وينقلون  
عنهم ويظهر في العلم منهم خوفهم من ان يحكموا في الامم  
واما هؤلاء المخدوعون فلم يدر ان صاحبنا ضرورة داعية الى ان يملكونهم  
ذلك الموالاة في الواقفية فان الامامية كانوا في افضان الاجتهاد  
والتباعد عنهم حتى انهم كانوا في سبيلهم بالمطهر في الكلا التي اصلها

١٩٦

المطهر في علمهم لم يزلوا يفتون عنهم عن مخالطة ومجالستهم وياخذونهم  
بالدعاء عليهم في الصلوة ويقولون انهم كفار كون زنادقة وانهم شر  
من المنافقين في غير الظاهر ومجالستهم ممنوع من غيرهم وكسب احاديثهم  
ممنوع من كل منظر في تصحيح كتاب الكافي وغيره فاذا قيل ان صاحبنا  
المتأخرون ومنهم رواية في اهاجر في كتابنا في صاحبنا اعز هؤلاء  
ويقولون عليها ومالوا اليها وقالوا بصحتها لا بد من استنباطه على وجه  
صحيح لا يطرأ في سابقه اليهم ولا لئلا يزل الجدل في الفقه الراي عن هبل  
حاله كان يكون سماعه من قبله من غير الحق وقوله بالوقف وبعد يتوجه  
الى الحق وان النقل اما وقع في اصل الذي الفقه واستمر عند نقله قبل الو  
او في كتابه الذي الفقه بعد الوقف ولكنه اخذ في الكتاب عشت شيوخ  
اصحابنا الذين عليهم الاعتماد في كل المطهر في فائدة وان كان استند  
الواقفية عن الامامية لان الشيخ شهد له في الفهرست بانه روي  
كتبه عن الرجال المتوفون بهم وروايتهم لا غير ذلك في الحاشية في المطاهر  
ان يقول الحق طارئة في رواية في المجلد في نسخة في نسخة في نسخة  
عليه ما هو الظاهر في كونها من قوله عن اصله وقيل في نسخة في نسخة في نسخة  
في اصحابنا الاصول في رواية في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
وقع في زمان الصادق عليه السلام في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة  
كان في اصحابنا الاصول في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة

الحاشية

١٩٧

اثباته في اصولهم كماله في بعض النسخ لبعضه او كماله في الامم في  
الشهور في الامم والامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
من كتابه في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
في نسخة في رسالة في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
احاديثنا الامامية في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
في نسخة في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
كتب الخاصة في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
الصحاح الستة للامامة في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
يا واحد وواحد وواحد في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
كان جمع زعماء في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
عليهم في اسما في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
شكر الله عليهم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
عليه في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
المقتلة باصحابنا في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
اما الكافي في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم  
اسم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم في حق الامم

١٢٠ الاسلام



وعشر وثلاثمائة والجلالة شانه عدة جماعة من علماء العامة كابن القيم  
 في كتاب جامع الاصول في المجلد من مله الامامية على اسرار الملة الثالثة  
 بعد ما ذكر ان سيدنا واما ابا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام في المجلد  
 لذلك المله على اسرار الملة الثالثة واما كتابها في المجلد الفقه  
 في المجلد في حجة الاسلام في جعفر في علي بن ابي طالب في المجلد  
 ولطائف في مؤلفات اخرى سواء في الملة في كتاب في المجلد في  
 وثمانية وثلاثمائة واما المله في الاستبصار في المجلد في الطائفة  
 في جعفر في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 في التفسير في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 بالمشهد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 الثلاثة في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 الناحية في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 المشتهر في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 في انوارهم في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 الاربع في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 امهات الاحكام الفقهية واليهات في المجلد في المجلد في المجلد في  
 في توضيح مبادئها وتحقيق معانيها في المجلد في المجلد في المجلد في

وشرح المتن ولون بيد غير قصيرة ثم قال في المجلد في المجلد في المجلد في  
 في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 سلسلة في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 جماعة في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 انهم في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 باجمها في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 او في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 والمطوية في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 خاص في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 شاذ في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 او في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 كذا في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 وقد يطلق في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 انقطاع او اعضاء في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 الثقة في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في  
 احيانا في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في المجلد في

بمنفسه



ثمة لا يلازم ولا يترتب الا على ثمة ثم قال فيها ايضا قد روي فصل في المتواتر  
 مقطوع والمنازع مكابر وفي الاحاد الصحيح مطلق وقد علم بها المتأخر  
 وروى بالمرضى وابن زهره وابن البراء وابن اديسر والكثير ما يروى عنهم  
 وصحاح البحث من الجانبين وسيعر وتعلم كلام المتأخر عندنا ما اقرت على  
 ان غير المتواتر ان اعتضد بقية الحق بالمتواتر في اجماع العلم وجوب العمل  
 والا فليس جبر لحد ويجوز العمل بتارة وتنبه اخرى على تفصيل ذكره في  
 الاستبصار وطعنه في التنبه في بعض الاحاديث بانها احاد احدى على  
 ذلك فتنبه بعض المتأخر على بان احاديث في التهذيب احاد لا وحده  
 ولكن ان الصحيح عند بعض بشرط انجازها باشتهار على الاحاديث ضعفا  
 اخرى على الموثوق وغيره او قد روي العمل بالضعاف بالسنن وان اشدها  
 ولم يجز ولا يراى بان اشارة احاد الاحكام الخفية بما من حال مخالفا  
 ثبت في محله مشهور والعامة مضطرون في النقص عزله واما نحن  
 الخاصة فالعمل عندنا ليس بحال في الحقيقة بل بحسنة من سمع في التواتر  
 وهي مما تفرغ نابر وايته وقد بطن الكلام فيها في شرح الحديث المتأخر  
 والالتفات في كتاب الاربعين ثم قال فيها ايضا قد روي فصل قد روي  
تقديم الاحاديث على اقسام اخرى كقصة العامة احاديثهم في دراياتهم حد  
النقل بالعلم حيث قال الحديث ان اسما على علمه خفية في قمته او  
سند فغلا وان اخذت بكلام الراوي فدرج او منهم من لم يسمع منه  
 او

٣٠٠

نسخة  
 من  
 كتاب  
 التمهيد  
 في  
 معرفة  
 الرجال  
 من  
 كتاب  
 التمهيد  
 في  
 معرفة  
 الرجال  
 من  
 كتاب  
 التمهيد  
 في  
 معرفة  
 الرجال

او تعدد شجرة بايراد ما لم يشتهر من القابضة لا في الحديث او يدرك الاداة  
فصل في السند يغير سبوا او لا يروى او لا يكاد فيقولون فصل في السند  
السند والمتمم فصل في السند والمتمم فصل في السند والمتمم  
 المستوف والمعتزف وخطا فقط هو المؤمل والمعتزف او في السند  
 ولا يروى مؤلفان هو المتشبه به وان وافق المؤمل عند السند او في السند  
 على الشيخ فزوايته الاقران او تقدم عليه لحد ما في زوايته لا كابر في الا  
 ثم قال ايضا قد روي فصل في السند والمتمم فصل في السند والمتمم  
 واحد عندنا عند الاكثر ولو اجمع الجاهل والمعد في المستوف تقدم الجاهل  
 ولو في المعقول على ما في غلبة النظر كما لا شك عندنا او رعا او عارضا  
 والفاظ البقية لا تفتد حجة عاين وما ادى مؤداها اما متقن  
 صدوق كور مستقيم لحد قريب الامر بخود ذلك فيقيد الملمح  
 المطلق والفاظ اخرى ضعيف مضطرب غال مرتفع القوا منهم ليس  
 ينبغي لزوم وضاع وما شاكلها دون يروي في الضعفا لا يبالى في الحد  
 يعيد الى السبل واما نحو نوع حديثه ويذكر ليس في الحديث واما حال  
 ذلك فيكون جرحا تاما ورواية من الضعيف ليس في الحديث واما حال  
 لا يقتصر على تعلم او يطرصل لحد وقت الاداء اما وقت العمل او  
 ايضا فيها قد روي كما قال العامة في بيان حجة تعد احاديثهم عن مشايخنا  
فصل في احاد الحديث سبعة اولها السماع من الراوي  
 او

٢ بعض

٢٠١

٧ فلام

٧ فيها



بمعين

بمؤلف

وهو اعلا بان يقول المصنف في حق فلانا او حشرنا او اخبرنا او سبنا اننا  
 القارة عليه ليسي العذر وشروط حفظ الشيخ او كونه المصلح بيد من  
 فيقول اننا عليه فاقترده ويجوز احدى تلك العبارات مقيدة بقوله  
 عيانا او مطلقا عيانا وفي غير الاول والثالث وفي حكم القارة عليه السماع  
 حال قارة الغير فيقول في حق فلانا اسم فاقترده باحدى تلك العبارات  
 والخلاف في اطلاقها وتقييدها بالخوف الثالث الاحاق والمؤلف فيقول  
 ويجوز ان كانت مكتوبة وغير المكتوبة او المعتبر او الغير المعتبر  
 واول هذه الاربع اعلاها بل منع بعضهم ما عداها ويقول احادي  
 رهاية كذا واحد من تلك العبارات مقيدة بالاجارة على قول الرابع  
 المناولة بان يناوله الشيخ اصلا او يقولها سماعا مقيدة على من دون  
 اجرة ويحذف وفيها خلاف وقبولها غير بعيد مع قيام القرينة على قصد  
 الاجارة فيقول بعد تناوله وما اشبه ذلك اما المقترنة بها لفظ  
 فهو اعلا النواع الخمسة الكتابية بان يقرب له من رتبة بخطه او يامر بها  
 له فيقول كتابي او حشرنا مكتوبة على قول السادس الاعلام بان يعلم  
 بان هيئته ويرفق على من دون مناولة ولا اجارة والكلام في هذا وساقته  
 كالمناولة فيقول العيانا ويحذف السابع الجادة بان يجد المؤرخ مكتوبا من  
 غير اتصال على احد النسخ السابقة مكتوبة فيقول وهذا بخط فلان  
 او في كتابي او في كتاب فلان وفي العارضا قولان اما الرواية فلا  
 ما اردنا نقله من الرواية عن البهاجي وهو كسر وهو يحكي الجميع ما نقله المؤرخون

في احادية اصحاب العصمة وما اضافوه اليها من الاختراعات والفتن ٥٥٥  
**الفصل الرابع** كلام افضل المبتدئين وخاتمة المحققين  
 ارغب العلماء في الاخر الذي افر باجتهاده كل من عاصره  
 وناظمه **بخلاف** الشيخ عبد النبي بن عبد الجبار بن وقدة  
 عليه انا صغير كانية الصوفى كذا ولد قال في شرحه وكذا  
 الاصول قد مر شرح الاشاد وقد مر من تعويده الى اقل السابعة  
 قد عرفت انما مكلون بالحكم الشرعية ولا ريب ان هذه كل واحدة من  
 شرعا ثابتة في نفس وليست حكمنا بقا لفظ المجتهد كما تقول المصنوعة وع  
 فالمطلوب التكليف اصابت في الحكم الذي في نفس الامر مقتضى ذلك انه  
 لا يجحد اخذ من عدة الخلف الامع العلم بها وتوיד ذلك طواها  
 الا كما كقولهم ولا تغف ما ليس له علم وقوله ان يتبعون الا الظن  
 ان الظن لا يفتقر الى شيء ان تقولوا على الله لا تعلمون كبر مقتضا  
 ان تقولوا على الله لا تعلمون فمن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم المفلكون  
 وموضع اخر فاولئك هم المفلكون فاولئك هم المفلكون فاولئك هم المفلكون  
 في الظن من اخر في علم الله كذا باليض الناس بغير علم ومقتضى هذا كله  
 استلحق العلم بالظن في شيء من الاحكام مطلقا وان امكن حمل بعض

٢ وغيره المقدام

الامر



لم يأت على إرادة الاعتقاد لكن لما كان وجود القطع على خبريات  
 الأحكام الشرعية معتدلاً أو معتقداً وكلاهما متفقان العقل والنقل الكيف  
 الشارع يحصل الظن في كبرها وأقلها مقام العلم بها وذلك شهادة  
 الشاهد والجماع بالظواهر كالعامة والمطلق ومعلوم الشرط والموافقة  
 وماد على البراءة وإما ذلك لا يفي إذا ثبت أنه كلفون في الحكم المعين  
 في نفس الأمر وجب على استصحابه نصيبه قطع فيه ذلك الاستصحاب  
 تكليفه لا يطاق لأننا نقول لا في الجواب والمطلب لو كلفنا العلم بالاعتقاد  
 في نفس الأمر وذلك غير ثابت محض ذلك امتناع عقلاً ولا شرعاً أن ينص  
 تعالى على ذلك الحكم إما من محض الظن بثبوت المدعى ولا يرتبط بها إيجاباً  
 عقلياً عقلياً أو كلفها بطلانها بقدر المخالفة في وجهها أصلاً وقد  
 أخطأ ولا يتم عليه لأنه غير كلف بأصنافها الخفاء وتعميقها وكثرة اختلاف  
 الأنظار والأحكام فيها تعدم لا يجوز الاعتقاد على كل ظن يتساق إلى اليأس  
 أو يقع في الخيال بل المعبر في إفلاحة الأحكام أما العلم والظن الذي يرد  
 على اعتبار دليل عقلي أو نقلي كما هو هذا فالجماع من المعبر المراد  
 بالعلم من الآيات هو الاعتقاد المستفاد من سنة سواء كان قطعاً أو ظناً  
 واستصحابه هذا المعنى شائع والمراد بالسند ما يدل على كونه مستنداً  
 فإن قلت إذا جاز العلم بالظن في تلك المواضع فلم لا يجوز العلم به مطلقاً  
 مع مشاوي الظنون والإلزام والترجيح بالمرجع قلت المرجح فيما

في العلم بالظن  
 في العلم بالظن  
 في العلم بالظن

ذكرنا وقيام الدليل على العلم به دون باقي الظنون التي لا يرد لها دليل  
 جواز العلم بها فإن قلت يلزم من ذلك كبر الأحكام عن الأدلة مع كونها  
 مكلفين بها غير ما ذكره قلت لأنهم لم يخلوا منه فإني الآيات  
 وأخبار الثقات وأدلة العقل والأطراف والعمومات وما أشبه ذلك مما دل  
 الدليل على اعتبار مستند خبراً واستنباط الأحكام منها لا يكاد يبلغ  
 حد إذا عرفت فليعلم أن المراد بالدلالة التي هي مناط الأحكام الشرعية  
 تشمل الأمازات وهي عندنا أربعة الكتاب والسنة اعني طائفة المعصوم  
 أصالة ونبوية والجماع وأدلة العقل والسنة تنقسم إلى قولية  
 وفعلية ونقير منهن قولية الأولى والثانية الكتاب والسنة  
 مقامات فذكر في المقام الأول من الكتاب والسنة ثم قال المقام  
 الثاني فالجماعة الكتابيون لا يقطعون السند فلا يثبت بحج الإجماع  
 لقوامه الداعي على نقله وفيه نقار وأما السنة فمنها ما هو فطري السند  
 وهو المتواتر والمراد به ما أفاد بنفسه العلم بصحته والأحاد بخلافه  
 والمتواتر من الروايات يفيدان العلم بحجتها مع قطعية دلالتها  
 وكذا الثاني إجماعاً مع احتفاظه بالقرائن المعينة له وهو الضابط  
 والعلم الحاصل به وبالمتواتر عاردين فيافية الأحكام العقلية وتحلفه  
 في بعض المواضع لعدم استجماع الشرايط وما عدا ما ذكر لا يفيد إلا











ينافي اثباتها بقول خبر الواحد ما ذكره في بعض المقاصد لا  
 يقتضي في سائر ما هو لها من كان العام المخصوص في حجة في الباقي عند المحققين  
 فان قلنا الآية انما تدل على قبول الخبر الواحد في الاشياء التي لا يقينية الثقة  
 الاشارة في الفتوى لا يدل على قبول خبره في قبول الفتوى في الخبر  
 متفق عليه فلما اريب ان هذا الاشارة في الفتوى وان قلنا لظاهر  
 الثقة لا انه يجوز تخصيص الاشارة بها والقوم المندرجين بالمعنى  
 والاصل عدمها بخلاف علمها بما يعنى الرواية فانه لا يوجب في اختصاص  
 لا شفع المحققين بها والعامة في كل من المواضع وانما الثقة لجهة التفتت  
 والتعلم فشمس الفتوى وغيره لا الثقة بالمعنى الذي في قوله اصول  
 لم يثبت في زمن الرسول صلى الله عليه واله فلا يحمل خطاب الشارع عليه كما  
 مرت الاشارة اليه في الاخبار المعبره فانه على اراة المجمع العام في هذه الآية  
 الثاني ما تقرر في معنى الصحابة والتابعين كانوا سيدلون بخبر الواحد ويعملون  
 به في القواعد المختلفة التي لا كاد خصي وقد تكرر ذلك مرة بعد اخرى في  
 واذاع بينهم ولم يندك عليهم بعد من الامم المعصومين في خبر الاخبار ولو  
 من الاول او قد عدها كان على اربعة اصحابنا الذين علمهم ولقد واعنهم  
 بالحكام وقاربوا عصرهم فانه قد علم من عالم الاستفالة رواية اخبار الاحا  
 وند في منها والاعتناء بحال الرواية والتخصيص على حال الفتوى والمردود في الثقة  
 والمجوع وانهم اذا اختلفوا في الخبر وانما في سند وسالوا الامام في الشا

انهم

خبر لا

لوفيهما من الخبر عند اقرارهم على ما يربو وقد استمر ذلك بينهم في كل  
 من الاعصار في جميع المعاول ومن امام بعد امام ولم يتغل على احد منهم  
 انكار ذلك ولا المصير للخالفة لان خبرها لا يوجب ولا ذكرهم قول اضاف  
 مع كثرة الروايات عنهم في قبول الاحكام وبيان احوال ملأ هذا الاسلام من  
 في كثير من الاخبار بقول الاخبار الاحاديث وفيما لم يعلم ان كثرة الرواية في  
 الاجتهاد ولم يبق عنهم عليهم السلام في الرواية في نقل ما سمعته منهم في غير ذلك  
 منعوا عن عمل الغير بها وصرحوا بوقف على الاحتياط بالقرائن والامارات  
 او بلوغه الى الحد للتواتر لا سيما مع تدبر العمل وتكرار الخبر والمحتاج  
 ولقد تكرر في الاخبار المنقولة عن النبي صلى الله عليه واله لا يسار غير كونها في الاخبار  
 تدبر جوابها ولم يبق اليهم انهم ردوا خبر الآية ولا يثبت ما يوجب  
 العلم العادي في تمامه كالمقول المصريح ولو وقع انكار الثقة لتوفر الدوافع  
 مع مظهر عدم الموانع كما تكرر في انكار على العالمين بالعباس والاعخذ  
 بالراي يجب تصير معلوما من الضرورة واستمر الى هذا الآن والى ما ذكرناه  
 من الاستدلال او في العائمة في النهاية حيث قال ان الاخبار من الامامة  
 لم يعلو في اصول الدين وعما لا يعلم اخبار الاحاد للرواية في الامامة  
 عليهم السلام والاصول منهم كل ما جعفر الطوسي وغيره انفقوا على قبول خبر الواحد  
 ولم يندن سوا الخبر وانما بعد شبهة حصلت لهم ولما نقل المحقق في

ظ  
خبر كونه احاداً



في الحق الشيخ الطوسي وانتهى هذا الطريق في الاحتجاج وان قد  
 الاصحاب ومنهم من اذا طوبى اصبحت ما افق بالمفق منهم على المتفق  
 من اصول المعقولة قالوا هذه سيجتهد من زعم النبي صلى الله عليه وآله  
 الا على علمهم فلو ان العلم بهذه الاخبار جاز لا يمتنع وتبر فامس كما  
 تبرأ من العلم بالقياس وقالوا الاستصحاب نحو العلم بغير الواحد  
 على شرط وعندها الخبر الذي لا معارضة له من الاخبار قالوا ذلك يجب  
 العلم ولا من الباطل الذي على الجملة في النقل الا ان يعرف فتوافقه  
 في كماله العلم به ولا يري ان هذا صريح في دعوى الجماع المنقول  
 وكان له يفتي في الفقه السيد وغيره يثبتهم واقول العلم بما ذكرنا من  
 المتفرع يندفع ما يقال لانهم علموا هذه الاخبار بحجة بل يكون ما يحقق  
 مفيد العلم وما لو لم يكن العلم من الاكاد للفقهاء والاصطلاح او لتعمير  
 القوان وما شاكله العلم الثالث العلم بيقين دفع ضرر مطلق ودفع  
 الضرر المطلق واجمع الامكان بالضرورة وبما ذكرنا اذا اخبر العبد  
 عن المعصية انه امر بذلك ونحو ذلك او نحو ذلك او فادطر صدق واستقام  
 على مصلحة ولا ريب انه يتم الظن باستحقاق العقاب على المخالفة وذلك  
 ضرر على دفعه بالعلم بالخير لا يتم كون ظن صدق والخير مظنة الضرر  
 وانما يكون كذلك لوله يعلم بوضوح نصب القاطع في الشارع على المكلف  
 بالامام العلم بذلك كايدي علم الضرر واستابع فلا يحصل الا من الضرر  
 المذكور لانا نقول وهو نصب القاطع غير ثابت ولا يدعي عليه دليل  
 اما

٢. للعلم

٧. الم

اما العقل فظاهر لما مر من كون غير ما مر من العلم بالظن وقد اعترض به القدر  
 وجملة واما الشرع فليس له ايات المذكورة وقد علم انها مخصصة  
 وما ذكرناه من الادلة الدالة على العلم بغير الواحد مصلحة للخصيص اذ هي  
 وان لم نقدر العلم القطعي فلا اضر من اولادها الظن الذي عجزا ما افادته تلك  
 الايات والعلم بما يقرى الظن وليس لما تعلم الا ان من منقوض من وانه القاطع  
 بل الكافر لم يحصل للظن بغيره وهو غير مقبول اتفاقا فان قيل بان من لا يمتنع  
 الخارجة بدليله وهو الجماع المذكور ولم يحصل لنا ظن الضرر بخلافه خبره  
 بل نحن آمنون منه بل ربما يدعي الضرر بقوله خبره فلا يكون في الجملة العلم  
 فلا يخلف ولا اختلاف وذلك واضع عليه انه لا بعد التزام ذلك كما يحكي  
 فان قلت الدليل مقلوب على العلم لانه كما جاز انما العلم على مصلحة لا يكون  
 الضرر بغيره فانما يجب قبوله كذلك بخبره استماله على مصلحة لا  
 يؤمن الضرر بغيره الجواز كدبر قلنا جواز استماله على المعصية المذكورة  
 افعال هو فهم اذ هو مقابل للظن فلا يحكم العقل بوجوب دفع الرام لا  
 سبب الخبير بغيره بخلاف احد الطريق ولا يجوز العلم بالمرجوع خاصة  
 ولا بهما مع التناقض لهما ولا ان كانا في الضرر في بعض الاحيان فتعبر العمل  
 بالراجح والمطهر اذ ثبت هذا فيجب العمل به بالصحيح من الاحاد  
 قطعا واما ما عدا فحجة من رد ما مطلقا كون النسوة على التنبه كادت

٧ بان الدليل العقلي لا  
 يحفظانه ولا بد من خبر  
 التخصيص لكونه منقوضا  
 للنسبة فلا يخلف ولا  
 يخلف لانا نقول لما  
 اسقط الشارع عن العلم  
 بالظن كما حصل في اخباره  
 مناشئة كما دلل عليه  
 الامة والجماع المذكور  
 ص



عليه لا ينفك عن العلم بانتهائيه وما يقوم مقامه شرعا هو العلم انتفاء  
 التفتت لا ريب في اشتراك الاقسام الثلاثة في عدم العلم المذكور وفي نظر  
 اذا لا ينفك عن خبر في ذلك مع احتمالها وجوها اخرى كما يدل عليه سبب  
 النزول ومنها طائفة الادلة السابقة الدالة على قبولها من اولاد نوة  
 الطر فيمدور حان صدق وقوله في العلمانية بذكر الهندية وغيره  
 والاية غير صالحة لتخصيص الادلة المذكورة لما فيها من الاجمال والاحتمال  
 مع رجحان الطر في الادلة عليها وانما ايضا في ذكر وجه العلم  
 مطلقا من الشرط المذكور قوة الطر بصدق الرواية معه وان ضعف الطر  
 كما يعلم من الرواية الاسلامية باخبار اهلها ونقل المحقق في علم الصفة  
 المتوجه الشيخ لا انفاء بكون الرواية ثقة نحو الرواية في الرواية وان كان  
 فاسقا بجملة واحدة على الطائفة على اخبار جماعة هذه صفتهم قال في خبر  
 هذه الدعوى ونظاير يملها ولو سلمنا ما لا يتصور نفي الموضع التي عملت فيها  
 باخبار خاصة ولم يخرج التعدي في العلم لا غيرها ودعوى التواتر في الكذب  
 مع ظهور الفسوق مستبعد انتهى وقال في موضع اخر من الكتاب المذكور وقد اجماع  
 الشيخ العلم بخبر المعصية وخبرها عنهم بشرط ان لا يكون منهم بالادلة المحققا  
 بان الطائفة علمت بخبرها من يدعيهم جماعة وعمل لا يحتمل وعمل علي  
 وبما رواه بنو افضال والطحاوي في اخبار عنه باننا لعلم الى الان ان  
 الطائفة علمت باخبار هؤلاء وقال في المعبر في طائفة الشيعة في العلم بخبر  
 الواحد

٧ ص ٢

لا ينفك عن العلم بمتناول  
الطر في الصفة

لا يكون

الواحد في انفرادها والكل خبر وما تطلق لما تحته من التناقض وانقص  
 عن هذا الاثر اطلاقا لكل سليم السند بعينه وما علم ان الكاذب قد يلحق  
 والفاقد قد يصدر في ذلك شبهة ان لا يطعن في علماء الشيعة وقد في  
 المذهب ان لا يصف الاووية بعلم الجور كما يعلم بخبر الجور واوط  
 اخرون في خبر الجور في الحق احوالوا استعمال عقل ونقل وانقص اخرون  
 فلم يروا العقاب انما انشأ له لم ياذن في العمل به وكما في الاقوال  
 من جهة عن السنن والوسط اسوب فاقبل الامكان او دلت القران على  
 صحة علمه وما اعترض عنه لم يصح ان يندرج تحت طائفة انبي او لا  
 يخفى ان ظاهر قول المحقق التناهي وقوله من ما فعله من جماعة من  
 له اصحاب العلمانية وغيره حيث صرحوا في شتم الاصولية باشتراط العدول  
 في قبول الرواية وعملوا في كتبهم الفرعية بقول الممدوح بل يقول المولوي  
 والجور كما لا يخفى على نظر في استدلالهم وتبع احتجاجاتهم ويمكن  
 الجمع بين القولين بخلاف الاخبار الضعيفة على كونها محتقة بالقران  
 المعيد في او معتضدة بما يقوى به الظن زيادة على خبر العدل ليكون  
 حينئذ طريقا الى وهذا اول المذكور الادلة اخبارا واولا يدعي كلام المحقق  
 في المعبر وبصر في كتابه الاخبار واولا الى العلمانية في المذهب  
 وعمل ردهم لما عدل الصحيح كما فعلوا في الكتب الاصولية واشترطهم  
 العدالة في قبول الخبر على ما تجرد عن ذلك والمنظر اليه حيث نفسه

٧ والنوطة



قال العلامة يجب كون الخبر مع الصدق على الدرك عند السامع ثم أكد  
 انحصار حصوله بشرط جعل منها العدة وكلامه صريح فيما ذكرناه وإن  
 كان دعوى الانحصار غير ظاهرة ثم قال فليس في الكتاب المذكور بشيء  
 ربما استدلل بعضهم في قبول الموقوف إلا ان صدق وصف الصدوق الفرق  
 مخصوص على فعل المعاصر المحض ومنه اعتقاد العقل كونها معصية وهو  
 ظاهر كلام الشهيد الثاني في المسألة حق في محبة الشهاد أما تحقق  
العقود بعد المعصية المحض مع العلم ببقيها معصية أما مع عدمه بل  
مع اعتقاده أنها طاعة بل في إمامات الطلاق فلا والأمر في مخالفة  
في الاعتقاد كذلك سواء كان اعتقاده صادقا باعتبار نظر وتقليد إمامي  
أقول هذا كلام غير عسير عند دركه بذلك الحد في علماء الأصحاب  
ولا ذكر في كتاب كيفية المصرح ببعض كتب المصولية والفرعية  
ودل عليه بإدلة العقلية التي لها المجهد في أصول مخط الشيخ  
وبصرح بأن صالح المسألة في مواضع وكون ما ذكره لزم كون  
أجماع الناس أعد الناس عقوب اليهود والنصارى وسائر الفرق  
أذا الدليل المذكور جاء بأنهم على ذلك التقدير بل الذي يقضي النظر  
الحق فمن مخالفة الحق بلا يوجد كفر كما هو نفي المصرح وجماعه من  
متقدم في الأخبار بعدم ما ذكره في المسائل الفرعية وبما أوضح  
لأخبار عليه ثم قال قد كررت عقب هذه الاجابات بأن يبدو  
 ما ذكرناه

ظ  
استدل

ما ذكرناه من بسط المقال الذي يقتضيه الحال والذي يساق اليه نظر في  
 معار الدقيق وسفاد اليه سائر العقول في ميدان التحقيق من  
 نفي لحوال مظان الاستدلال وهو العلم بالأخبار المولفة بالضعفة  
مع أفادتها قويا بلا لا يعجز عنه العلم بالظن لما حصل من الأخبار  
العقلية والأمارات العادية مع قبوله وظهور لا شتر المجموع بذلك  
العلم وهو أنه ما كان بالعلم القطعي بالأحكام الشريعة التي قد علم بشؤونها  
والتكليف بما هو الضرورة في زماننا من منها نطقا إذا لم يوجد مؤيد لها  
في غالب الأحوال لا يفيد الظن وأما المدرار التي يقينية من المتقولة  
تأثيرا أو نحوه والأجل المفوق لذلك في غاية أهله وهو المعلوم أن  
لما أيا القرائية لا تفي بأكثر الأحكام مع أن قطعية تلك المدرار لا  
تعد الأمم قطعية لذلك لأن الصدق في المواقع في الزمن والزمان  
يعجز عنه في سائر المواضع وأما الأمم الاصولية فلا يفيد الظن  
فلا يدان بكون التكليف بذلك الطرق الظنية والأمر بذلك  
بطاق أو خروج المكلف من كونه مكلفا وما باطلان فإن جلا من  
الحكم المطلوب بموجب الظن الضروري ودفع الضرر المطلوب بما كان موجب  
العلم وما يقضي أن الضرورة موجبة لعدم إدعاء أخبار العدول منها  
الأمان من كون الضرر مطلوبا فلا يجب دفعه كما هو مدفوع بأن لا يملك  
قطعية الدلالة على وجوب الخبر المذكور وإدعائه سبب خاص



ودلائها على عدم مطلقته لافتما لتخصيص الحكم بالنسبة لغير  
 له اصوله ولو قلنا العبرة بعموم السبب العلم بعدم اخر الادلة العلمية  
 كما سبق وانتم في الظاهر مطلقة لاعامه فجاز ارادة بناء معان  
 لا ينفى فيه الظن القوي البناء فاسق لا ينفى قوله ذلك اذ القوة للضعف  
 يتفادى ان قوة الموثوق وضعه وباعتبار الفرار والاحوال القوة ضعفا  
 فانه يجوز ان ينفى جزءا لما سقطنا قوته في واقعة وجزءا للمعدل  
 ظنا ضعيفا في غير البحر قوة الدواعي للا المكدر وعدم والتص الآية  
مخصصة بما يقول الخبر لما سقط عن نفسه تبدية الحكم وطهارة  
 ما في يد مع العلم ببجاسته سابقا وبر الجاذية التي تحت يد الدين  
 ذلك مما هو مختلف بنينا ومتفق عليه كما اشترط السبق او اذا كان  
 الحال هذا الموالت فحصل لنا ظن ان قوة الظن المتفادى في الآية  
 المذكورة وجزءا للمعدل لا اشكال لترك على الضرر المظنون حين يكون  
الامن المتفادى في الآية هو ما والتم لولا يجب المعلم لجاء العلم  
بجلافة و هو الموتموم واذا اجاز المعلم بالموهم فجازه بالحق هو  
بالمظنون او يكون المعلم بالظن وخل في جميع المواد فيسقط الاستدلال  
ولشبه لما ذكرناه جملة من الاخبار كالتشديد بالاعتبار والتم  
معونة عدالة الرواية في زماننا متعددة اذ جميعها لا تقليد من  
تقدمنا الاختلاف الناس في اسبابها واسباب يقضيها مع عدم  
معرفة

لا باعتبار

عليه

معرفة مذهب المعدل والجاذع بخصوصه فانا لا نعرف منه البحر في ذلك  
قطعا فان الكيفية لمعرفة الصحيح تكليف بما لا يطابق ولا يسبب ان الظن المعدل  
من موجب التقليد ضعف بما يجعل من كثير الامارات الحاصلة من الاحكام  
اذ اعتبرت ما لوقاه وتحقق ماله ذنا فبقوله الارباب العقل واضر بان  
الظن اذا كان لوجهات متعددة تتفاوت بالقوة والضعف والعدول عن  
القوة منها الى الضعيف فيصير عقلا لا اشكال ان تتفاوت الاخبار الموثوق بها  
الضعيفة بمحصلة ها من الظن ما لا يحصي شيء سائر لرأية لا لأسماء البراءة  
الاصولية وامثالها فبما يقدم المعدل وكذا القول في الامارات العقلية للعادة  
لا ينبغي للمعلم بشهادة العدل لما لوا مع افادة الظن المساوي او البراه  
على شهادة العدل كل في بعض افراد العدل ولا يقول القاسق في بعض المواضع  
لان القول للسلم بالشهادة منوطا بالظن بالشهادة العدل فينسحق باعتبارها  
بخالق معدل النساع فان المفروض فيه كون الكليف منوطا به كما سبق  
تحقيقه وكانه لما ذكرناه نرى الاخبار في كثير من العباد والنساع مواضع  
الوصايا او لوقوت والاقرارات وما شابه لذلك للعقود والاحكام  
والانقياد لغيره من على الاعتمادات الضعيفة والاحتمالات العقلية والامارات  
العادية بما كثيرا ما يقولون بما على البراه الاصولية وامثالها من الادلة الظنية  
ولولا ذلك لا اشكال للمر في غالب الحوادث الفرعية وتعطل الاحكام الشرعية  
ولزم ما اخرج والضيق للمنفين بالآية والرواية وبالمجته امثالها فان الافتقار

في الامارات











للقاضي بنصور من جهة السلطان فادان الله في حله بما يوجب عليها انما  
 فان جالف اجتهاده اجتهادها وهذا مما لا يوجب بالطلب المستقيم فكيف  
 به الحكم العليم وذكره في الذي اعتبره معصوم من الخطاء وجوزوا على  
 النبي صلى الله عليه واله الاجتهاد والخطاء في ذلك الاجتهاد وجعلوا الاجتهاد  
 الذي اعتبره معصوم من الخطا دون اجتهاد النبي صلى الله عليه واله واختلفوا  
 في جواز مخالفة اجتهاده صلى الله عليه واله في تحقيق الشارع المعصومي  
 للمخبر الجاهل وقد ضرب بعد جوار مخالفة صل الله عليه واله الاجماع  
 مع انه قال في تفسير قوله تعالى على الله عند الله قد وقع في الخطا عن الرسول  
 صل الله عليه واله واصابع وعده في الواقعة حق قال النبي صل الله  
 لونه ان الله ما كان الحجة الا بعد ما كلامه انه يجوز مخالفة وقال غيره  
 في جواز مخالفة انه ثبت في صحيح الاحاديث ان اباه مرة كان ذامبا  
 الى الناس رسول الله صلى الله عليه واله وراه عمر فساله عن  
 فقال ابوه مرة اذهب الى الناس لا قول لهم ما امرني به رسول الله صل  
 الله عليه واله ان اتوا لم فسال عمر ما تقول لهم فقال فضربوه فوقع عليه  
 اسنقه فخر عمر عن رسول الله صلى الله عليه واله فقال رسول الله ان الناس  
 حديثوا عهد لي بالجاهلية وهذا القول لا يناسبهم ومثل هذا  
 الافتراء كثر عندهم حتى اختلفوا في التفسير المنسوب اليهم ان الله  
 تعالى في ثمانية عشر واقعة وقع الاختلاف في رسول الله وعمر  
 قوله في هذا قالوا فعليه ان يقولوا على الله ورسوله ان يرضى  
 خلا

١ ان الاجماع هو  
 ٢ حيث جوزوا على النبي  
 ٣ بما اجتهاده في الحكم  
 ٤ عند عدم الدليل  
 ٥ القطعي كالوحي  
 ٦ فقد اضطر كلامه لوجه

ثم هم حراسه بآية المفسرين في احوالهم وقيل في الدنيا انما هو مع منعه من الاجتهاد في كل ما لا يوجب  
 في جميع الاحكام ودرجوا في التفرقة في اصولها والمجوز في العلم بالبحر الضعيف في نحو القصص والاعطاف ونحوها  
 العلم كالثبوت في اصولها  
 واما ما في انواع الطاعات  
 واستمر بها التمسك بالادلة  
 التي هي حق والواجب بالاجتهاد  
 بعض الحكماء الى مستند  
 في ان  
 ١ الاقسام من اخبار  
 ٢ ما لا يثبت  
 ٣ ما لا يثبت  
 ٤ ما لا يثبت  
 ٥ ما لا يثبت  
 ٦ ما لا يثبت  
 ٧ ما لا يثبت  
 ٨ ما لا يثبت  
 ٩ ما لا يثبت  
 ١٠ ما لا يثبت  
 ١١ ما لا يثبت  
 ١٢ ما لا يثبت  
 ١٣ ما لا يثبت  
 ١٤ ما لا يثبت  
 ١٥ ما لا يثبت  
 ١٦ ما لا يثبت  
 ١٧ ما لا يثبت  
 ١٨ ما لا يثبت  
 ١٩ ما لا يثبت  
 ٢٠ ما لا يثبت  
 ٢١ ما لا يثبت  
 ٢٢ ما لا يثبت  
 ٢٣ ما لا يثبت  
 ٢٤ ما لا يثبت  
 ٢٥ ما لا يثبت  
 ٢٦ ما لا يثبت  
 ٢٧ ما لا يثبت  
 ٢٨ ما لا يثبت  
 ٢٩ ما لا يثبت  
 ٣٠ ما لا يثبت  
 ٣١ ما لا يثبت  
 ٣٢ ما لا يثبت  
 ٣٣ ما لا يثبت  
 ٣٤ ما لا يثبت  
 ٣٥ ما لا يثبت  
 ٣٦ ما لا يثبت  
 ٣٧ ما لا يثبت  
 ٣٨ ما لا يثبت  
 ٣٩ ما لا يثبت  
 ٤٠ ما لا يثبت  
 ٤١ ما لا يثبت  
 ٤٢ ما لا يثبت  
 ٤٣ ما لا يثبت  
 ٤٤ ما لا يثبت  
 ٤٥ ما لا يثبت  
 ٤٦ ما لا يثبت  
 ٤٧ ما لا يثبت  
 ٤٨ ما لا يثبت  
 ٤٩ ما لا يثبت  
 ٥٠ ما لا يثبت  
 ٥١ ما لا يثبت  
 ٥٢ ما لا يثبت  
 ٥٣ ما لا يثبت  
 ٥٤ ما لا يثبت  
 ٥٥ ما لا يثبت  
 ٥٦ ما لا يثبت  
 ٥٧ ما لا يثبت  
 ٥٨ ما لا يثبت  
 ٥٩ ما لا يثبت  
 ٦٠ ما لا يثبت  
 ٦١ ما لا يثبت  
 ٦٢ ما لا يثبت  
 ٦٣ ما لا يثبت  
 ٦٤ ما لا يثبت  
 ٦٥ ما لا يثبت  
 ٦٦ ما لا يثبت  
 ٦٧ ما لا يثبت  
 ٦٨ ما لا يثبت  
 ٦٩ ما لا يثبت  
 ٧٠ ما لا يثبت  
 ٧١ ما لا يثبت  
 ٧٢ ما لا يثبت  
 ٧٣ ما لا يثبت  
 ٧٤ ما لا يثبت  
 ٧٥ ما لا يثبت  
 ٧٦ ما لا يثبت  
 ٧٧ ما لا يثبت  
 ٧٨ ما لا يثبت  
 ٧٩ ما لا يثبت  
 ٨٠ ما لا يثبت  
 ٨١ ما لا يثبت  
 ٨٢ ما لا يثبت  
 ٨٣ ما لا يثبت  
 ٨٤ ما لا يثبت  
 ٨٥ ما لا يثبت  
 ٨٦ ما لا يثبت  
 ٨٧ ما لا يثبت  
 ٨٨ ما لا يثبت  
 ٨٩ ما لا يثبت  
 ٩٠ ما لا يثبت  
 ٩١ ما لا يثبت  
 ٩٢ ما لا يثبت  
 ٩٣ ما لا يثبت  
 ٩٤ ما لا يثبت  
 ٩٥ ما لا يثبت  
 ٩٦ ما لا يثبت  
 ٩٧ ما لا يثبت  
 ٩٨ ما لا يثبت  
 ٩٩ ما لا يثبت  
 ١٠٠ ما لا يثبت

١ ان الاجماع هو  
 ٢ حيث جوزوا على النبي  
 ٣ بما اجتهاده في الحكم  
 ٤ عند عدم الدليل  
 ٥ القطعي كالوحي  
 ٦ فقد اضطر كلامه لوجه



























صفحة العجمي وثلاثة اهل الهوى وصار من مفاخر ابوار الهدى ومغالق ابواب  
الهدى قد ابلطوا به وسلك سبيل وعرف مناره وقطع غماره واسمى  
من الهوى بارتقها ومن الجبال امتنها ومن في القبر على متنه الشمس قد  
لصب نفسه مد تعال في ارفع الامور من اصداد كل واراد عليه نصيبا  
كل فرغ الى اصله مصراع وظلمات كسا وعشوائ مفتاح مهمما  
دفاع معصلات دليل قلوب يقول في فهم ويكسب فضل بطر  
مد فاستخلصه فهو من معادن دينه واتاد ارضه قد ارضه  
العدل فكان والعدل في الهوى عن نفسه لصف الحق في غاية لا  
يدع للخير غاية الا انها لا مظنة الاضدادها وقد امر الكتاب  
من زمامه فهو فائدة وامامه محلي حيث حل ثقله ونزل حيث كان  
منزله واخر قد يسمى علما وليس به اقتبس مما اوحى الله واوضح  
من ضلاله لخصه للناس اشراكا في حاله عز وقوله وقد عمل  
الكتاب على ارباب وعطف الحق على هوايه تؤمن من العظام وهو  
كبير الجرام يقول اقف عند الشهوات وفيها وقع ويقول اعتر البعد  
وبينها اضطلع فالصورة صورة انسان والقلوب حيوان لا يعي  
باب الهدى فينتبه ولا يار العي فيصده عنه فذلك من الاحياء  
فان قد يهون والي تؤفكون والاعلام قائمة والايات واضحة

دون اثباته خط الفتاد ثم وقف على امرهم صلوات الله عليهم  
 الى الكنايسة كما قدمنا في الباب الثاني وقالوا صلوات الله عليهم  
 بعد ذلك اذ لم يجدوا المكلف العلم من الكتاب والسنن فيقول  
 بالظن ثم وقف على امرهم صلوات الله عليهم في القول في الاحكام بغير علم  
 من ظن او رأي او قياس بطرق متعددة صحيحه صريحة من قوله في  
الاصول المعتمدة ووجدت ذلك كثيرا لو شئت جمعه لمجتمعة منه دفنوا  
 كبره وقد قدمنا منه في الباب الثاني فيافية المغانية وها انا اذ نزلنا  
 على سبيل الاجمال علة مذكرة في هذا الباب وان لم نخصصها لعل عليه ما به  
 قد علمنا تحقيق المطلوب وتغني عن الرجعة منها قول الامير  
 وسيد المصنف رحمه الله تعالى اجماع الذي يوجد ونسبه على العالمين  
 كل الذين حيث قال في بعض خطبه النافذة لارباب الاخوة عباد الله ان  
 من اجب عباد الله اليه عباد امانته الله عليه نفسه واستشعر الخزن وتجليب  
 الخوف فترغم مصباح الهدى في نفسه واعاد القرى ليومئذ انذاره  
 فترجى نفسه المعبد وهو الشاهد بنظر البصر وذكر واستكثر وار  
 من عبيد فرب سهل له موارد فترغم فلا وسلك سبيل احيد دا  
 فخلع سراويل الشهوات وتخلع في اللهو ملاهي واحدا انفرج به خروجه من  
 صفة

القول  
ارطال  
حمل الحيات على  
بالظن والرأى والفتيا



والمنار منصوبين بآية بل كيف تعلمون وينبئهم عن نبيكم  
 وهم انتم الحق والسنة الصادق فانزلوهم باحسن بيان القرآن  
 وخرجوهم وروذوهم العظاس انما الناس خذوها عن خاف  
 النبي صلى الله عليه وآله لم يمت من مات ميتا وليس ميتة وسلي  
 من لم يمتا وليس ميتا فلا تقولوا بما لا تعرفون فان القرآن الحق فيما  
 تنكرون وانما دعاء لا حجة لكم عليه وانما هو الا على فكم باليقول  
 الاكبر واترككم انقل الاضغور كرت فيكم راية الايمان ووعظكم  
 على عدم الخلال والحرمان والبسكم العافية من عدو وفرست لكم الموت  
 من قور وفعلوا رستم كرام الاحلاق من نفسي فلا تستقلوا الراي فيها  
 يدركهم البصر ولا تغفلوا اليه الفكر ومنه **سورة** قوله عليه  
 السلام في بعض خطبة ما كذا في **سورة** لا كذا في **سورة** سمع ولا كذا في  
 ناظر يصير في عجبنا وما لا اعجب من عطاء هذه الفروع على اختلاف  
 عجيبها في دينها لا يفتقرون ان يفي ولا يفتقدون بها وصي ولا يوفون  
 بغيب ولا يعرفون عن غير يعملون في الشهادة وليبرون في الشهادة  
 الموت فيهم ما عوفوا المنكر عندهم ما انكر وامرهم في المعصية  
 الى انفسهم وتعلمهم فيها على اراهم كان كلامهم منهم امام قد

قد اخذ منها فيما يرى يعزى وشيقات واسرار محكمات ومنه **سورة**  
 احاديث متفرقة في اماكن متفرقة جمعتها في كتابي عديد مثل  
 قول الصادق عليه السلام الحكيم الحكيم الله وعلو علم اهل الجاهلية في  
 اخطائهم اسمعكم اهل الجاهلية وعلمهم بدعي فيهم انزل الله  
 لفرسانه تعالى **سورة** ومثل قوله ايضا عليه السلام لا ينزل اليك انت بل  
 قاضي الميزان فالنعم قال اخذ ما لهذا وتقطعه هذا وتقبل هذا  
 وتوزن هذا وتفرق في الميزان وزجده لا تخاف في ذلك احدا قال النعم  
 قال انما في شيء نقضي قال لما بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن  
 علي وعن ابن بكير وعن عمر قال قيل لعن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 قال ان عليا افضلكم قال النعم قال فكيف نقضي بغير قضاء علي وقد  
 بلغنا هذا فما نقول اذا جئنا بارض من قضية وسماؤ من قضية ثم اخذ  
 رسول الله صلى الله عليه وآله بيده فافادته في يده يدك فقال يا ربك  
 هذا قضاي غير ما قضيت قال فاصبر وجبه اليك الحق عاد مثل  
 المنعقران **سورة** ومثل قوله ايضا عليه السلام في الناس يغيبون علم ولا  
 هم في عن الله لعنة ملائكة الرحمة وملائكة العذاب والحقد وازرمت























المناخية

واعتماد على المختار من هذه المعرفة بمبادئ العلماء الذين ارتكبت هذه  
 المبتدئة المدروسة ولعلنا بطريقه اصحابنا المبتدئة فاني ولا فخر  
 بحججهم قد امكننا وانقشها واستعملتها ودرنت اسد بها وكنت على  
 مقتضاها المتداول في روع الفتاوى وصدور دعواي هذه فقل لها في  
 الباب الرابع والاربعون في قوله في غايته المعرفة لما نقلتها  
 على هذه الصفة بل اقول هي عند اسهل من رجوع عنها فاني بحججها  
 فيها فارتسنت بل لعل لاني لست ممن يزعم ان الاجتهاد كالصعود على  
 السماء او كشقطة المصالحف لغير العلم بحقائقها في مؤتمده هذه  
 الباب بل اقول الاجتهاد والاستدلال على طريقة المتأخرين في وقتنا  
 من ذوالنبي النبينا اسهل منه بالنسبة للاحق فقدمنا لان السلف  
 اسهلهم وقد فونا مؤتمه الآلات ونهتد بالطرق وتسهل الادلة فكم  
 جمعوا الآلات المتعلقة بالاحكام واستخرجوها من كتب التفاسير وادروها  
 في كتب متفرقة ورتبها بترتيب الجواب للفتنة وذكر اماكن المتفردون  
 فيها واستعملوا ما دل على غير الاحكام ورتبوا عليها ما فواضلهم  
 من الفروع وكان لا تسهل ما نأخذ عنهم من الطال والشك والبريق  
 على من تأخر عنهم غير المظالم والمطالعة لما الفوه ولذلك جمعوا الاجتهاد  
 من طائفتين عدا واستخرجوا من اصول متفرقة وضبطوها في  
 اصول مجمعة بعد بيان زواجرها وتعرفت اسانيدها واسماء رجالها  
 فانها

التاقل لها في الامم عليهم السلام بحيث لم يشذ عنهم منها الا القليل النادر  
 للقواعد والقياس للشواجر حصلا على الاحكام وغيره على الاسلام فلم  
 يبق على المناخية منهم الا حفظ ما اتصلوه ومطالعة ما جمعوه والالتزام  
 بما رواههم الشريفة والشرع من حيث انهم الروية وكذلك وضعوا الكتب  
 الفقعية بالاستدلال لينة وقرروا فيها ما در عن من تقدم من مساليل العلم  
 والمخلاف وما ذكره كل فريق من الاستدلال على مطلوبه وما در على اسبق  
 والاعتماد على مخالفة وطرق التخلل بالحوايا فلم يسبق عليها غير الاطلاع  
 على ما قرروا والفقه في الفقه وكذلك وضعوا كتب الحار وادروا فيها  
 اسماءهم وصفاتهم حتى اسعفت المطالع لما الفوه عن المعاناة والمجته  
 احوال تلك الرجال في جميع ملتحاح اليها حتى ضبطت منها منهم  
 وعندهم واليه فلم يبق من اجازة السلف عنده في التقاعد عن الوصول  
 الى رتبهم والارتقاء الى علو درجاتهم بعد هذا التسهيل وتيسير طرق  
 هذا الدليل الا لكنا ساعى في الحكايا والقنوع بتقليد المتقدمين وما قاله  
 الاموات معهم منهم هكذا العرف الاجتهاد على طريقه اصحابنا واغمر  
 سهولته وبما عرفت سهولته ضرورة تبيننا الشبهة الاولى الذي  
 حيث قال الاجتهاد في هذا الوقت اسهل منه فيما قبله في الاوقات  
 لان السلف ففونا مؤتمه بلدهم ولا هم وجمعهم في الاخبار وجمعهم

اعظم

وسطا وهم

الطريق

المناخية







في الباري لم يزل من احاديث الرسل الى الكنائس والسنن واحاديث في م  
 البع والراي والمقاييس واحاديث انما مضطرون الى الحق وهم صلوات  
 الله عليهم حج الله علينا واحاديث ارطاعتهم مفترضة على العباد واحاديث  
 ان الملائكة اهل الذر الذي امر الله بهم صلوات الله عليهم واحاديث  
 ان الملائكة بالبر وصغرهم الله في علم كتابه وبالرسل بالعلم وبالذبح  
 العلم واشتد في صدورهم وبالذبح اصطفاهم الله بعباده وادركهم  
 كتابه هم الامم صلوات الله عليهم واحاديث ان الله يسلو على الامم  
 واعدا واحدا انما اذ ذلك الاعتقاد ويجوز ان ينادى بان لا يجوز  
 تحصيل الحكم الشرعي الذي في النظر بالانظار اصولا ولا في غيره يودي  
 الى الاعتقاد الاناء في الاصول والعزوع وفي جوار ذلك تستفي قايده  
 ارسال الرسائل وانزال الكتب اذ قايدها كما في المشهور من علماء الامم  
 دفع الاختلاف ليعتم نظام امر المعاد والمعاشره في هذه الدنيا  
 شريفة صحيحة صريحة من الكتاب والسنن متطابقة متوافقة بانه  
 لا يجوز لنا العمل بالاحكام الشرعية الا بالعلم والاعلم الاممهم وليس لنا  
 الا ان طوبى اليها لا اله الا الله وصل اليها من احاديثهم التي حقوا اعتماد  
 وروايتهم والتمسك بدينهم والمتردد فيهم على روايتهم وكتاباتهم  
 وجمع كتبها واجازوا المراسل عنهم العمل بها لئلا يضيع في اصلا  
 الرجال وارجام النساء ولئلا يكون للناس حجة على الله ما  
 ذكرناه

لا يجمع اربعة

ذكرناه في الباب الثاني واحاديثنا في الكتب الاربعة وغير ذلك من الاحاديث  
 المأمور بها المأمور المشهود لها بالصحة تنقل الاخبار عن الاخبار  
 فها نحن في حجة الله في الكتاب والسنن ما نختار من الكتب  
 تقليدا لاهلها لانهم ليسوا بخبر واع لجهتها بهم واقوالهم وقد جازوا  
 ولا يجوز تقليد الامم صلوات الله عليهم بلهم نقل كلام الائمة المذكور  
 على الاعتقاد في قديم الزمان وهم علماء ائمة اخيار وسادة ائمة  
 وكتابهم واستشهدوا بتقليل هذه الاخبار عن اصول المعتمد المتواتر  
 عن الائمة الاطهار فالاعتقاد انما هو على المسند اليهم هذه الاخبار  
 بقول هؤلاء الاخبار وعديث كل امم حديث اممهم حديث  
 اممهم حديث حديث وعديث حديث حديث رسول الله صلى الله عليه واله  
 وعديث صلوات الله عليه واله قول الله عز وجل في انما التقليد الصريح  
 والاعتقاد على اقوال الامم المجتهدين على قسمة الاخبار الى الامم  
 الاربعة وغيرهم المنسبة عليهم فليجمع والمعتبر وهو لا يستفاد  
 من العمل بما في كتب الرجال وهو تقليد من غير علم ولا قال كما  
 اعترف به بعض المحقق المنصفين علمنا المتأخرين وعلمنا عنه  
 في بابهم فاشياء الاقسام الاربعة من كتب الرجال ان كان احبها  
 فدون خط القناد وان كان التقليد من غير فبب ما يزيد ولها

لا عليها



وكانوا يسمونهم  
الذين هم من  
الذين هم من  
الذين هم من

منهم ما نرى نذكر فينا في توفيق الملك العالم في وبليلة حجة العالم  
هذه الأخبار المأثورة عن السادة الأطهار حجة مقبولة عند الله في  
القيمة عند الله لا أن العالم بها أن يقولوا في شرط الله عليها  
فيما استعبد بهم بيان يؤدوه بعلم وبقوة كاد عليه كلامه سبحانه  
اهل الذكر الذين آمنوا به وهو سبحانه لا يكلف الا دون الطائفة  
وقد انزل علينا كتابا و جعل لنا آيات و جعل بعد النبي في كل عصر اماما  
لنا كما نبهت نبينا و يوضح لنا ما للنبي من الشبهات و يعرفنا في  
الكليات و يستفاد من العموم و حين الصلاة و يدوم عنا المعصية  
و قد اقتضت حكمة سبحانه غيبة امام عصر الاسباب لا يعلت الاطلاء  
على نصيب مجموعها فاستأثر بها الاخفاء اما هو فاعلم نفسه في الاعمال  
او لمصلحة خفية لا يعرفها و خفاء الحكمة لا يفتضح فيها فترادفت من  
اجل ذلك علينا الظلم و انزعجت الحاجة و استندت اذ لم يسقط عنا  
الكل في غيبة علي السلام فلم يبق لنا الا ان نعلم اننا نعلم سلام الله  
و هي الحكمة المفعولة في الاسرار اصل الله عليه السلام و كيف لا يكون كذلك  
وقد قال مولانا ابو جعفر عليه السلام لبعض اصحابه حين قال جعلت في ذلك  
ان شأنا نحن اذ و انزعج ابو جعفر و ابي عبد الله عليه السلام و كانت القيمة شديدة  
فكتموا عنهم فلم يروا عنهم فلما ماتوا صارت الحجة النبيا فقال احد توابها  
فانها

٧ مهاجراته اسلم

فانها حق هذا القول العالم هذه الاخبار ربي يدرك الملك العارف انفسا بها  
نصادف العنود و الاعيان و مختلف الاخذ و دينه من الاستنباط و ادوات  
المينية في علم الامور فانه في التوفيق عظيم هو ليعارضه قد مناه  
و من السنة و الكتاب و جعلاه فيكون الذم اليها و قد علمها على سائر الالهة  
هذا الوجه المميز اعظم قال مولانا علي الحلي عليه السلام ان افضل الاعمال عند  
ما علم بالسنة و ان في ذلك و قيل ابو جعفر عليه السلام عن سبله فاجابها فقيل  
له ان الفقهاء لا يقولون هذا فقال ابو جعفر عليه السلام في هذا فان الفقيه  
حق الفقيه في الزهد في الدنيا الزهد في الدنيا الرابع في الحق الممتد  
بسنة النبي صلى الله عليه و آله و قال ابو عبد الله عليه السلام و خالف كتابا في  
سنة نبينا فقد كفر و قال رسول الله صلى الله عليه و آله لا تقولوا لا يعلم ولا هو  
و علم الابالقية و لا تقولوا علم و نبينا الانصاة السنة و قال ابو جعفر  
عليه السلام في رواية السنة في السنة و قال الامير المومني عليه السلام في السنة  
سنة في فريضة الاخذ بها هو في الله و تروها صلالة و سنة في غير  
فريضة الاخذ بها فضيلة و تروها لا عظمية فتد و وجه الرجوع الى  
الكتاب السنة في مزيلها دلل في الكتاب و امر المنيقولة في كتب  
احاديث اصحابنا و ما علم يجب التوقف به و لا بد من التوقف بها لان  
الكتاب السنة في عهد و داله و من ان يعرفها فقد عرفها و محبتها  
على ما اختار المويده بكلام الغزير العالم و اهل الذكر عليهم الصلوة و السلام

احد و داله



في غير الحكم  
وغير متاخر الحاشية  
ص

٢٦٤

٧  
واما حجة القائلين بجواز التمسك بالاستنباط الظنية في خصوص دليلها ما  
واعترفوا بان لا الامعاء لمجانس الايات والآيات المحجزة ذلك قال البعض  
من العامة في معنى الاجماع فشرحوا الحق في قوله لو لم يكن العمل  
بالدليل الحجة المناقضة اتباع الظن وقالوا العالم الرباني ولد كاشف  
الثاني في الحاشية في كمال المعامل ان التعويل في الاعتماد على الظن المجتهد  
انما هو على دليل قطعي وهو الاجماع عليه وقالوا غير هذا في الظن من قولهم  
وهم جماعة كثير من حجة اسند بعضهم هذا الاجماع بقوله ان الكتاب  
والسنة غير اقية بالاحكام فنقول انما الظن يقتضي علينا الاحكام  
واقول ان شون اجماع في هذا الموضع مفيد للقطع في محل المنع اما اجماع  
العامة فليس بمجهر عندنا واما اجماع الخاصة فانما يقع التمسك به اذا  
فرض فرض في محو المعصوم وقد سمعنا الادلة الآيات والآيات  
الدالة على الخصا وطريق اخذ العلم بالاحكام بالمشاهدة منهم والسمع  
عنهم ولو بساطع وورد النهي عن كل واحد منهم بعدة حرا عن اتباع  
الظن فكيف يجوز منهم تذكير قولهم صلوات الله عليهم ما انزل الله  
واستعان بهم على امامته ولا دينا تاما فقص السوال عن تبليغه كيف  
والله تعالى يقول اما قرنا في الكتاب من قولهم وورد دعواهم ان  
ليس شيء من الخلال والحرام وجميع ما يحتاج اليه الا ووجهه به كتاب  
وقالوا

الاجماع  
في غير الحكم  
وغير متاخر الحاشية  
ص

وقالوا ان الله بارك في القرآن ببيان كل شيء حق والله عز وجل  
يحتاج الى البيان دق لا يتطوع به ان يقول لو كان هذا انزل في  
القرآن الا وقد انزل الله اليهم ذلك فقد هم صلوات الله عليهم  
الامة واما في امر عتبه الصلوة على النبي فقد هم صلوات الله عليهم  
من القرآن والسنة القدر الضروري الموجب لبقاء نوع الانسان فاستغنى  
امور عاده ومعاشه عن عباداته ومعاملاته وبقا عاتيه وهو كاف  
في بقاء الانسان في دار الدنيا ثم الحجة ويظهر في عبادته ومعاداة ذلك القدر  
ثم فرض فرض في امره في آفة فلا حاجة بنا اليه فضلا عن الاستدلال من  
الوجه الممنوعة المحظورة عليه ونائبه الادلة قد علمت  
ذكرنا في الباب الثاني انه كان قد جاء علمنا الذين ادركوا حجة  
الائمة او منهم كتب متملولة معروفة مشهورة بالصحة يسمونها  
الاصول وكتابتها في الكتب من جهم فيلحقها جوامع الميراث عقايدهم  
واعلمهم وانهم كانوا يكتفون بمقتضى من استقام احوال العباد  
فلا الكتب ولا غيرها ما يحتاجون اليه من باب الافتراء والسهو بالاعمال  
عنها بالعرض على الائمة عليهم السلام وقد عرض عليهم صلوات الله عليهم  
كثيرا فلجأوا عنها بانها حق وامر بالعلم بها ونصحتها ونسخها  
ونسخها وعقبتها من الضياع وان اصحاب الائمة كانوا فاطمة حجاز من  
لصحة احاديث تلك الكتب اذ في المعلوم عادة ان متكلمي

وقالوا يحتاجون اليه

٧ الكليف

٧ جميعها بالظن  
التي نقلها اصحابها  
منهم صلوات الله عليهم



الأحادية المتعملة عليها

نفعنا من هذا الأمر العظيم وكيف يحتمل أو يظن أن يكون كتب  
 مرجع الخيم غفر عن العلماء العاملين والأقبياء الصالحين المعاصرين  
 لأهل الذكر القادسين الحاذقين المتقنين من الأئمة على حال الحمد وحسن  
 والمجروحين الصادقين الكاذبين ويجعلونها مأخذ العقائد لهم وعالمهم  
 من زعمهم الموصوفين على العلم في غير الغيبة الصغرى من غير قطعهم  
 بصحة ما في الكتب مع غير علمهم أو الغرض من استعلام حالهم ومن  
 أخذ الحكم بطرق المناقضة أو غير ذلك من طرق الدلائل فإذا  
 عرفت هذا فاعلم أن الشيخ ثقة الإسلام ومجاهد محقق الكليني  
 وغير من أصحاب كتب الأحاديث عن علمائنا المتقدمين قد وقع منهم  
 التصريح بأنهم قد أخذوا الأحاديث كتبهم من تلك الأصول المعروفة  
 المجمع على صحتها المشهورة التي كانت مرجع العقائد والامامية من  
 أصحاب الأئمة في عقائدهم وعالمهم ومن المعلوم أن تلك الأصول قد  
 وصلت إليهم وكانت موجودة في أيامهم يدل على ذلك شهادتهم  
 وهي كائنة وينبغي عليها دلالة أن مقتضى الحكمة البانية ومقتضى  
 فائدة الأحاديث الواردة في باب الأخذ بالكتب والأحاديث المأثورة  
 على عصر الأئمة عليهم السلام في أملاء أحكام الشريعة على جماعة من علماء  
 أصحابهم والمتقدمين عليهم والمتقدمين عليهم وأمرهم بكتابة ما

تأليفه في كتابه

يسمعونه وتباليغ كتبهم على ما سمعونه منهم وبحفظ تلك الكتب  
 وبها في أحوالهم ليعملوا بها الشيعة في الغيبة الكبرى بقا تلك الكتب  
 محفوظة محررة لا ياتونها الباطل والاندلس من زعمهم بها ولا من  
 خلفها ولا يصح في أصلها المرجع إلى جهل النساء وليكون الله على  
 الناس كالحجة في زعم غيبة حجة الصالحين عليهم السلام في باب اللطف  
 والحكمة ومن ياب تحقيق فائدة شفقة أئمتنا علينا بما حقوا أصحابهم  
 عليه من الرواية والحديث والكتابة والكفر حفظها عن العلماء المتحفظين  
 عن الاختلاط والضياع والاندلس وإن نزل الخوف واللبس والنسب  
 إلى أن وصل إلى علمائنا أصحاب الكتب الأربعة وغيرهم فالغرض ما شئنا  
 أن نعلمهم غاية التأليف ومنه في غاية الترتيب ووضعها بالحجة  
 فيما بينهم وبيننا بالصحة وأوجبوا العمل بها في زمنهم وفي غير زمنهم  
 لئلا يمان ومن المعلوم أن هؤلاء الأئمة الذين ينعتم جميع الإمامية من  
 وقد يلزم من ذلك في كتبهم قاعدة تميز بها الحديث المأثور عن الأصول  
 المجمع على صحتها من المأثور في غير الزمان فاعلم أن كلها وجميع ما فيها  
 مأخوذ من تلك الأصول المجمع على صحتها المقطوع عن ورودها في أصحاب  
 العصمة ومن أوجب العمل بها والرجوع إليها وانصت كيف يلقى شقة  
 الإسلام وأحد من نظر أئمتنا يأتلف كتابا بالارشاد للخلق وهما منهم







من الذين اخرجوا من هذه اهل البيت عليهم السلام في نحو زمان منقطعاً اذا  
الموجود مما ادلتها لا يفيد غير الظن بقدر السمة المتواترة وانقطاعها  
لما اطلع على الاجماع من غير جهة النقل بخلاف الواحد وصورة كون اصله  
البراه لا يفيد غير الظن وكون الدلائل والادلة واذا تحقق استداد  
باب العلم في حكم شرعي كان الحكيم فيه بالظن قطعاً والعقل فاجزى ان  
الظن اذا كان له جهات متعددة متفاوتة بالقوة والضعف فالعقد  
على القوي من اهل البيت لا يوجب ان يكونوا اخصوا بالاحاديث  
بما في الظن لا يحصل بغيره من سائر الادلة فيجوز تقديم انتهى وقد وجدت  
هذه الحقبة بعينها في كتب العامة الا انهم قالوا العلم القطعي بالاحكام  
من هذه النسخ منسوبة في نحو زمان او قدس قالوا العلم بالضرورة او قدس  
من هذه اهل البيت عليهم السلام فاذا عرفت هذا الدليل وتحققه في حق  
فنعلم ان اداناً تتبعنا كتب الاحاديث الاربعة وما قالوا وكتب المطابع  
الشيخ اصول اصحابنا وقرئت النسخ في نسخ الطائفة وكلام  
علم الحديث وكلام المحققين في المعبر وكلام ادب الحديث في السرا والحدود  
كل هؤلاء العلماء العروة الشريفة من بانك كان عند قدامنا اصحاب الائمة  
كتب واصلوا كانت من جهم في عقايدهم وعالمهم وانهم كانوا امكنة من  
استعلام احوال تلك الكتب والاصول وعرفوا احكامهم عليهم  
بطريق

٢٧٠

١٧ العار بهام

١٧ من الدين

١٧ وغيره

١٧ وفيهم ما يضرهم

بغير القطع واليقين ومن التميز بالصحيح وغير الصحيح لو كان فيها عرج  
ومن المعلوم ان شلم لا ينفرد عن هذه الدقيقة ولا يقصر في عقايدنا  
وانضم من هذا ما قلناه او لا من عالمنا فاضلاً وعراً صاحباً اذا اراد  
تأليف كتاباً ليكون جواً للشيعة في عقايدهم وعالمهم الاخبار  
الصحيحة لا يرضى ان يلقون الاحاديث الصحيحة وغير الصحيحة بغير  
علامة يدرى بالتمييز والتواتر لا يرضون بغير ذلك اذا كانوا امكنين  
فكيف نطبخيها بالعلماء والادلة الانبياء خلاف ذلك لتصل لنا من  
هذا التحقيق ان احاديث الكتب الاربعة صحيحة باصطلاح قدامنا  
اصحاب الائمة الذين جمعوا عليهم كتبهم لاصولها وصلحها والشرها  
الى الائمة الثلاثة كلها او اكثرها قدس الله ارواحهم بالتواتر كما وصلحها  
كتبهم بل الائمة وانشروا كتبهم فثبت بالقطع العادي ان الكتب الاربعة  
صحيحة باصطلاح القوماء وذلك علم قطعي مقنع غير مسدود فاذا  
نقلنا وفرضنا وقد بانها لا يفيد العلم القطعي وان بانه مفسد  
كما قال المحقق الثاني في معالمة فلا فادان نقول كما قال ابو الحسن الموفى  
فنعلم الاخبار هؤلاء المنكرين الذين ذكرنا بعضهم اذا انفردوا العلم  
فلا فادان ان يحصل من طريق واحد بان ذلك لا يوجب عظم العدالة  
واجزم احصاء في الاعتماد على الاخبار او ما يبيننا وبينهم من

١٧ من الدين

١٧ من الدين

١٧ من الدين







والجواب عن شوارده وكيفية دلالة وارجاع بعضها لبعض بحسب المكان  
 ولعمري الدنيا والتي يرجع اليها التخيير والتبليغ حسب ما وصحنه في باب ما  
 اخبرناه وان اردت طريقة المتناهي في ارجاع احوالهم في كتبهم  
 وظنوني في بعض ملحة وجهته اليه في استيعاب اخبار الواردة في كتبهم  
 المحوز اليه من العسكري على المصلحة والسلم وجعلها مدركا لثبوتها  
 بغير علم سابق للحادث والوقائع الحاصلة في زمانه ويترك الرأي  
 والنظري. واما وجه الحاجة اليه في العلم الرجال. اما نحن فنقول هذا امر  
 لا يحتاج ولا يغفل عليه ولا يذير اسببه لان من الرجال ولا يخفى على اخبار  
 المفهولة عن الاخبار والامية الاظهار في حقايقها في باب ما اخبرناه  
 وانما يحتاج اليه المتأخرون اهل الاصطلاح الجهد فان كنت منهم  
 فارجع اليه لما قاله في وجه الحاجة اليه وما انا انقلدك لمخلص ما قاله  
 قالوا واما وجه الحاجة اليه معرفة الرجال فلا يلزم لنا قولهم هذه الاحاديث  
 على نطاق العلم اربعة خلفاء سلف ووصل اليها اما بقوتها او  
 احاديثها فاما المتأخرون فلا يحتاج اليه معرفة الراوي والمجرب عنه واما الاحاديث  
 فلا بد من معرفة الراوي والمجرب عن حقيقة من انه معلوم الله العبد المذنب  
 او معلوم النسب او مجهول الحال فيهما فالاول مقبول والى جماعه والثاني

فان قيل على ما في  
 كتابنا من  
 بيان وجه  
 الحاجة اليه  
 في العلم الرجال  
 وهو انما يحتاج  
 اليه في العلم الرجال  
 وهو انما يحتاج  
 اليه في العلم الرجال

هذا العلم المتأخر  
 الذي لا يخلو من  
 جهل من جهل  
 ولا يخلو من جهل  
 ولا يخلو من جهل



مردود الرواية اجمالا الثالث مختلف فيه فاحتاج المستدل الى البحث في احوال  
 الرجال ومعرفة باعد هذه الصفات والالتفات الى ما يقع في الحديث بدون  
 علم الرجال ثم قالوا واما علم الرجال فهو علم يحتاج الى المستدرك غاية الحاجة  
 لانه لا يعرف صحيح كالحديث في فاسدها وصادقها كاذبها لانه  
 متى عرف الرواية عرف الحديث ومن جملة جملة فلا بد من معرفة الرجال  
 النافلين من غير امير المؤمنين لانهم في الحديث كرمي ومنه لا زمانا هذا  
 اما بعد المنة او يفسق او يجهل احد هاتين يكون على بصيرة فيقبل ما رواه  
 العدل بخلافه وبرد ما رواه الفاسق بخلافه ويتوقف في جملة  
 ولا يجب عليه ان يكون جافا لاسماء هؤلاء الرجال على ظاهره فله ومعرفة  
 بلهجاتهم وصفاتهم ونواحيهم بل يعلم في ذلك الرجوع الى الكتب المصنوعة  
 في ذلك والنسب ما ينسب اليه في هذا الزمان ما ذكر الشيخ العلامة في  
 رحمة الله في كتاب خلاصة الاقوال في معرفة الرجال فان فيه غنية عن كثير  
 من الكتب المطولة وان اضيف اليه كتاب داود فقد بلغت واصبت  
 وقالوا ايضا ولا يجب معرفة الرجال الحقيقية لقطا ولا الزمنية بدنا ومنهم  
 من الواجب معرفة احوالهم واثارهم بما ذكره المناذرون ونقلوه في مصنفاتهم  
 فاعلموا فغدا ورواية صحيحة وما مدحوه فمدحوه ورواية حسنة  
 وما وثقوه فثقوه ورواية موثقة وما فسقوه ففاسق وروايته

مردوده

مردوده وما جهلوا له فجهلوا بحجج التوقف في روايته هكذا قالوا ويرد  
 اراهم وقد نقلنا في كتابنا من هذا الباب طريقة المناظر فانها لا تفتقر الى الكلام  
 بعين الانصاف وجانب جادة الاعتصاف ولا تأخذ في البسطة لانه  
 وقد الحوكم ولو على نفسه وجهد كالبسطة ومعهلة ومريه كصديق  
 ما قلناه سابقا من ان علم العمالة والعسوق بالنظر المستبط في احوال  
 دون حصر الفناء والامام ومخبر تقليد في اعياد عصمته واما ان يتوقف  
 رتب العباد • تفيد • وقد هذا اصحاحنا المناظر ون  
 رضوان الله عليهم ثلاثة علوم اخر هي مميزات ومجالات • اولها  
 علم المعاني والحقائق علم شريف نفيس لطيف فاذا اضيف الى العلوم  
 الثلاثة الادبية كانت غاية الكمال اذ به يعرف كيفية الاشارات  
 ووجوه اللطائف في البغيات والمجاورات فهو من العلوم المحلة والقوا  
 المحنة بل من تعرف الفصاحة والبلاغة وتلقى نظم القرآن •  
 وليست المحنة من طبعها وقاد اوها نقاد او الواجب من معرفة ما  
 يتعلق بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية المتعلقة بالاحكام الشرعية  
 فيعرف وجوه الفصاحة والبلاغة المتعلقة عليها كالمات والمزايا  
 ويعرف ما فيها من المبلات وانواع التاكيدات ويعلم من كتب الموضوعات

بالحديث  
 في الحديث  
 في الحديث

بيان العلم المعاني  
 يتم ومكملاته الثلاثة



بيان المسند الى العلم  
بأنه لا خلاف في الوفاق  
على طريقتي التام  
دون طريقتي

حافظكم

منه  
فيستلزم من تلخيص المفتاح فان اراد التحقيق فعليه ان يشرح حجة  
للعلمة التفتت ان في تأييدها العلم بالوفاق والخلاف  
الواقع العلماء قالوا ان هذا من جهة الشرايط لا بد من المسند الى العلم  
بأنه لا خلاف في الوفاق في الخطا وقالوا والواجب عليه معرفة اجماع  
الفرقة المحقة خاصة لانه سلك في طريقتهم فلا بد ان يكون عارفا بجماعهم  
وخلافهم ولا يجب عليه معرفة اجماع باقي الفرقة ولا خلافهم لانه غير سالك  
لطريقهم بل ان اضاف الى ذلك كان انما ولا يجب ان يكون كذلك في علم  
قلبه بل يكفي في ذلك المعرفة لمصنفات القوم والاطلاع على اقوالهم  
فانهم انما ادقوا باوصاف هذا الفرقة فلما ان لم يرد ذلك ينسحبها  
معرفة على اكثر مصنفاتهم حيث يغلب على ظنه ان الشاذ منها هو القليل  
النادر والذوق عليه هو اكثر المشهور فذلك صعب لا حسياسه  
الى معرفة اكثر المجتهدين ومعرفة اكثر مصنفاتهم ومطالعتها بل انما ينزل  
من ذلك الى جوع على اصول المذاهب فيها الوفاق والخلاف من كتب الاساتذة  
والحسن ما وضع في هذا الفن مختلف الشيعية على المذاهب اربعة فائدة  
ليرتفع في الوجود مثله في المعنى وقد يفر منه مذهب الشيخ احمد بن محمد  
وتتبع الشيخ المعقد وكتاب البصائر شرح اشكاله القواعد المحقق  
مذكرا

عليه فاذا صلب على اللؤلؤ الى مجرى الاحياء قد سره ان اولها يحتاج  
المناخرون لتجوز به احكام الامكام الشرعية من غير الكتاب والسنة والى  
لم يلبس بهذه الاعمال لم يعلم موافقة او مخالفة اذ لا معنى في مقتضى  
باري ومحمد في غير طريقتهم في تحقيقهم وحققناه سابقا واما على طريقتنا  
فلا يحتاج الى معرفة الخلاف والوفاق لان المخالفين على طريقتنا انما خالفوا  
بسبب اختلاف الاخبار لا من الراي والتظن وقد اجازوا وصولنا اليه عليهم  
الكل واحده منهم بعد العجز عن تاويل الاخبار المخالفة التخيير والمعل  
بأنها شاذة او املا على غير علمه بالاذن فلا تخالف بينهما فنرجع الى  
معرفة الاخبار وتأخذ منها ما يحتاج اليه اذ في كان على طريقتنا او خالف  
فلا حجة لنا في معرفة المذهب نعم معرفتنا بآراءه علم ولا محذور  
في تركه ثالثا معرفة الفقه قالوا ليس المراد العلم بفرعه  
التي فرعها المجتهدون فان الاطلاع عليها ليس شرط بل المراد الاطلاع  
على اصول المحققين والمسالك الاصلية التي وقعت في مباحث المجتهدين  
وخاصا في الاستدلال عليها اسام اجماعهم على حكمها او مع اختلافهم فيه  
فيروى المسند كيفية سلوكهم ونظرهم في الحوادث ويطلع بذلك  
على معرفة ما اجمعوا عليه وما اختلفوا فيه الذي هو المقصود بالذات  
من وضع المصنفين للمصنفات ليكون المسند عارفا بطلان الشيء الذي يقصد

بيان احكام المسند الى العلم  
فروع الفقه وتحقيق  
قاعدة مطالعة الكتب  
للموافاة وان لم  
من حجة



الاستدلال على طريق التصور العلمي اذ هو المطلق غير جائز  
 اقول قد علمت حقيقة قول الميت وانه باطل عند المتأخرين وعندنا  
 انهم ليس شرط ان يكون مأخوذاً من الاستدلال الفلاني دون ماخذ  
 القرآن والحديث صريحاً او لازماً يقتضي التطلع وكسر المعاشق  
 والمجاناة كسب الاستدلال وان كان اصحابها يرون ان العلم اموات  
 وقاعدة ذلك معرفة كيفية سلوك اصحابها في الاستدلال والنظر في الحق  
 ليعرف ما استدلو به من الدلائل الستة باجماع الدلائل فيقول العلم له  
 وما اخذوه من الطعونات والامارات فيقول العلم به مطلقاً عندنا  
 وقبل الاجتهاد عند المتأخرين والاصل لا يجوز لعالم ولا عامي الجمع  
 في الاحكام الشرعية لكتاب مصنف بمجرد وجوبه فيه اذ الخطأ في  
 لا يفيد علماً الا ان لا يخفى شيئاً منه وليس يدعى عليه من بعض الوجوه المصنف  
 للعلم واذا قلنا لا يجوز العمل فيها فلما نقول لا فائدة فيها فان  
 قد مر سائر احوالهم وقد افادوا بضعفها وترصيعها وحصرها وترتيبها  
 وثبوتها ثم تخيير من اهلهم التي كانوا يدعون كونها استدلو به  
 وما اجابوا عنه وما ردوه واحالوا في معرفة صحتها من فاسدها  
 على النظر في الدلالة ولو لم يكن في هذه الكتب المصنفة الا انها  
 لنا

مطالعة كتب  
 متفقاً في عدم صحة  
 الاموات وان لم يكن  
 في الواضحات

٧ حكمهم

لعلنا يجب ان نشترط من الاحكام الشرعية تسديداً على الفقه في القفا  
 بل هي عظيمة لان لم يجمع له هذه المسائل خوفاً من بطلانها واحداً  
 منها وليست تدل على صحتها تعبد وطال زمانة في جمع ذلك وتصوير  
 ما اراد الاستدلال عليه واخصاره بساله فقد كفى بما تكلفه الجامعون  
 قد مر سائر احوالهم ومثله في الجمع ونظر في النظر في الفقه والافاد وحسن  
 تدريسهم في الفقه اهل النظر والاستدلال يجمعون ويقولون للمعلمين  
 منهم ولنفسهم على سبيل التدريس رؤسائهم بالخلاف فمجردة عن  
 الدلائل والاعمال ويتدارسون ذلك ويتلقون به وهم ونحن نعلم  
 ان اعتقادنا لا يفرج حجة لا يسوغ وليس اذ المحرز ذلك وليس له من  
 في جمعة ونظير فائدة في الفقه ما اشترانا في الفقه اذ كانت كتاب الشرايع  
 مثلاً لا يجب صالحة مسئلة مسئلة في الدلائل كان كذا في كل ذلك  
 وليس جوعاً في كتب الائمة الثلاثة وغير ذلك من كتب الاخبار عن هذا  
 القبول لانا جئنا الى العلم بما فيها لادلة واضحة تسديداً لاولي الامر  
 واضحة فهم تعصدها واصحابها رضوان الله عليهم اجمعين  
 المتواتر وما هو كالمقولة ان الرسول كالحققة سائقة فليست  
 ولتختتم هذه الباب بما وعدنا في غير هذا من الرسالة المحجزة وعلم الله

٧ ونصراً لما اراد الاستدلال  
 عليه واخصاره بساله

٧ علمهم  
 مع التوفيق

٧ والاحكام  
 ومبادئهم

عظيم في الاختصار ما مع لنا دليل ووضوح سبيل فصل  
 في بيان ماهية اصول الفقه ومرتبته وموضوعه ومركبه  
 وخبره وبيان حقيقة العلم والجهل واصناف العلم ومع الدلائل  
 اعلم ان اصول الفقه مؤلف من جزئين احدهما اصول والاخر الفقه  
 فالاصول ما يثبت على غيره والفرع ما يثبت على غيره والفقه معرفة  
 الاحكام الشرعية التي هي بقايا الاستدلال فاذا اضيف الخبر الاول  
 الى الثاني وقيل اصول الفقه فالمراد بفن القواعد والمستل  
 المقررة في فقه فاذا اخبر هذا المركب الخصاص علم الجهد الفقه  
 فالمراد به العلم بترك القواعد وما مباديه فالاعتقالات  
 الشرعية من العلوم الثلاثة وهي بعض المنطوق والكلام والعربية  
 وجميع الاحكام. واما مرتبة فهو الثلاثة لمراد وقد بينا القدر  
 المحتاج اليها. واما موضوعه فالدلائل الفقه الباعث عنها  
واما أثره فالسلامة من ذم التقليد اذا استعمل في موضع لا يحل  
 بان يتفرع منها احوال الادلة ليعرف منها الاحكام كما سذكر  
 اخ الفصول واما من لا يتعلمه لغرضه فلا يخرج عن الذم وان جرد  
 مسأله وحققها ودققها كالمشايخ اصوليهم هذا الزمان بل الذم  
 لهم

٧ كتبهم

لهم واما وجوبه فلهما في وقال بعض اصحابنا المتقدمين فقه  
 حلي كذا في الصلاة وانزله في العينية او وجوبه على العموم الا  
 والتفوا منه بمعرفة لاجماع المصادر من مناقشة العلماء عند الحاجة  
 الى الوقائع وبمعرفة النصوص الظاهرة وبمعرفة ان الاصل في المناقشة  
 الاباحة وفي المناقشة الحديثة مع فقد نص قاطع في منتهى ولائته  
 باطل للزوم الخروج المنفي بالائنة والرواية وما الكفافية لا يخرج  
 عن التقليد. والعلم هو ما يقتضي حصول الفقه بمعرفة العلوم  
 على ما هو به. والجهل تصور الشيء على خلاف ما هو به. والعلم على  
 صفة ضرورية وهو ما لا يقع عن نظر واستدلال وكسبي وهو يقع  
 عن نظر واستدلال والعلم الضروري على صفة ضرورية منها يحصل  
 العاقل استقاء كالعالم بان الموجود لا بد من ان يكون قدماً او غير  
 قديم وان الجسم الواحد لا يتولد من ان يكون في مكانين او لا يكون  
 فيه وان الذات الغلانية اما ان تكون على صفة او لا تكون عليها  
 ومثل تعلق الكتابة بالكتابة والكتابة بالكتابة وغير ذلك وصرف  
 منها ايقف على شرط وهو العلم بالمراد كات فان العلم ضروري  
 الا انه فاقطع على شرط وهو الادراك مع ارتفاع اللبس وهذا الضرب  
 حصوله مع هذا الشرط عند العاقل وبه يعرف كونه كمال العقل

٧ بهام



فأذا حصل هذا الشرط ولم يحصل هذا الصبر عند أحد فكيف يمكن العلم  
 الكبير فيض من أحد ما لا يكون له امتداد في زمانه فيكون له دليله والاعتقاد  
 العالم في نفسه ابتداءً بالعلم لم يأت في أول ثلاثه من أحد ما لا يكون له امتداد في زمانه فيكون له دليله والاعتقاد  
 شيء يحصل في العلم في غير كماله في الحوادث فيعلم أن هذا هو ما هو  
 الوجه فيحصل بالاعتقالات لأنها الطريق إلى إثبات ذات الأشياء و  
 الشرعيات التي هي طريق إلى إثبات الحكماء بالبرهان أن نفي في حكم الذات  
 فيحصل لنا العلم بصفة لها وذلك بخلافه في صحة الفعل من زيد فيحصل  
 لنا العلم بأنه قادر عليه وبأنه ليس أن ينظر في حكم الشيء فيحصل لنا العلم  
 به بصفة صفة له كغيره في حوز العدم في علم بعض الذوات  
 فيحصل لنا العلم بأنها محدودة وكغيره في وجود شيء فيحصل لنا العلم  
 بأن له جهة وجودية. وأما الصبر الثاني في العلوم النسبية التي  
 تحصل في غير نظر في صفة ما يعقله المنة من نومه وقد سبق له النظر في  
 أمر نظري في تعلم العلم عند ذلك في الدلالة في. وأما الدلالة في  
 أمكن الاستدلال على ما هي الدلالة في وتعلم هذه اللفظ في  
 العبارة عما في القول الصبر لصاحب عدم دلالة وهو يدبر كيفية  
 عبارة عنها وقد يقال في شبهة دلالة كقولهم دلالة المخالف  
 والمركب شبهة. والدال في ذلك لانه لا يشق منها  
 غير

فغير في ذلك محوري الصبر في أنه سيق من الصبر في هذا الصبر أن يكون  
 الله دلالة على كذا فهو ذلك الشيء إلى الله دلالة على كذا ولا يكون  
 ذلك وقد يجوز في إطلاق الدلالة على الدلالة كقولهم قول الله وقول  
 الرسول إلى الله كذا وكذا وإن كان الدلالة الحقيقة هو الله والقرآن  
 والدليل هو القرآن إلى المطر وقد يجوز في ذلك في الدلالة  
 كقولهم في الأحكام اتحاد دليل على خالقها وفي القرآن أنه دليل على  
 على الأحكام ولا بعد أن تواتر حقيقة فيها. والمطلوب هو الذي  
 نصبت له الدلالة لتبينها وهو المكلف وقد يجوز بذلك في  
 المملوك عليه فيقولون همامه لول الدلالة ويرون المملوك عليه  
 محاربا. والمستدل هو المناظر ولا يسي بذلك إلا إذا فعل الاستدلال  
 والمستدل به هو الدلالة بعينها ولا يسي بذلك قبل الاستدلال  
 والمستدل عليه هو المملوك عليه بعينه غير أنه لا يسي بذلك في حصول  
 الاستدلال. والمطر في اللغة يستعمل بمعنى ثقل الحارمة  
 نحو المسمى طلبا للرؤية ولعق الانظار ويعق العقوف والوجه  
 وفي الاصطلاح هو الفكرة حال المنظر فيه وهو الماد منها. والناظر  
 هو المفضل بين أحوال المنظر فيه وبين سائر صفاته لانه في وجه  
 اللزومية والمفارقة لتبويب المعرفة المنظر فيه للمواد والكم

يعلم

المجبر

وشرط الناظر أن يكون عالما بالدليل على الوجه الذي هو علمه لول  
 يعي أن قوله في العلم لأن العلم حقيقة صدر والفعل زيد لا يعلم  
 فاداعيه ومن لا نوع الفعل محكم لا يمكن أن يستدل على كونه عالما  
 لم يكن عالما بالجهة التي ينبغي أن يكون عليها في العلم أن قوله في العلم  
 الصلوة والقول الزعم كلام الله أنه سبحانه لا يجوز عليه القبح ولا العفية  
 ولم الغار في الكلام لا عفة الاستدلال على وجه الصلوة والشرع وكذا  
 على العلم أن النبي هو صادق. وأنه لا يجوز عليه العفية ولم الغار في الكلام  
 لا يصح من أن يستدل بقوله على علمه والعلل في الحكم وهذا  
 الزعم سبحانه كالتسليم بأنهم لا يمكن الاستدلال بكلامه تعالى  
 حيث جردوا عليه الفعاليات كلها تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وأصلها هم  
 جهنم وسات منبره. والمطر الذي ذكرناه لا يصح الأمر كمال العقل  
 فلا بد من معرفة العقل. فالعقل هو مجموع علومه إذا حصلت  
 كان الإنسان عالما مثل العلم المذموم إذا ادركها وارتفع عنها  
 اللبس وأن يعلم أن الموجود لا يخرج من ذاته أو وجوده وأن يعلم أن العلم  
 لا يخرج من وجوده وأن يعلم وجهه في غير الواجبات فيحسن كثر  
 في المحسنا وفي كثر المحسنا في وجوده ورد الوديعه وشكل العفة  
 وتحسن الاحسان والصدق الثبات وكما نظم المحض والذنب  
 العار من نفع ودفع ضرر فادراكها العقل ضروري في

به الجحمان ويحجب نفاة الايمان لم يجرم فاعلمنا دعينا وجوبه عقل  
 والاحسان اليه وذهبنا دعينا ففعلنا للموافقة عليه وان يعلم  
 معرفة الفعل العقل وقصد الخططين في معرفة ما يمارسه ويستعمل  
 فاذ حصل له هذه العلوم كان كمال العقل فيصير بكيفية. وفي صفة الاستدلال  
 على اعتبار وصفاته وانبيائه وحججه خلقه فافهم معاني هذه الالفاظ  
 المذكورة في هذا الفصل فافهم ابراهيم على السنة اهل الاستدلال  
 من الحاجة اليها على كل حال. فصار دلالة اللفظ على  
 معناه مطابقة وعلى غيره الضيق في غير خارجا للملزم ولو عفا  
 التمام فان قصد مجزئ جزء معناه في كتب والافهم والمؤلف  
 ان استعمل بالدلالة ولم يفتقر إلى الجمل لا زمنة فاسم أو افتقر  
 وان لم يستعمل فخرش. والمؤلف ان يحد معناه شيئا وان في كثره  
 فتواطؤا ومتقانا في كثره. وان كثر معناه فتشتر ان وضع  
 لكل واحد لشيء ولا يقال ان اشتر في الثاني والاحتمال  
 وان كثر اللفظ والمعنى فتباينة وان كثر اللفظ دون المعنى  
 فمترادف. ولللفظ قسم آخر فيقول اللفظ ان يحمده على نفع  
 منه لغة فتشتر أو احتمال فالمعنى الرابع ظاهر والمراجع ما ذكر  
 والمتساوي والمتساوي محتمل ومطلق الرجحان المعنى في تحته لولان



لغة الواقع  
المعلقة

حكم ومطلق المذموم المذموم تحت لاجزائ من شأنه والمعقول  
الحاصل في النفس ان امتنع خلافه وعنه المتصور فكأن على  
عبد الذم فقط واعتقاد الا فالراجح ظن والمذموم وهم والمتنا  
شك في بيان الاحكام الحقيقية في اقسام  
افعال المكلف وصفاتها **الافعال الصادقة** هي عن المكلف اذا  
كان عالما او متعلما من العلم بها وهو غير ساه ولا ملجأ اليها لا تخلو  
اما ان يكون حسنة او فحشة **الغش** على صفة ضرب من ليس له  
صفة زائدة على حسنة وذلك بقا له مباح اذا دل فاعله على حسنة  
وكيف في فحشة ان غير قبيح وتوصف بالشرع بانه حلال وطلو  
ذلك والصرف الاخر لصفة زائدة على حسنة وهو على ضربين  
احدهما ان يتحقق المذموم بفعله ولا يتحقق الذم بتركه فيوصف بالشرع  
بانه تركي ومنه ترك المسية ونطقه واذا تعذر ان  
هذا الصرف في الغير يسمى لسان وانعام **الصرف الثاني** ما  
ليحقق الذم بتركه وهو ان يصير تركه احداهما ان يترك بفعله  
بعينه استحق الذم وذلك مثل الصلوة المفروضة المعينة فيوصف  
بالشرع بانه واجب محتم عليه بفعله بعينه وثانيهما ان يكون اذا لم  
يفعله بغيره ولا ما يقع مقامه استحق الذم وذلك نحو الكفارة

التي  
المعصية  
واجب

في الشرعية واداء الصلوة في الوقت المختار فيها وقضاها بالشرع في وقت  
شأنه وما شاكل ذلك فيوصف بالشرع بالواجب المختار فالواجب المختار  
لما يدل الصادق على انها شاء **وقر** الواجب ما يقع بفعله الغير  
فيه مقامه كتحريم الجهاد والصلوة على الاموات ودفنهم وتقسيم موارثهم  
وغير السلام وغير ذلك فيوصف بالشرع بانه فرض على المكلف  
ووجوبه على الكل لا على البعض وان سقط بفعل البعض **وجز**  
الواجب الفعل المفدور الذي يتوقف عليه فعل الواجب المأمور به فانه  
يكون واجبا بنفسه ايجابا المتوقف في غير حاجة الى ايجاب بامر على  
حاجة فيوصف بالشرع عقده من الواجب **واما** النهي فلا يكون  
الا قسما واحدا وهو ترك فعل شيء فاعمله الذم على بعض الوجوه فيوصف  
بالشرع بانه محظور وتحريم وفي الافعال ما يوصف بانه تركه وهو  
كل فعل كان الاول تركه وان لم يتحقق فاعله الذم **ثم** المأمور به  
قد يوصف بالاداء وهو ما فعل اوله وفيه المحدود وطرافه واحدا  
لان ادراكه في وقت يوصف بالاعادة وهو الفعل تائبا على فعله  
لما اولى الوقت المعصية لئلا يترك في وقت يذم بتركه **وقد** يوصف  
بالقضاء وهو ما فعل بعد وقت بامر جهدي **وقد** يوصف بالمقدور  
وهو ما فعل قبل وقت بآذن شرعية **ثم** المأمور به المقتضى اما

فقط من هذا الحكم الشرعي  
والواجب والندب او الواجب  
او الكراهية او التحريم المستند  
الى صفة يقع الفعل عليها  
بغير احد هذه الاشياء  
ص

ان يجزى وقت مضيق او ميسر او له كصوم شهر رمضان او تقصير  
لكنة من الوقت فاما ان يكون وقت ميسر او مفضل وقت غنة صلوة  
الظهر المحقة من اول الزوال الى غروب الشمس فجزء من اجزاء هذا الوقت  
وقت له الاول والاخر **والواجب** احدهما المتعاقبة المتمايزة بالوقت  
لاطلاق الامر بغير تفصيل واختار بعض اصحابنا التقدير في الموضع  
الى الصلوة بين الفعل الاول والآخر عليه ثانيا وقواه شيخنا البهايي  
من المتأخرين وليس شرط لكثير **واما** الاحكام الوضعية  
كالاولى شرط والمانع والصحة والبطالان فليت احكاما الحقيقية  
من الخطاب المتعلق بافعال المكلف وربما ترجع بنوع من الاعتبار  
الى الاحكام الحقيقية **وصحح** العبادات والعقود والمعاملات  
ما يتب عليه لائن الشرع **والباطل** منها بخلافه **وقر**  
وجز اجزاء اصول الفقه القولية التي ينقسم اليها الدال والسنة  
اقسام الكلام والامر والنهي والنعاه واليأمر والمطلق والمقيد  
والمحمل والمخير والظاهر والمأوود الناسخ والمنسوخ **الاول**  
اقسام الكلام فانما يترك منه الكلام المفيد لاسم واسم او فعل  
واسم وما عداها لا يفيد لا يتغير واحد من القسمين فيه وينقسم  
الى اقسام الى ابر وفيها معناه معين الامر من السواء او الطلب  
والدرا

والدعاء الى النهي والامر ويذكر في ذلك المحذور والعسم والامر الى  
وما شاكله والى **المستعمل** الاستعارة والاستعانة **والنهي** هو ما نهى  
اهل اللغة بطول قوم كثير من اقسام الكلام **والامر** هو الاصل في  
ذلك كله المختار فان الامر معناه معنى الخبر مع الفعل اريد  
مكان فعل كذا وذلك خبر والنهي معناه كذا من الفعل وذلك خبر  
ولذا القول في اقسام **وبدع** الخبر حرف وتغير معناه باختلاف  
فيها فوايد لم تكن قبل ذلك وهي كثيرة فذكرها اهل اللغة والنهي وبالمجلة  
كل هذه الاقسام بمعانيها موجودة في العربية وينقسم ايضا الى حقيقة  
ومجاز فالحقيقة ما اريد به ما وضع له في اللغة وحدها مجاز ما  
اريد به ما لم يوضع له في اللغة والحقيقة اما لغوية او شرعية او عرفية  
والمجاز اما ان يكون من زيادة او نقصان او نقل او استعارة والمجاز  
بالزيادة مثل قوله تعالى ليس كذلك في المجاز بالنقصان مثل قوله  
تعالى واسئلكم العترة والمجاز بالنقل كالتعاطف بينا من الانسان  
والمجاز بالاستعارة كقولنا هذا خير من ان ينقص والمجاز والحقيقة  
اجزاء تدرج في علم المعاني والبيان **ولا** الكلام في نبوت الحقيقة  
اللغوية والمعرفية وفي نبوت الشرعية خلاف ولا يبعد ثبوتها  
وان كان المعنى من العرف محال فاذا اوردت تعالينا **خطاب**



وليس فيه عرف ولا شئ وجعل على اسمهم لغة فالكان في عرف ولغة  
وجعل على العود دون أصل الموضع لأن عطف طار على أصل الموضع  
منه كمالناشئ له والمؤخر فيه وأن كان وضع وعرف وشرح وجعل  
الخطاب على الشرع دون معناه إذا استأصدا وعمل المعنى للعلم  
الشرعي جارية في الحكماء في أنه لا يعدل بها الشيء في الأول  
وهو استعارة الفعل عن هو دونة بالقول وصيغة أفعل عند الإطلاق  
والجرح عن القرينة تحال الوجه الإياد الدليل على أن المراد منه  
أو الإباحة أو غيرهما مادة شغل في فعل عليه ولا يقتضي التكرار  
على الصحيح إلا إذا دل الدليل عليه ولا يقتضي العود لأن العود  
من إيحاء الفعل عن اختصاص الزمان لم يزل دون الزمان الثاني  
والأمر بإيجاد الفعل أمر به وبما لا يتم الفعل إلا به والأمر لا يحد  
في المأمورين والفعل والشيء صل إليه عليه والدليل في أصل الفعل الخمسة  
والناس ويجوز ذلك ولا يضل الصبي والمحزون وال هي والتميم والنفاذ  
مخاطبون مضمحل الزمان وهو وعما والأمر نحو صده الثاني  
المراد أو واستعارة التكرار هو دونة بالقول وصيغة لأفعل  
تدرك فساد المبنى عنه عند الإطلاق والجرح عن القرينة  
الأن يدل الدليل أن المراد به ترك الأول الرابع العام

وهو ماعنه من فضاء الغلاف الذي يحتل الاسم الموجود المعروف بالعلم  
والجمع المعروف بالعلم والاسماء المهمة مكتبة من من يقول وما ينبغي للعقل  
وان في الجميع وموقع الزمان وان في المكان ومنه الاستفهام والجواب ولاء التنكرات  
والعموم من صفات المنطق فلا يجوز دخول العموم في غيره والعام كما  
يقال عليما اذ كرناه وهو المعنى ما الاصطلاح في كذلك قال عليما هو  
اعم وهو مطلوب الشعور وهذا المعنى يستفاد من العقل والعرف  
اما العقل فمعلوم من الظواهر الشروط والموافقة واما العرف فكما للموضع  
المصادرة عن ان اروي ليسان الحكام الشريعة لقول ه لعل اذا انتم  
على الصلوة واصل البيع وجم الربا وقول عليما اذا اختلف  
الجنسان بيعوا البيع شيق وقوله ع يجوز مع التخصيص مفاضلة وقوله  
خلق لله الماء ظهور الاغراض للمر المواضع التي قد حكم العرف  
الشروع ودا الدليل العقل على عمومها اذا المواضع التي تعلق الحكام  
الشريعة فيها مبنية للمر القواعد والاصول الكلمة التي يتعرف منها  
الحكام الجزئية المخصوصة كما هو معلوم من قواعد العلوم وتتبادر العموم  
والاستفهام للمر من هذه المذكورة وان له نفس من الفاظه  
لما اصطلاحية اذا لاحظ الذهن ما قلناه ولان الحكام الشريعة لا يجري

الاعمال الكلية باعتبار وجودها وجوداً باعتبار فرديتها لأن أرادته  
المختصة في الجملة لا يرعى لتحديد نوع الشيوع وتحرير فردية العمل  
وعدم تجسيم مقدار أثره في بعض الماء وأما ذلك في موارد الاستعمال  
من الشرب والسنة فيغنى عن هذا كله أراد الجميع وهو معنى العموم فاحفظه  
فإنهم وعلموا العمل وهو معنى فهم العلم عليه أن يلقى العلم الأصغر  
وعلم التفرع أي يعطيه العلم الكلي وتعلو الإحكام عليها فغنى  
إحكام خبريتها بأنها في العموم كما يكون في المعاني الحقيقية  
لأنه يكون في المعاني المجازية وليس معنى المجاز وهو واضح ولحق  
أن اللام المخلط على الجمع إذا مررت بالعموم في العموم وفي الدخلة  
على المزدخلاف والذي يصح به غاية العربية استمرارها به الجبر  
والاستغراق وقيل استغراق العدمية ترجيح كونها استغرافية إلا  
مع وجود قرينة تقترن أحدهما وأما على ما حققناه وجرى سنك  
عليه فلجامع الغرض الاستغناء عن المفردة التي علق الشارع الأحكام  
عليها في الخامس الخاص والطلاق والتقييد وهو قوله العلم  
والتخصيص في بعض الجمل لا بالذكر وهو ينفع في المتصل  
فالمتمصل الاستغناء والتميز والتقييد بالصفة والاستثناء أخراج  
ما لوله خلاف الكلام وأما الصريح لولا أن يفرج المستثنى منه  
مميز

٣٩٧

في الواقع من الناصر ولا المساور ومن شرط ان يكون متصلا بالكلام  
ويجب تقديم المستحق على المستحق ويجوز الاستثناء من الجبر وفي غير  
الشرط يجوز ان يقدم على المشروط والمقدار الصفة محل عليه  
المطلق كالرفقة قدمت بالايمان في بعض المواضع والمطلق في  
بعض فمحل المطلق على المقيد فبالاولى في محل المطلق  
حيث محل عليه من كونه مثبتا او منقيا والظاهر بل ارجح انه في محل  
في المشتبه دور المشتبه فانه محتمل العرفه بها جميعا الامكان  
ارادة الجميع فلو قال لا يؤخذ مؤنسا لا يؤخذ مؤنسا  
عالمنا فانه لا يجوز لانه لا يوافقا عالمنا ولا غيره  
الكتاب والكتاب والسنة والسنة بالسنة والكتاب بالسنة  
السنة بالسنة والسنة بالسنة والكتاب بالسنة  
عنه حين الاشكال الى حين التحليل والتفريع والمميز هو النظر او  
الظاهر او الخفي ودرجته السابعة السابعة والسابعة  
معناه لمرارة واصطلاحها الخطا الى الابد رفع الحكم الثابت  
بالخطا المتقدم على وجوده لانه ثابتا مع تراضيه عنه ويجوز  
رفع الرسم وبيع الحكم ورفع الحكم وبيع الرسم ونسخها جميعا  
عن النسخ الى بدل الخطا واخف ولا غنى بدله ويجوز ان لا يثبت



والله اعلم  
بالكتاب والسنة والسنة ما والكتاب في هذه اقسام ما يقتضيه  
القولية. واما السنة الغلوية فان كان الفعل الصادر عن النفس  
عليه والطبيعية فلا دلالة فيه على جهة في حوالته ولكنه مالم يظهر  
فيه قصد القربة او جهل طبعته وان وقع بين النضر على جهته  
وجوباً او بدلاً او اباحة وعملها وخصوصاً وان لم يقصد القربة وليس  
فهل يحل او يستحب او يتوقف خلافه ووجه اكثر الوجه الثاني والآخر  
في هذا سهل وانما يحتاج الى معرفة كان بحضرة صلى الله عليه  
وتعالى النبي بعض افعال الصالحين فانها قد تتيها في هذه قدر  
ما يحتاج اليه فيعرف من اصطلاح ما يذكر في كتاب اصوله على قاعدة ما  
ذهب اليه فلا حاجة لنا الى الكلام في الامع ومسايله واما العلم  
عنه باطل والاعم المعبر عن الخاصية في هذا الزمان معناه  
بل هو موجود في كل عصر سابقاً متخلفاً فانما هي حقيقة ومعرفة  
مسائله هو مطوع في كتاب اصولنا المتأخر. والله اعلم  
بمعرفة الاخبار ونقصها ومعرفة كيفية تراجمها عند المعارف  
على مدق المتأخرين لاني انا طوق علم فيها ولكننا سقطنا عن البحث  
على حال الحق والمنسحق بما قدمناه من الاخبار المالة على بيان من  
يجوز له السنة وما لا يجوز وما لا يقع من الاجتهاد بالاراء والنظن  
فليس

داخل  
١٢ وهو كقول الامام المصنوع  
وجله قولا للجمعين  
بطلن العلم القطعي

مجلسه اوله  
در روز جمعه  
در ماه رجب  
در سال ۱۲۸۰

ليس من مذهبنا استعفاء الرضا والحجتم ما ذكرناه من القواعد  
بما قرأنا في الحجة لا يوقفه وهو ذكر الوجه الذي يحجب ان يحجب عليه مرادنا بخطابه  
و هو فصلنا في نفوذ من استعفاء العلم الاصول في اوضاعه اعلم انه  
اذا ورد خطاب عن ابي عبد الله فلا يخفى ان يكون محمداً او غيره محمداً فان كان  
محمداً غير محمداً بان يكون خاصاً ومحمداً بمحل علمنا يقتضيه ظاهره الا  
ان يدل عليه ان اراد به غيره ظاهره دليل فمحله عليه فان الدليل على انه  
اراد بالخاص عن وجه علمه على ما دل عليه وان اراد به غيره لم يكن  
لظنه فان كان ذلك الخاص عالماً بشيخ الازهر ووجه واحد وجان محل  
علمه مراد به والا لآذ ذلك ان يكون مراد بالخطاب فان كان  
ذلك عالماً بشيخ غيره وجه كثير وجب التوقف فيه ولا ينطبع علمنا رتبة  
البعض او اراد به الجميع لعدم الدليل وقال قوم يجب علمه على الجميع  
فلما احوط الامة لا يمتنع ان يكون اراد بالبعض تلك الوجوه واقر بها  
لا وقت الحجة علموا بالصحيح من حجازنا في بيان المحل وقت الخطاب  
الى وقت الحجة كما ينبغي فلما اراد به جميع الوجوه محله لا يشيخ علمه  
لغيره بل انما يشيخ وقت الحجة فليس احد المحللين اولى من اخرهم فلا فرق  
التوقف قالوا فبما ان الوقت وقت الحجة ولم يشيخ المراد منه  
عن تلك الوجوه وجب علمه على جميعه لانه علمه على بعضه يوجب بعض

كتاب النفية العامة

لا وقت الحاجة ولا يكون التأخير

فإن هذا الدليل على أنه أراد بعض تلك الوجوه وجب حمله على القطع على  
ليرد غيره لأن خاصة وأظهار منها يمكن حمله على جميعه عنه الأنعام  
وما قال أظهارها ما ساقط وله ومقوله على أن أراد بعض الخاص باللفظ  
وما عده مراد ببديله وذلك بحقوله لعل أنا أبها المتن أخاطبهم منه  
الآية فانه قد علم أن الشيء العليه والمراد باللفظ وما عده مراد  
ببديله هكذا لنعلم الخاصة هـ واما العام فأذا ورد فانه ينبغي  
حمله على أظهار فإن هذا الدليل على أنه أراد بعض ما انضم إلى أظهار  
وجب حمله على وأن هذا الدليل على أنه أراد بعض ما أوله اللفظ ينبغي  
أن يخرج عن المراد منه ينظم على أن الباقي مراد بحكم اللفظ ولا يجب  
التوقف فيه لأن لأظهارها تخلو منها ما تقدم في الخاصة هـ ومقوله  
من أكثر أشياء أخر أشياء فإن هذا الدليل على أنه أراد جميع تلك  
تلك الأشياء وجب حمله عليها فإن هذا الدليل على أنه أراد بعضها  
القطع على أنه مراد وما عده متوقف فيه لأن كون أحدهما مراد  
لا ينبغي من أن يكون مراد الأخر فإن هذا الدليل على أنه أراد أحدهما وكان  
اللفظ متروكاً بغير شئ وجب القطع على أن أراد بعض الأخر والأخر  
الخطاب من أن يكون أريد بشئ أصلاً فإن كان شئ كأشياء  
قطع على أنه أراد بعضه بأن غير مراد وتوقف الباقي وأنظر أشياء  
ومتر

كيفية العمل المختبرات العام

المشترك  
كيفية العمل بمحمالات

ومع كان اللفظ متيناً ولو لم يكن فيه دلالة أصلاً وكان مطلقاً حب  
الموقف فيه وأنظر البيان فليس بأن جماعاً لبعض بأولي حب  
على جمعيه • وتأخر البيان عن وقت الخطأ إلى وقت الحاجة جاء  
 فإن كان وقت الحاجة واطلق اللفظ المحل وجب حمل على جمعيه لأنه ليس  
 بأن جماعاً على بعضه بأولي من بعض ولو أراد بعضه لكنه لأن الوقت  
 وقت الحاجة ففي كان الوقت وقت الحاجة ولم يتوقف على اللفظ  
على أنه أراد به الجمع فمنه نظيره فإن أمر الجمع محتمل أنه وجب القطع  
على أنه أراد ذلك على أن الجمع وأن لم يكن الجمع بينهما وجب القطع على  
 أن أراد به الجمع على وجه الخبر وهذا الذي ذكرناه كله فيما يصح أن  
 يراد باللفظ الواحد أما ما لا يصح أن يراد باللفظ الواحد فإنه لا بد  
 فيه من أكثر من سببه لأن الوقت وقت الحاجة على ما فرضناه •  
 ومع كان اللفظ شرطاً متقولاً على ما كان عليه اللغة وجب حمل على ما  
تقر عليه في الشرع فإن الدليل على أنه لم يرد ما وضع له في الشرع  
نظر فيما عداه فإن كان الوجه هو الوقت حمل الخطاب على بعضه  
 وكان الوقت وقت الحاجة وجب على جمعيه لأنه ليس على  
 بأولي من على جمعيه ولو كان المراد بعضه لكنه لأن الوقت وقت

لنفية العامة لا

لنفية العلم بالشعر والمنقول



المختلفة  
المعاني  
على  
الواحد  
كيفية  
العبارة  
باللفظ

الحاجة والزم من الوقت وقت الحاجة توقف في ذلك المكان من الدنيا  
حيثما قد مناه في الالفاظ المتشبهة سواء وان دل الدليل على  
ان اراد بعض تلك الوجوه لم يكن ما يقع من ان يراد بالوجوه  
فان كان الوقت وقت الحاجة وجب حمله على ان المراد بجمعه وان  
لم يكن وقت الحاجة اوقف على البيان على ما بيناه **هـ** فاما  
كيفية المراد باللفظ الواحد للعبارة المختلفة فالذي ينبغي ان يحصل  
في ذلك ان نقول لا يخفى لفظ **الواحد** من اول الاشياء على الحقيقة  
ويفيد في جميعها معنى واحد او يفيد في كل واحد منها خلافا  
يفيد في الاخر فان كان الاول فلا خلاف بين اهل العلم في انه يجوز  
ان يراد باللفظ ذلك كله وان كان القسم الثاني فاختاره في ذلك وقال  
قوم لا يجوز ان يراد المعنيين المختلفين باللفظ واحد وقالوا موقر الدليل  
على ان ارادها جميعا فلا بد من ان يفرض من ان يتكلم باللفظ من  
اراد بكل مرة منها معنى واحد على هذا علموا ان الله تعالى قال لما  
دل الدليل على ان ارادها جميعا ما يؤيد اجتهاد الله علينا  
ان يتكلم باللفظ مرة في زمان على النبي صلى الله عليه واله وقالوا الحقيقة  
والبيان والكفاية المتصريح بذلك وقالوا لا يجوز ان يراد بلفظه  
اولا ثم التمسوا الجمع والمسلم باليد بقوله ولا تتكلموا في العبد

بغيرها بعد ان **خرج** الجلال **وقد** اجماع المخالفين في هذا الخلاف واستدل  
على صحة ما ذهب اليه وورثه من مخالفين بالاشياء وذكرهم في حجج واجاب  
عنها وكل هذا يدل على ان الخلاف مع العامة وهو جهاد لالة الوجه الثاني  
وجوابه قال وخاسمها وهي الطريقة التي بها يصلون عليها حكمهم بغير  
واياها يفتنون وترغب فيها ان الصحابة مجمعة على هذا اخبارا لا يبلغ التواتر  
وذكرنا في بيانهم كل شيء كان ظاهرا وبذرون مجموعهم في وجوب العمل  
في التقاء المختارين الى ارجاء النبي صلى الله عليه واله عند اختلافهم في ذلك  
وعلمهم الخطاب بوجوب التوقف والتردد في خبره المجرب على خبر غيره  
الرجوع الى اجمعوا على ذلك وتوقفوا في دية الخبيرين على خبر احدهما لا يجوز  
عمل به بل في غير ذلك الجهد على قول الواحد والاشهر وهو ما روي عن  
كثير اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه واله رجلا يقول في انفعني الله  
شاء ان ينفعني به واذا حدثني غيره استخلفته فاذا حله في صدقة  
وحدثني ابو بكر وصدق ابو بكر ورجع في حكم المذنب الاجنبي فقالوا  
ووجدناهم يبرءوا من عهده الاخبار وتارك للسكر عليه لو كان ذلك  
لكانوا قد اجمعوا على الخطاء وذلك عن جابر وابو اسحق وغيره بقوله  
وقال لهم فيما يتعلقوا به خامسا انتم تعلمون باني سوي تدفع الامانة  
هذه الطريقة وهو ان تقول لما علموا اخبارا واحدة في الصحابة المتأخرين



الشيخ شمس التصريح بخلافهم واخبرهم عن علمهم بالاسماء عليهم السلام  
 على الضمان اذ هو لا ينافي في دلالة الاسماء على الضمان ان يكون  
 له وجه من الضمان فبقية روافد ما اشبه ذلك فطال ان يكون ما  
 ذكرناه اجماعا ثم عدل في ذلك الجواب عن هذا الاحتجاج بطريق آخر  
 حيث قال عزنا اننا بعد عن استعمال هذه الطريقة في هذا الباب لا يخرج  
 ونحو ذلك الكلام في امامته ونفقته في اصول الفقه في اصول  
 الدين لا ينافي ثم نقل على الفقهاء ونحو حشيم فلا ينافي فيكون  
 نعمه ثم يفرع من مخالفتنا الاحتجاجا ونسبنا وتوصلوا الاطراف فنقل  
 علينا من غير حاجة بهم في الموضوع اليه ثم يفرع ما عدل اليه بطلان طوله  
 ان ثبت فقه عليه فتأمل طوله بغير نصير وتساو له بغير نصير  
 يظهر حقيقة الحال وصدقه واستنباه الله في الاخبار من المقال  
 ومنها ما قال قد مر في الذريعة في او مسئلة خبر الواحد  
 حيث قال واعلم انا اذا كنا قد دللنا على ان خبر الواحد غير مقبول في  
 الاحكام الشرعية فلا وجه لكلامنا في روافد هذا الاصل الذي دللنا  
 على بطلانه لان الفرع تابع لاصل فلا حاجة بنا الى الكلام على هذه  
 النوع انما السبل مبنية او مردودة ولا على ترجيح بعض الاخبار  
 على بعض فذلك كله نقل وقد سقط عنا وانما شكل الكلام على هذه  
 النوع من ذهب الى صحة اصلها وهو العمل بخبر الواحد فذلك  
 نص

لانها

نص من نسخة بان السبلان مخصوص بالحادثة العامة وما قسمها اليه ٢٠٧  
 من القبول والمردود وما علموا به عند قرائة الاخبار دون احاديث  
 اصحابنا المستقلة من اصول الفقه وقد نقلنا عنه سابقا في مسئلة  
 طريق الاستدلال على روافد الامامية ما يدل على ان طريقة في الاخبار  
 طريقة اصحابنا المستقلة من خبر الواحد بالمعنى فلا تغفل ومنه ما قال  
 في الذريعة في او بارصفة المجلد المحرر والمجلد عن حيث قال اعلم ان  
 من ذهب الى وجوب العمل بخبر الواحد في الشريعة بكثرة كلامه في هذا  
 الباب ونحوه لا ينافي في الحقيقة العمل بالمعنى حقيقة الخبر في هذه  
 وامامة فاما ما لا يذهب اليه ذلك ويقول ان العمل في خبر الاخبار  
 تابع للعمل بصدق الراوي ولا يفرق عنه بغير ان يكون الراوي مؤثقا  
 او فاسقا او كافرا الا ان العمل بصدق خبره يستند الى روافد وعنده وجوب  
 عين لما يكون كذا فلا بد من كونه صدقا على ما بينا في الكلام على  
 صفة التواتر وشروطه فلا يفرق على هذه بغير خبر العدد وخبر من  
 كثره ولذا نقلنا اخبار الكفا والردوم وخرجوا بحججهم اذا اجتزأوا  
 عن دليلهم والحادثة فيهم وهذا مما لا يشبهه غيره وما  
 كلامه هذا بما نقلناه عن الشيخ قد مر في الباب الثاني من الفهرست  
 ان كثيرا من اصحابنا اصولا كانوا يستعملون المذهب الفاسد وكان  
 كتبهم معتقدة ومباينة في كتابه العدة بخبر الواحد بخبر الثقة وان كان

ونعم قال

فاسد المذهب فاسقا بخبر الواحد فلهذا شهادة منهم قدس سرها على صحة  
 طريق اصحابنا الائمة واصحابنا المستقلين وانما جهات العمل ونحو انشاء  
 بعد هذه المجاهدة وبذلك الجهد في روافد من الواصل ولهم في التفسير  
 لا يثبت عند البينة والريان ان المعنى صدق الراوي وان كان فاسد  
 العقيدة وقد ثبت صدقه عند اصحابنا الاصول ٢٥ ٢٥ ٢٥  
 المقام الثالث نقل الشهادة فنقول امامنا فلهذا وحده  
 احداث الاخبار فحبه كلامه وحقوقه لم يرد سوى الحق الياني ولد  
 الشهيد الثاني في كتابه المعالم حيث نقل عن العلامة ما استرنا اليه في  
 اول الجواب عن السؤال الثاني بقولنا واصل هذا الاشهر ارجح ونحو  
 السيد ما نقلناه عنه ولا يخفى على المسائل فتعدهم في النقل قال في  
 الكلام في المقام الواقع ما عساه السيد الى الاصحاب في ما حكاه عن  
 العلامة فانه نجح في جواب قدس سرها التوجيه بينهما بقوله ولكن  
 ان يقر ان اعتماد المذهب فيما ذكره على ما عهده او ابل الحكم منهم  
 والعمل بخبر الواحد بعيد عن واقعهم وتقبل العلامة على ما ظهر له  
 من حال الشيخ وامثاله فعلمنا المعنى بالفتنة والحد في حجة او ردوا  
 الاخبار في كتبهم واستراحوا اليها في المسائل المهمة والغير  
 منهم ما يدل على موافقة المذهب في روافد هذه المحاولة قال والا

الشهادة  
 المستقلة  
 على حقيقة  
 مذهبنا

انه



والانصاف انه لم يتضح من خالفهم المخالفة لدايم اذا اذ كان اخبار  
 الاحباب يومئذ في رتبة العهد زمان المعصوم واسفاده الاحكام  
 منهم وكانت القران العاصدة لها يومئذ مبنية كما انشاها السيد  
 يعلم منهم انهم اعتمدوا على الخبر المحرر لم تظهر في الفقه المار في حقه  
 هذا المحقق السيد المحقق فانصافه لغيره ابطال ما اوله او فاسده  
 عن ابطال ما اوله الا ان تعليل في انصافه عدم المخالفة يقول اذا  
 كانت اخبار الاحباب يومئذ في رتبة العهد المار عليه لا تدفع  
 من كلامه مع سابقه فقلنا كلامه المستقر ان المحتاج الى تلك  
 القواعد والقران هم اصحاب الاصول وكانت تفسيرهم ومنها  
 جمعوا اصولهم تبعها فطاعوا في الرواية عن الامم صلوات الله عليهم  
 وانحصار طرق مدار الاحكام فيانقلبت القواعد وجمع بتلك  
 القران والقران لا فرق في قرب الزمان وبعد والقران في القواعد  
 التي جرت في العمل ما تضمنته كتب اصحابنا من الاخبار وشهادة الاثبات  
 وكذا اعترض هذا المحقق الى اني للشيخ انصافا ما سنده عن قريب  
 عنه والاصل ما وجدت احدا سواه جعل في الجنة منواه اعترض  
 لهذا السيد الاحبار هذا الاعتراض ولا انصفه بهذا الانصاف

شهادة

والاصحاب  
 الاخبار

بوجود ذلك لا ينشأ عن عدمه بل بطلان في كونه وان ولو فموا  
 كلامه بكنه حقيقة لقوا اللهم احرم عنا حراما حتى يتبدل  
 عن امته لانه قد مر به في صحيحه وان في صحيحه ونفا في كتابه  
 ليله وحقه في ابطال جميع اخبار اعدائهم من اهل الخلاف ونادى  
 عليها بالبول والنبور وحكم عليها باختلاف والرزو وكفاهم مؤنة  
 السوء وحقق لهم اصول المذهب وشهدت لهم بحجابه وسيادة  
 وعلومه وعماليته بازاحادته كمن لم يلقه بالمقاربات وجوب  
 العلم والعمل ودعهم الشبهات ودفعهم المضلات فكان هذا  
 منهم الخذلان ونسبة قولهم في البطلان ما حرم الله سبحانه  
 على محرمه وادخلهم الجنة بشفاعته وشفاعة ابيه وجده  
 واما شيخ الطائفة فذكر في شهر المحققان صاحب الشرايع اصوله  
 وصاحب المطالع في معالجه بانه لم يعمل بالخبر الواحد مطلقا بل بما دونه  
 اصحابنا في كتب الاخبار واشهر العلماء وما عدا ذلك ما خلت عنه  
 الكتب فظهر واشهر الخبر والشرع في العلم هو عند مرود  
 فان كان المراد له اماميا قال المحقق الاول في اصوله وهو بالجمع  
 كتاب العدة وذهب سبحانه الى وجوه جملة الى العلم بخبر العدل عن  
 رواية

ما سواته او

الشيخ عليه السلام  
 في الخبر الواحد

مطلقا  
 رواية اصحابنا من لفظه وان كان مطلقا فعلى التحقيق ينبغي ان لا يعمل بالخبر  
 بل بحديث الاخبار التي رويت عن الامم ودونها الاصحاحان كما مر به  
 اما في حجة العلم به هذا الذي يبين في كلامه ويدعي اجماع الاصحاب  
 على العمل بهذه الاخبار حتى لو رواها غير امامي كان الخبر سليما عن المعارض  
 واشهر نقله في هذه الكتب الدائرة بين الاصحاب عليه واجتهاد  
 لذلك ثلاثة وجوه فمساق هذا المحقق كلامه لا اخر وان ثبت نظرنا  
 في اصوله وان ثبت نظرنا في المعونة وقلنا المحقق الثاني بعد ما  
 نقلناه عنه من الانصاف للسيد من عدم مخالفة القوم وقد تعطن  
 المحقق من كلام الشيخ لما نقلناه بعد ان ذكره حكاية الخلال ههنا  
 انه علم بخبر الواحد اذا كان بعد الاخر الطائفة المحقة واورد احتجاج  
 القوم من الجانبين وذهب شيخنا ابو جعفر رحمه الله الى العمل بخبر الواحد  
 من رواية اصحابنا من لفظه وان كان مطلقا فعلى التحقيق ينبغي ان لا  
 يعمل بخبر مطلق بل بحديث الاخبار التي رويت عن الامم عليه السلام ودونها  
 الاصحاحان كما مر به واما في حجة العلم به فمساق كلامه لا اخر  
 فقلنا في الحق الاول ان قال قد مر به وما قد المحقق من كلام  
 الشيخ هو الذي ان يعتمد عليه لاما نسبة العلم اليه وما قد كلامه  
 زينة ائمة فظهر حقيقة ما ذهب اليه في الخبر هذا السيد شيخنا بالاعيان

نقله

لا ينبغي



وما شهد له به هذا المحقق المصنف <sup>وكلهم</sup> وتابعهم باسقاط <sup>لوصد</sup>  
ذراعيه بخلاف ذلك المدة ويعتقدونه ويعتقد عليه <sup>والله</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
المتفق هذا المقام كلاما <sup>اتفاقا</sup> في العالمين <sup>والله</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
صاحب الشرائع والمحضر في تأليفه <sup>اذن</sup> <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup>  
شهاداته وبما حققته من هذه <sup>والله</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
ويرى في بعض <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
وعنده <sup>والله</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
ما قاله في <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
القول <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
فلا يحسد <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
الامتاعة <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
بانعام <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
الوجه <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
حال <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
وما <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
ما <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>  
ونفطر <sup>المتفق</sup> <sup>والله</sup> <sup>والله</sup>

~~المخالف~~  
المخالف

و نبي الله صلى الله عليه وسلم  
التي هي الأصول  
المفيدة  
ولنا مع كلامه

فأجابوا دولابنا أفاد روضة المراد وقال في موضع آخر أدعي فنيان شهد  
أهل البيت عليهم السلام سبعين الإنساع وأقام عليه الدلالة والرأى من الكتاب  
والنسخ وطائفة المؤلف والخالف وبعد المرار في موضعها قال وورأ هذه  
أصنافها التي في الإنساع أخصاص أهل البيت بالمزية المحبة للإنساع فقد  
استشهد على نفسه أكثر أرضاً وقال إن هذه أخبار أحاد وهذا الرجوع إلى العلم  
لأن الرجوع بأنها وإن كانت أحاداً كأن إذا انضمت إلى العام فانقل الامامية  
في هذا المعنى لمن المعنى التي في الإنساع أكثر أرضاً وقال إن هذه أخبار أحاد وهذا الرجوع إلى العلم  
على الطلاق في هذا المعنى أخبار وأصنافها أعمال الفهم في هذا المعنى  
محصلة لأولينا أما أحاد كان الناس بالمزاة والمخالفة وطائفة المراد  
لغير على فوق في أكثر أرضاً وقال إن هذه أخبار أحاد وهذا الرجوع إلى العلم  
وقال جميع الناس الآخر أكثر أرضاً وقال إن هذه أخبار أحاد وهذا الرجوع إلى العلم  
اعتماد فوق هذه السادة لأن أخبار الدلالة على وجوب منا لغير أكثر  
في أخبار التي بني عليها أفقه الجور ومذا أهم وهو أنه أكثر أرضاً  
هذا شهادة لنا ومن أثبت البار الأول من أخبارنا أحد وقال في  
موضع آخر بعد من استد الأحكام وبعد المرار في موضعها قال وورأ هذه  
ودليل العقل لأن الاستصحاب ثم قال عقيد ذكر الاستصحاب أفقه الحشوية  
في المراد بالمزاة أفاد المراد وقال في موضع آخر أدعي فنيان شهد

٢ ما اردت من هذا الخمر  
واخذت صدقه  
ما قد صم

[illegible]

فان سمعت الاخبار قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يؤذي القائل  
وقولا الصادق وعلمه ان يحل غيره من اجل ذلك عليه وانتقص  
غيره هذا الافراط قال اسلم السيد عليه به وما علم ان الكاذب يد لصق  
والفاسق قد يصدق ولم تثبت ان ذلك يطعن في علماء الشيعة وقد في  
المذهب اذ لصنف الافراط يعمل بغير المجوع كل العلم بغير العدل والافراط  
اخر في مواف رد الافراط احاولوا استعمال العقل ونقلا واقض اخر  
فلم ير والعقل انما لكل الشيء قوله لا يدان في العلم به وكما هذا القول  
مخوف من عنه السنن والموسط اصوب فما قبل الاصحاح اوليت  
القرآن عاصيته عليه وما لم يصر عنه الاصحاح اول شئ يحد اخر احد  
لوجوه اول الاشنع مخلو في الملة يكن جوار صد قد مسوا والمواز  
كذب فلا يتب الشرع عما يحتل الكتب الثاني اما ان يعد الظن  
اولا يفيد وعلم التقدير والشيخ عليه السلام به اما بتقدير عدم الافادة  
منفق عليه واما بتقدير افادة الظن في وجوه ثلاثة احدها قول الشيخ  
ولا تقع ما ليس له علم الثاني قول الشيخ ان الظن لا يفيد الشيء ثالثا  
ان الظن قول الشيخ ان الظن لا يقول عليه اسماء القول والثالث ان الظن  
دليل لما كان عدم لا يعني يقف في المظنون وان نقل عن كل الاصول  
كان عسرا او ضرا او موقفا بالدليل ولو في عدم مفيد للظن في العلم

ظ  
أو يعلم أن الكاذب قد  
والفاسق قد يلصق

وصدق والله تعالى افان الله  
 الطائفة المحقة على ذلك لا  
 يوجد في غيرهم من جهة  
 ورود من احوالهم  
 سلام عليهم كما في  
 سطورهم وروى عنه  
 علي بن ابي طالب  
 علي اصحابهم العاصرين  
 والسابقين لا يرد في  
 ثبت عنه من جهة  
 عدم اخذ من احوال  
 المنقول عنهم في احوالهم  
 كقولهم في احوالهم  
 وازدادوا احوالهم  
 وازدادوا احوالهم  
 المتضمنين في احوالهم  
 اخر من احوالهم

في الخبر المظنون معنا افادة المظن لقوله عليه السلام شئ بعد  
فاد اجار عونه فاعرض على كتابه فان وافقه واعلم به والا  
وجبه صدق في الخبر هذا القبيل الا يتم ان يكون في القبيل الملازم  
انتهى وهذا الخبر المعروف وما احسن شاهد لنا بقوله اذ اوصف الا  
وقال يخبر الرجوع في الخبر العدل فهذه شهادة منه بان ذلك الحادث  
ملحوظة في الاصول المعتمدة كما ما كان واثرا لان المعتمد في الروايات  
وقد ثبت عند اصحاب الاصول واقره السلف والخلف فلا يتعجب من الاصطلاح  
المستحدث الجديد فان في طريق الاشياء التي اصحاب الادب والنابغ هم  
وتجرب الاحاديث في الافهام فراستهم ودرس عليهم في الخبر  
لغير الخبر عليه فثبت قال الاي هنا في الاصول لان انها كان  
الخرجة فهذه احد الاصناف وان ليس حجة فقط بطريق الجمع ولا بقول الامة  
عامة والاخبار وعلمها بجدها لانها معد في الاشياء من الخبر بانه واحد  
وبانه شاذ فلا ولما استند اهم مع الاجابة واحدة فيقتصر على الحكاية  
علمها اقر لها وهذا الانظر بالفرق الناجية واما من عدم الظفر  
بالظفر والخالف لخصونه يعلم فلا من عدم الوقوف على الظفر  
ينبغي ان لا يستعمل لأنه طوله الاصح على القول بالباطل وخفا الحق

اعلم هذا آخر الاصل  
اعرف قول النبي  
الخير صر صر











وعدة من أسبيل الدنيا



من والده قدس

كان حاصل في مجلسه فانا اروي عنه قدس سره كذا اروي مشافهة ولوا سطة  
 من خزانة قدس سره ارويهم اجمعين وهذا انا اذكر منها بطريق واحد والباقي  
 موقوف لا انا انما المشايخ في كتبهم فاني اروي احاديث اصحاب العترة  
 وغيرهم على الشيخ محمد الحسين مشافهة وبواسطة من ذكرته عن والده  
 المحقق الرضا بن علي بن الشيخ الجليل الا وحدثني عن جدي عن عبد الحميد عن  
 شيخه زهير الخلة والدين عن الشيخ نور الدين علي الميمني عن الشيخ شمس  
 الدين محمد بن المؤذن عن الشيخ فيض الدين علي ولد الشيخ الجليل السعيد  
 الشهيد الاول الجليل عن والده قدس سره عن الشيخ الجليل في الدين  
 محمد بن الشيخ العلامة جمال الدين قدس سره عن والده عن الشيخ الجليل المحقق  
 نجم الدين القاسم جعفر بن سعيد قدس سره روي عنه عن الشيخ بن الحسين  
 محمد بن محمد بن الشيخ محمد ادریس بن الشيخ عز الدين ميرزا عن الشيخ النجاشي  
 بن هشام الحارثي عن ابي عبد الله الشيخ الامام ابي جعفر محمد بن الحسين الطوسي  
 قدس سره روي عنه عن والده جميع كتب روي عنه وروايته قدس سره  
 كتب جميع من تقدمه من اصحاب الائمة الى زمانه وطريق ايضا روي عنه  
 في كتب اخوانه وللمعتمد على الاخبار في رتبة المؤمنين وصل الله على محمد وآله  
 اجمعين **هذا** اخر الاطوار المفصولة اولها بالذات من هذا  
 الكتاب ثم نظر في كتابي هذا وامر الشيخ الفقيه في نظر في نوادر  
 مولانا





۲۲۰



